الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله

معهد الترجمة

نحو مقاربة تداولية لجذاذة ترجمية

النص القانوني أنموذجا

TOWARDS A PRAGMATIC APPROACH

TO A TRANSLATOLOGICAL RECORD

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الترجمة

فرع عربي – فرنسي

إعداد الطالب:

بلبية فتح الله

إشراف:

أ.د. قلو ياسمين

أ.د. جمال بوتشاشة	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د. ياسمين قـــلـــو	جامعة الجزائر 2	مقررا
د. جـــغري نصيرة	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د. أمينة كـــــواتي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د. بن أحمد عبد الفتاح	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
أ.د. صغـــور أحـــلام	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

PEOPLE'S AND DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF ALGIERS 2 – ABU AL KACEM SAAD ALLAH
INSTITUTE OF TRANSLATION

TOWARDS A PRAGMATIC APPROACH TO A TRANSLATOLOGICAL RECORD

A thesis submitted in fulfilment of the requirements

for PhD degree in translation studies

Branch: Arabic – French

Examination board:

Presented by:

Belbia Feth Allah

Supervisor:

Pr Kellou Yasmine

Pr Djamel Boutchacha	**University of Algiers 2**	**President**
Pr Kellou Yasmine	**University of Algiers 2**	**Supervisor**
Dr Djeghri Nassira	**University of Algiers 2**	**Examiner**
Dr Kouati Amina	**University of Algiers 2**	**Examiner**
Dr Benahmed Abdelfettah	**University of Mascara**	**Examiner**
Pr Saghour Ahlem	**University of Oran**	**Examiner**

Academic year 2024/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعـــالى في كتابـه الكريم " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ".

و قولــه صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكــر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله عليــه أفضــل الصلــوات وأزكى التسليم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا على إتمام هذا البحث، نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة

أ د. قلو ياسمين

على ما أفادت به وأجادت من نصائح وتوجيهات ولم تبخلني بأي تعليمات وأرشدتني لإتمام هذا العمل جزاها الله عني كل خيرٍ،

والتي لم تبخل علينــا بالنصائح والإرشادات لإتمام هذا العمل جزاها الله عنا كل خيرٍ

إهداء

بكلمــة طيبــة وصدر رحب أهــدي ثمـــــرة جهدي هـــــذا إلى:

مصدر قوتي وثقتي وسندي إلى من تجرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

"أبي" الغالي أطال الله في عمره

إلى منبع حياتي ومصدر حناني إلى الجوهرة التّي أنارت دربي وطريقي إلى فرحة قلبي التّي لا أستطيع أن أصف لها ما بداخلي إلى الصدر الحنون

"أمي" بارك الله لي فيها.

و الى من قاسمتني هذا الجهد وسهرت الليالي لدعمي وكانت خير عون، وأكبر سند، وأفضل ناصح "زوجتي الغالية" حفظها الله

إلى أبنائي زياد ورزان

إن الاختلاف بين البشر في ألسنتهم وألوانهم سنة من سنن الله في خلقه، وحكمة ورحمة من لدنه. فجبل الشعوب والقبائل على التعارف فيما بينها والتعايش معا، وتأثر بعضهم ببعض، وإقامة الروابط المتعددة فيما بينهم ثقافية كانت أم دينية أم اجتماعية بل حتى لغوية.

ومنه كانت الحاجة ملحة لإيجاد وسيط لساني يحقق هذه الغاية بين البشر على اختلاف مللهم ونحلهم وألسنتهم، فظهرت الترجمة، والتي كانت نشاطا لازم الانسان منذ العصور الغابرة، لتكون ذلك الرابط الذي يعمل على جسر الهوة الموجودة بين ضفاف المجتمعات ولغاتهم.

وبدأت التخمينات الفكرية والتأملات النظرية في هذا النشاط اللغوي منذ بدايته، إلا أن تحوله إلى موضوع للدراسة والبحث لم يكن إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين؛ فظهرت "دراسات الترجمة" التي طرحت آنذاك عدة تساؤلات عن هوية هذا النشاط اللغوي وعلاقته بالحقول المعرفية الأخرى.

ولعل أول حقل معرفي لجأت إليه الترجمة تلتمس فيه المنهج وتبتغي منه إضفاء لمسة علمية على منجزاتها هو اللسانيات، التي مدتها بضبط في الأدوات وصرامة في المصطلحات.

إلا أن الدراسات اللسانية عالجت مسائل الترجمة باعتبارها ظاهرة تشتغل على اللغة فقط، مختزلة إياها في البنية اللسانية الثابتة، وأقصت كل الجوانب الجارية في تداولها بين مستعمليها. وقد فتح هذا الاقصاء الباب أمام نظريات وتيارات فكرية تبحث في التواصل والمقاصد وتحليل الخطاب والنتاجات اللغوية وجعلها تلج مجال الدراسات الترجمية، مما فتح الأفق واسعا للترجمة للاستعانة بالوسائل المنهجية التي توفرها هذه

النظريات التي تهتم بالفضاء العام الذي يرد فيه النص، والعوامل التي نشأ ضمنها من أطراف العلمية التواصلية والظروف الخارجية التي أنجز فيها الخطاب، فظهر ما يسمى بالبعد التداولي.

وقد شكل استحضار البعد التداولي في الترجمة منعطفا في الدراسات الترجمية، فقد تحولت النظرة إلى الترجمة كونها عملية تختلف عن العمليات اللسانية الأخرى، فبالنسبة للمقاربات التداولية، فإن مهمة المترجم تتعدى كونه واصفا للبنى اللغوية صرفيا وصوتيا وتركيبيا إلى دراسة ما يتصل بإعادة صياغة مضمون النص الأصلي، وفق نظام لغوي مغاير يراعي المضامين الثقافية والاجتماعية للغة الأصل واللغة الهدف. إن انفتاح الدرس الترجمي على هذه المقاربات يزيد من ثقل الحمل على المترجم ويضاعف من مسؤولياته، فعليه أن يشتغل على نفسه من ناحية التكوين والتدريب والاشتغال على ذاته ليصل إلى مستوى الكفاءة التي تمكنه من أداء مهمته بالوجه اللائق والصحيح.

وسيكون بحثنا هذا محاولة لتتبع هذا التحول النظري وعلاقته بالترجمة، تنظيرا وممارسة، إضافة إلى البحث في الأدوات المنهجية والمبادئ العلمية التي توفرها التداولية للترجمة، ناهيك عن الوسائل الإجرائية التي يتيحها البعد التداولي للمترجم في فهمه للنصوص ووصولا إلى الكفاءات المطلوب توفرها لديه.

اشكالية البحث:

بناء على ما سبق، تتمثل اشكالية بحثنا الأساسية في تحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المقاربات التداولية في ترجمة النصوص المتخصصة، ولا سيما كيفية تفعيل الكفاءة التداولية التي يكتسبها المترجم في فهم المصطلحات والمفاهيم التي

تنتمي إلى مختلف ميادين المعرفة البشرية. ولم تأت فكرة البحث من واقع الخيال أو من قبيل اعتقاد اعتباطي، وإنما تبلورت انطلاقا من واقع يفرض نفسه بشدة على من أراد أن يشتغل في حقل الترجمة والرقي بمستواها المهني وجودة النتاجات الترجمية، ومن تجارب عشناها خلال ممارستنا للترجمة بصفتنا مترجمين رسميين، محاولة منا وضع منهجية صحيحة ومجدية لمواجهة صعوبات الترجمة بصفة عامة والمصطلحية بصفة خاصة والتي تعتري المترجم أثناء تأدية مهمته وكيفية تذليلها.

إن الهدف المتوخى من البحث هو إنجاز نموذج لجذاذة ترجمية تكون وسيلة معينة للمترجم، محترفا كان أم متعلما؛ فالمحترف تمكنه من إيجاد المصطلحات والمفاهيم والمعاني التي يكتسيها هذا المصطلح حسب السياقات التي يرد فيها، أما المتعلم، فتتيح له اكتساب وسيلة منهجية من شأنها مساعدته في تنمية كفاءته اللغوية ولا سيما المصطلحية منها، واكتساب المعارف الموضوعاتية المتخصصة، إضافة إلى معرفة النظام المفاهيمي وطرق التفكير والعقلنة والتحليل والتعبير في المجال المعين الذي يرد فيه النص المترجم.

وتعد الجذاذة الترجمية أحد الوسائل التي تتيح للمترجم اكتساب كفاءات ومهارات عديدة في الترجمة، فهي على عكس الجذاذات الاصطلاحية، تعمل على تقديم معلومات وبيانات مصطلحية تنمي لديه حاسة تجاه المضمون الإيحائي والدلالي للمصطلحات، أو بالأحرى ماهية المعاني التي تعبر عنها هذه المصطلحات من منظور منتجيها أو مستعمليها وفي النصوص التي ترد ضمنها.

ولن يتسن للمترجم تفعيل الكفاءة التداولية لديه دون المرور بعملية تعليمية وتكوينية، والتي تشكل قضية محورية في عمل المترجم يستدعي التعامل معها الإجابة

على جملة من الأسئلة الفرعية أهمها ما تعلق بالبحث في الإطار النظري العام للترجمة وما علاقة النظريات والمقاربات التداولية بالترجمة؟ وما هي المبادئ الأساسية للتداولية التي يمكن للترجمة استغلالها؟ ما هي الوسائل العملية والمبادئ الإجرائية التي تتيحها التداولية في ممارسة الترجمة؟ ما هي الكفاءات التداولية التي يتعين على المترجم اكتسابها وتوظيفها بغية انجاز ترجمة تستوفي كل العناصر التداولية للنص المترجم؟

وقد جاء البحث من ست فصول، أما الفصل الأول فكان عبارة عن نظرة شاملة وعامة عن التطور النظري للترجمة، لخصت مختلف التراكمات النظرية التي أنتجتها المقاربات والنظريات، انطلاقا من اللسانيات ومرورا إلى النظريات الوظيفية لنصل في الأخير إلى المقاربات التداولية، مع تبيان دوافع انتقال دراسات الترجمة من المقاربات اللسانية إلى المقاربات التداولية التي خصص لها الفصل الثاني، حيث عرضنا الإرهاصات الأولى لهذه النظرية وإطارها الفكري والرصيد المعرفي الذي أنتجته، ومدى استثمار الترجمة للنتاجات النظرية والمفاهيمية للمقاربة التداولية.

ونعلم يقينا بأنه لن تتحقق الاستفادة من كل الانجازات النظرية التي تراكمت في الدراسات الترجمية إلا عن طريق عملية تعلمية تعليمية ناجعة، تستجيب لمقتضيات مهنة المترجم وتحقق المبتغى من ورائها. وعليه فقد أفردنا فصلا كاملا تم فيه تبيان مكونات العملية التعليمية والكفاءات التي يجب أن تتوفر لدى المترجم، ولا سيما الكفاءة التداولية، حيث أوردنا مختلف الكفاءات والملكات المطلوب توفرها لدى المترجم وذكر النماذج التي تحقق ذلك.

أما الفصل الرابع فقد كان تطبيقيا، تحدثنا عن الجذاذة الترجمية، التي تشكل المحور الأساسي لبحثنا، فقد عرضنا مختلف أنواع الجذاذات وكيفية وضعها مبرزين مواطن النقص فيها، وانطلاقا من ذلك قمنا باقتراح نموذج جذاذة تستجيب لشروط انتاج هذا النوع من الوثائق وكيفية صناعتها، إضافة إلى وضع عناصر جديدة متعلقة بصفة مباشرة بالعملية الترجمية سواء على مستوى الفهم أو على مستوى النقل، مع التركيز على الجوانب التداولية لهذه الوثيقة من حيث صناعتها ومن حيث تداولها.

ولما كان المصطلح والنصوص المتخصصة أهم موضوع للجذاة الترجمية، كان لزاما أن نعرج على اللغات المتخصصة وذكر مميزاتها واوجه التشابه والاختلاف بينها وبين اللغة العامة، تمهيدا للحديث عن الترجمة المتخصصة بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة. واخترنا النص القانوني بحكم أنه نص تداولي بامتياز، وأن معظم الترجمات التي تنجز على مستوى مكاتب الترجمة الرسمية تنتمي لهذا التخصص. فقد أبرزنا أهم السمات اللغوية والوظيفية لهذا النوع من النصوص ومن ثمة الحديث عن خصائصه التداولية.

أما الفصل التطبيقي، فقد كرسناه لتمرين تطبيقي يبين كيفية القيام ببحث مصطلحي، وطريقة جمع المعلومات وطرق انتظامها، لنصل إلى كيفية عرضها على الجذاذة وحفظها لاستغلالها في علميات ترجمة لاحقة.

واعتمدنا في توثيق المعلومات على أسلوب الجمعية الأمريكية للعلوم النفسية في الرسالة كاملة.

تعد هذه الدراسة محاولة في البحث في أحد الإشكاليات في الترجمة، وهي كيفية اكتساب المترجم للكفاءات بصفة عامة والكفاءة التداولية بصفة خاصة، عن

طريق تقديم منهجية مضبوطة في التعامل مع البحث عن مفاهيم المصطلحات ومعانيها بشكل علمي دقيق يسمح للمترجم الوصول إلى المعلومة الناجعة بصفة دقيقة.

الفصل الأول

التطور النظري للترجمة

إن معرفة المترجم، متعلما كان أم محترفا، بالجوانب النظرية لتخصصه والإحاطة بها لا يتأتى إلا من خلال البحث في دراسات الترجمة عموما والاطلاع على المدارس والتوجهات الفكرية التي أسهمت في التأسيس النظري لها، فقد شكلت حجر الأساس الذي لم لتكن لتقوم قائمة لهذا العلم بدونها، وهذا ما ابتغيناه من خلال إفراد فصل للتطور النظري للعملية الترجمية بغية تسليط الضوء على المسار الذي سارت عليه الترجمة لتحقق ما هي عليه اليوم من ازدهار وتطور.

التطور النظري للعملية الترجمية:

ظهرت الترجمة كنشاط منذ أزمنة سحيقة بغرض تحقيق التواصل بين أفراد لا يتحدثون لغة واحدة، حيث شكلت وسيلة للتواصل بين القبائل ومختلف المجموعات البشرية، فكانت توظف في التبادلات التجارية والاتفاقيات والمعاهدات وحتى الحروب، كما أدت وظيفة أساسية في نشر التعاليم الدينية وتبليغها إلى الشعوب باختلاف مللهم ونحلهم ناهيك عن كونها سببا رئيسا في تحقيق الاتصال والتفاعل الحضاري بين مختلف الشعوب القديمة مثل البابلية والآشورية.

ويتفق العديد من المنظرين وممارسي الترجمة على صعوبة وضع مفهوم محدد للترجمة، حيث قام البعض بوصفها عملية (opération) والبعض الآخر اعتبرها ناتجا لعمليات متعددة (Résultat d'un processus)، بينما اعتبرها آخرون تخصصا وميدان دراسة. وإذا ما عدنا إلى مختلف التعريفات والمعاني التي قدمتها المعاجم والقواميس في شتى اللغات، نجدها جميعها عرفت الترجمة على أنها عملية نقل وانتقال وتحويل وتحوير وشرح وتفسير. وقد وضع رومان جاكبسون (Roman Jakobson) تصنيفات لعملية النقل والتحويل تلك وحصرها في ثلاثة أنواع؛ وهي(Jakobson 1963 : 79)

الترجمة داخل اللغة الواحدة (Traduction Intralinguale): وهي إعادة صياغة وتفسير العلامات اللغوية بعلامات لغوية أخرى في نفس اللغة.

الترجمة ما بين اللغات (Traduction Interlinguale): وتتمثل في تفسير العلامات اللغوية بعلامات لغوية أخرى في لغة ثانية. ففي هذه الحالة يقوم المترجم بصياغة الرسالة المستقبلة في اللغة المصدر ويعيد تشفيرها في اللغة الهدف.

الترجمة ما بين الأنظمة العلامية: (Traduction intersémiotique): وتعمل على تفسير وشرح علامات لغوية باستعمال علامات غير لغوية.

يشكل هذا التصنيف مكسبا نظريا لكل محاولات تفسير العملية الترجمية وشرحها، حيث وضع الحدود بين تطبيقاتها المختلفة، فالمقصود من الترجمة داخل اللغة الواحدة هو تعويض كلمة بالاستعانة بكلمة من نفس اللغة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالترادف والتكافؤ وإعادة الصياغة داخل اللغة الواحدة، بينما الترجمة ما بين اللغات، فهنا يتعلق الأمر بالبحث عن التكافؤ وإعادة صياغة نفس المضامين ولكن في لغة أخرى.

ولتحديد مفهوم مصطلح "**ترجمة**" باعتبارها عملية استبدال مادة نصية في لغة بمادة نصية أخرى في لغة ثانية؛ نجد أنفسنا أمام تعريفات متعددة ومختلفة يرافقها في ذلك جدل بين المنظرين والمترجمين؛ مرد ذلك تأسيس نظري مضطرب ومتباين بينهم، فمنهم من يحصرها في عملية استبدال لغة وتعويضها بلغة أخرى، بينما يعتبرها البعض الآخر أكثر من أن تكون عملية لسانية محضة، بل عملية تندرج ضمن الفعل التواصلي، حيث يشكل المترجم حلقة مهمة في العملية التواصلية بين منتج الخطاب

الأصلي ومتلقي الترجمة، ونجد مجموعة أخرى من المنظرين تراها أنها ملكة فطرية أو حتى علما صرفا.

ففي حقيقة الأمر، لا يمكن للترجمة أن تُختزل في عملية الانتقال من لغة إلى أخرى، فهي تقتضي إضافة إلى ذلك، تكييفا لمضمون النص الأصلي وجعله يتوافق مع جمهور يتميز بعادات مختلفة وأذواق مغايرة وأنماط تفكير وحياة وسلوكيات مميزة، ومنه وجب أن يتلقى مستقبلو الترجمة النص على أنه نص أنتج في نفس ثقافتهم وأفكارهم وعاداتهم.

ويعرفها دانييل غواداك "Daniel Gouadec" بقوله:

> *« En fait, la traduction ne peut pas se réduire au passage d'une langue à une autre: elle nécessite toujours une adaptation complète du document d'origine à un public qui se caractérise par des habitudes différentes, des goûts différents, des modes de pensée différents, des comportements différents »*
> **(Gouadec 1990 : 03)**

وللخروج من مغبة تعدد التعريفات والمفاهيم يمكن أن نجمل بالقول بأن الترجمة هي إيجاد نص مكافئ للنص الأصلي دون الإخلال بالشحنات المعلوماتية المتضمنة في النص الأصلي أو الانقاص منها، ولكن لابد من إحداث مختلف التحويرات اللغوية والأسلوبية التي تجعل من النص المنتج نصا تستسيغه الثقافة المستقبلة بشكل طبيعي ودون أن يحس قارئه بأنه ترجمة. وسنعتمد إضافة إلى كل التعريفات السابقة التعريف الذي أتى به كلود تاتيلون (Claude Tatillon):

> *« Traduire […] c'est avant tout se mettre au service de ses futurs lecteurs et fabriquer à leur intention un équivalent du texte de départ : soit, d'abord, un texte qui livre, avec le moins de distorsion possible, toute l'information contenue dans celui d'origine. Mais traduire, c'est aussi produire un texte duquel il convient d'exiger trois autres qualités : qu'il soit rendu « naturellement » en langue d'arrivée (qu'il « ne*

sente pas la traduction », dit-on couramment), qu'il soit parfaitement intégré à la culture d'arrivée et qu'il parvienne, par une adroite manipulation de l'écriture, à donner l'idée la plus juste de l'originalité et des inventions stylistiques de l'auteur traduit » **(Tatillon 1986 : 150)**

وينطبق هذا التعريف على النصوص ذات الطابع التداولي، حيث يسخر المترجم نفسه خدمة لمتلقي النص عن طريق إجراء كل التعديلات والتحويرات الضرورية لنقل المعاني والدلالات المتضمنة فيه دون ان يشعر المتلقي أنه بصدد قراءة ترجمة وأن تتلاءم هذه الدلالات مع ثقافة المتلقي دون الإخلال بمعنى النص الأصلي.

لقد بدأ التفكير في الترجمة والتساؤل عن جوهرها منذ العصور القديمة، فدروس شيشرون ونصوص هوراس وسينيك ورسائل بلين لوجون مرورا بالنصوص التي كانت تكتبها الشخصيات الدينية والفلسفية مثل القديس جيروم ومارتان لوثر وإيتيان دولي خلال العصور الوسطى، لنصل إلى كتابات جوته وفريديريك شلايخماخر وفريديريك نيتشه، مثلت الإرهاصات الأولى لمبادئ وصف الفعل الترجمي. **(Gile 2005 : 237)**

وقد صنف جورج ستاينر (**Georges Steiner**) في كتابه "**L'après Babel**" تاريخ التفكير في الترجمة في الغرب إلى أربع مراحل؛ المرحلة الأولى هي مرحلة التفكير المؤسس على الجانب التطبيقي والعملي للترجمة، تجلى ذلك في التعاليم التي أتى بها شيشرون، وامتدت إلى غاية سنة 1791 عندما قدم ألكسندر فرايزر تيلر (**Alexandre Fraser Tyler**) في كتابه "**Essay on principles of translation**" التي كانت بداية للمرحلة الثانية والتي تميزت بتقديم المبادئ الأساسية للترجمة، وانتهت هذه الفترة بصدور مؤلف فاليري لاربو (**Valéry Larbaud**) سنة 1946 الموسوم " **Sur l'invocation**

de Saint Jérome" حيث كان إعلانا لبداية حقبة جديدة في التفكير الترجمي تميزت بالنزعة الفلسفية والهرمنوطيقية في معالجة مختلف القضايا الترجمية. وفي أربعينيات القرن العشرين ومع بزوغ نجم المعلوماتية، بدأت بعض الكتابات تتحدث عن الترجمة الآلية، واعتبرت هذه الفترة المرحلة الثالثة في تطور التفكير النظري حول الترجمة واستمرت إلى أن ظهرت اللسانيات البنيوية ونظرية التواصل في ستينيات القرن الماضي. .(Bassnett 1992: 40)

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، طفق إلى الوجود توجه فكري جديد عمل على جمع المعلومات ومختلف الاجتهادات والتراكمات النظرية عن الترجمة، التي كانت تعتبر إلى ذلك الحين فنا أو نشاطا فنيا أو حتى فرعا من فروع العلوم الإنسانية، أو موضوع ملاحظة علمية، حيث حاول هذا التخصص دراسة الترجمة بطريقة أكثر منهجية وأكثر نظامية.

ونتج هذا التوجه الجديد وعن التطورات التي حدثت في العالم في تلك الحقبة تقارب كبير بين اللغات المختلفة وتفاعل فيما بينها بشكل أكثر مما كانت عليه سلفا، مما اقتضى اللجوء إلى الترجمة والتفكير في وضع أطر علمية تحكمها عن طريق بلورة تصورات نظرية ومقاربات منهجية تخرج منها من مستوى النشاطات والأعمال والفنون إلى مصاف التخصصات العلمية المختلفة.

وكان لزاما كذلك على من قاد هذه التوجهات، التفكير في طرق لتدريسها وجعلها مادة علمية ودرسا يكون محل بحوث أكاديمية في المؤسسات التعليمية والجامعية. ولم يبدأ الاهتمام بالترجمة كموضوع بحث إلا مع سنوات 1950 و1960، حيث كان اللسانيون أول من قام بذلك، ولا سيما رومان جاكبسون وجون كاتفورد

وجورج مونان وفيناي وداربلنات. فقد قاموا بدراسة العلاقات الموجودة بين اللغة المنقول منها والمنقول إليها، وعلاقة هذين اللغتين مع الحقيقة اللتان تعبران عنها وتستعملان فيها.

وقد أدت وفرة النظريات اللسانية وتأثيرها على اعتبار الترجمة ظاهرة لغوية فقط إلى ظهور مقاربات عديدة حاولت أن تجعل من الترجمة موضوعا للدراسة، فقد كان للسانيات السبق في التأسيس للإطار النظري للترجمة. فلو ركزنا على تطور التفكير النظري في ميدان الترجمة للاحظنا مدى ارتباط الترجمة باللسانيات في البداية ولا سيما اللسانيات التقابلية التي تشتغل على المقابلة بين اللغات المختلفة.

1.1. مقاربات الترجمة

1.1.1. الأسلوبية المقارنة:

ويمثل هذا التوجه جون بول فيناي وجون داربلني (**J.P. Vinay et J. Darbelnet**) اللذان قاما بالمقارنة بين اللغتين الفرنسية والإنجليزية في مؤلفهما المعنون "**Comparative Stylistics of French and English. A methodology for translation**" حيث كانا يهدفان إلى وضع مقاربة للترجمة ترتكز على المقارنة بين اللغتين الفرنسية والإنجليزية، ففي نظرهما كل انتقال بين لغة "أ" إلى لغة "ب" هو عبارة عن عملية مقارنة ومقابلة بين اللغتين.

وقد حاولا من خلال دراستهما إثبات العلاقة الوطيدة الموجودة بين اللسانيات والترجمة وتفسير الإجراءات التي تندرج في العملية الترجمية وتسهيل القيام بها عن طريق وضع قواعد صالحة للغتي العمل. (فيني وداربلنت، 1995: 11). فقد اعتبرا الأسلوبية المقارنة الوسيلة الوحيدة التي من شأنها تفسير آليات العملية الترجمية.

ويعمل هذا التخصص على معرفة البنى التراكيبية للغتين المتجذرة في ثقافتي تلك اللغتين التي بدورها تنظر إلى الواقع وتقسم الحقيقة بصفتين مختلفتين كل من منظورها الخاص بها. فلا يمكن، حسب رأيهما، الفصل بين الترجمة والأسلوبية المقارنة بحكم طابع الترابط الموجود بينهما، ويظهران تلك العلاقة بقولهما:

> *«The procedures of the translator and the comparative stylistician are closely linked, if in opposite senses. Comparative stylistics begins with translation to formulate its rules; translators use the rules of comparative stylistics to carry out translations »* **(Vinay et Darbelnet 1995:5**)

فالأسلوبية المقارنة تُمد المترجم بالقواعد والخطوات الإجرائية التي يستخدمها للقيام بمهمته، بينما تسمح الترجمة بالقيام بالدراسات حول كيفيات اشتغال اللغات مقارنة مع بعضها البعض. وقام المؤلفان انطلاقا من مقارنة أمثلة من تحديد السلوكيات والتصرفات الذهنية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن استعمال اللغتين للتعبير عن نفس الحقائق؛ واستنتجا من خلال هذه المقارنة مجموعة من الطرائق (**Procèdés**) أو إجراءات تقنية للترجمة وعددها سبع إجراءات، ثلاثة منها مباشرة وهي الاقتراض والمحاكاة والترجمة الحرفية والأخرى غير مباشرة وهي الإبدال والتكافؤ والتكييف والتطويع. ولتطبيق هذه الطرائق استحدثا مفهوما جديدا في الترجمة وهو "**وحدة الترجمة**" (**unité de traduction**) والتي تعد أصغر وحدة من الملفوظ التي لا يمكن فهم ولا ترجمة عناصرها المكونة لها منعزلة عن بعضها البعض. ولخص الباحثان هذه الوحدات في أربع أنواع وهي وحدات وظيفية؛ تؤدي نفس الوظيفة النحوية في اللغتين، وحدات دلالية؛ لها نفس المعني، وحدات جدلية تؤدي نفس التصور والتفكير، وحدات نغمية؛ تشترك في تحقيق نفس النغمات والنبرة.

في مقابل ذلك، رغم النجاح الذي حققته الإجراءات الترجمية التي اقترحها فيناي وداربلنات، إلا أنها كانت محل انتقادات كثيرة، فما يعاب على هذه النظرية هو أن الدراسة جرت في كندا حيث تحظى اللغتين الفرنسية والإنجليزية بنفس الوضعية القانونية، ولكن هل يمكن أن تعمم هذه الإجراءات على كل التوليفات اللغوية في اللغات الأخرى وفي البلدان الأخرى. وهل يمكن للمترجم أن يستغل كل الإجراءات المقترحة في تذليل الصعاب التي تعتريه في الترجمة وعند عمله على لغات مغايرة للفرنسية والإنجليزية. كما تغفل هذه النظرية الجوانب غير اللسانية للغة ولا سيما علاقة اللغة بالثقافة التي تستعمل فيها، وخاصة إذا تعلق الأمر بلغات متباعدة من ناحية الأصل وبالتالي ثقافتين متباعدتين. ولم تشر الدراسة كذلك إلى التمييز بين وحدة المعنى ووحدة لغوية ووحدة الترجمة وكذا اعتبارها للعملية الترجمية عملية ترقنة "**Transcodage**" حيث تعتمد على إيجاد المقابلات وليس المكافئات.

2.1.1. مقاربة اللسانيات التطبيقية:

تعد اللسانيات التطبيقية تخصصا فرعيا من اللسانيات التي تهتم بالجوانب العملية والتطبيقية للغة. وشكلت الترجمة موضوع دراسة مميز للسانيات التطبيقية حيث كان الكتاب الموسوم "**A linguistic theory of translation : essay in applied linguistics**" لصاحبه جون كاتفورد (**1965**) الخطوة العملية لهذه المقاربة. وقد ركز كاتفورد على التحليل الحقيقي لماهية الترجمة من أجل أن يضع تصورا شاملا لنظرية الترجمة تكون قابلة للتطبيق على مختلف أنواع الترجمات.

وعمل كاتفورد على دراسة "**مسار العملية الترجمية**" بتوظيف مبادئ اللسانيات التطبيقية مع التأكيد على ضرورة بقاء الترجمة على صلة وثيقة باللسانيات ولا سيما

المقارنة بحكم أن نظرية الترجمة، في نظره، تقوم على العلاقات القائمة بين اللغات وارتباطها فيما بينها. وقد عرف كاتفورد الترجمة على أنها عملية استبدال نص في لغة مكان نص في لغة أخرى (**Catford, 1965 :20**). كما اعتبرت الترجمة في منظور هذه المقاربة حالة خاصة من الحالات التي تعنى بدراستها النظريات العامة للغة.

وقد قدم عددا من التعريفات جعلت الترجمة تتفرع إلى معايير متعددة ومختلفة، ولعل أهم فكرة جاء بها كاتفورد في مقاربته هي وضع الترجمة في مستويين وهما المستوى اللغوي والمستوى التعبيري، فالمستوى الأول يتناول المعنى في جميع مكونات النص بما ينطوي ذلك على الصوت والحرف، والمستوى الثاني وهو المعنى المراد تحقيقه انطلاقا من المستوى الأول. وقد أدى تصور كاتفورد للترجمة على أنها عملية ما بين اللغات إلى طرح مسألة التكافؤ كونها مسألة جوهرية للترجمة من الجانبين العملي والنظري ويعتبرها:

> *«A central problem of translation practice is that of finding TL translation equivalents. A central task of translation theory is that of defining the nature and conditions of translation equivalence»* (**Catford, 1965: 21**).

وقام كاتفورد بالتمييز بين نوعين منها:

التوافق الرسمي والتكافؤ النصي؛ فالتوافق الرسمي (الشكلي) هو اعتبار "أي وحدة في اللغة الهدف (وحدة، فئة، تركيب) يمكن أن تشغل نفس المكان تقريبا في نظام اللغة الهدف كالذي تشغله الفئة المعنية في اللغة المصدر" (**Catford, 1965:27**). بينما التكافؤ النصي فيعني به هو القول بأن أي وحدة من النص الهدف تسمح لنا ملاحظتها بالقول أنها تشكل وحدة مكافئة لوحدة من وحدات النص الأصلي.

كما حدد كاتفورد أيضا نوعين من الترجمة، الأولى مقيدة (**Traduction réduite**) ويعني بها أن تتلقى كل كلمة أو مورفيم في النص المصدر كلمة أو مورفيم مكافئ لها في النص الهدف (تكافؤ على المستويات الفونولوجي والخطي والنحوي المعجمي). أما الترجمة غير المقيدة فيقصد بها تعويض مادة نصية في اللغة المترجم منها بمادة نصية مكافئة في اللغة المترجم إليها على مستوى من المستويات. (**Catford, 1965:22**).

وتوصل إلى إيجاد حالات تتعذر فيها الترجمة أو تصبح مستحيلة. وقد لخص هذه الحالات في وضعيتين رئيستين وهي تعذر الترجمة من الناحية اللسانية وتعذرها من الناحية الثقافية؛ حيث تنتج الوضعية الأولى عن غياب مكافئات في اللغة المترجم إليها بينما الوضعية الثانية فمردها انعدام عناصر ثقافية للغة الأصل في اللغة المستقبلة.

لقد مثلت أعمال كاتفورد محاولة لتطبيق الدراسات اللغوية في نظرية الترجمة بطريقة منهجية. ومن الملفت للنظر، رغم ذلك، أن الكُتاب المعاصرين رفضوا أفكاره بالإجماع تقريبا، لأن نظريته ركزت بالدرجة الأولى على الأنظمة اللغوية بدل التركيز عن الطريقة التي تستعمل بها هذه الأنظمة، ناهيك عن أنها تصورت العملية الترجمية عملية آلية ميكانيكية تؤدي في أغلب الأحيان إلى تعذر للترجمة أو استحالتها بين لغتين. كما ميزها كذلك تبسيط العملية الترجمية من خلال تجاهل كل العوامل الخارجية التي تحيط بالنص وإلغائها.

3.1.1. مقاربة اللسانيات النظرية:

يمثل هذا الاتجاه جورج مونان الذي يرى بأن الترجمة هي تلك الظاهرة التي نشأت كنتيجة حتمية لاختلاف لغات البشر وثقافاتهم وأسس لفكرته على أن الترجمة هي التقاء بين اللغات وتفاعل بينها :

> *« La traduction est un contact de langue, un fait de bilinguisme »* (**Mounin 1963 :4**)

كما يعتبرها إحدى فروع اللسانيات المعاصرة، شأنها في ذلك شأن مختلف الفروع الأخرى على غرار المورفولوجيا والدلالة والصوتيات وغيرها، حيث ارتأى في كتابه "**Les problèmes théoriques de la traduction**" أن اللسانيات هي الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة الترجمة وأن المسائل النظرية للترجمة لا يمكن تفسيرها وتشخيصها إلا بالرجوع إلى ميادين اللسانيات وأسسها ذلك لأن الترجمة تقوم على أساس اللغة، واللسانيات هي الدراسة العلمية للغة، فيقول:

> *« Les problèmes théoriques de la traduction ne peuvent être éclairés en premier lieu que dans le cadre de la linguistique»* **(Mounin 1963 :15)**

وتُعتبر أول نقطة تعرض لها مونان وأولاها أهمية بالغة هي موضوع "**علمية**" (Scientificité) الترجمة. وإن كان يعتبرها علماً قائماً بحد ذاته، إلا أنه يشدد على أنها تتفرع من اللسانيات، بل في بعض الأحيان خاضعة لها.

في حقيقة الأمر، فإن هدف مونان كان جعل الترجمة علماً قائماً، لكنه رأى بأن الحل الوحيد لبلوغ هذا الهدف هو اللجوء إلى اللسانيات وإسقاط نظرياتها ودراساتها على العملية الترجمية. وقد درس جورج مونان الترجمة في إطار اللسانيات العامة المعاصرة ولا سيما اللسانيات البنيوية، معتمدا على مجموعة من المبادئ التي أوردها في شكل ثنائيات واعتبرها مبادئ يعتمد عليها لدراسة للعملية الترجمية وهي:

اللسانيات والترجمة (Linguistique et traduction)، العوائق اللسانية للترجمة (Les obstacles linguistiques de la traduction)، الدلالة والترجمة (sémantique et traduction)، رؤى العالم والترجمة (Visions du monde et traduction)، تعدد الحضارات والترجمة (Civilisations multiples et traduction)، النحو والترجمة (Syntaxe et traduction).

(Guidère 2008 : 46.)

وقد تصدت المقاربة التي أتى بها جورج مونان بصفة قوية للتصورات اللسانية التي أدت إلى تعذر الترجمة من لغة إلى أخرى، لأن كل لغة، كما يؤكده عدد من اللسانيين مثل وورف، تقسم الواقع بطريقة مختلفة وفريدة. كما احتلت قضية "استحالة الترجمة" أهمية كبيرة في دراسات مونان وكتاباته، وإن كان ينفي نفياً قاطعاً هذه الفكرة، إلا أننا نجده يعترف ولو ضمنياً باستحالة الترجمة:

> *« La traduction n'est pas toujours possible, elle ne l'est que dans une certaine mesure et dans certaines limites, mais au lieu de poser cette question comme éternelle et absolue, il faut dans chaque cas déterminer cette mesure, décrire exactement ces limites ».* **(Mounin 1963 :273)**

وقد استطاع انطلاقا من الفرضية التي تعتبر أن لكل لغة نظرة خاصة للعالم من تبيان أن الترجمة تتعدى كونها نقلا على مستوى الجوانب اللسانية فقط، فلا يعني بالنسبة له إنكارا للحقيقة اللسانية للترجمة بل إثباتا أن هذه الأخيرة تتضمن جوانب غير لسانية وخارج لسانية.

> *« Il ne s'agit pas pour de nier la réalité linguistique de la traduction, mais de prouver que celle-ci comporte des aspects non linguistiques et extralinguistiques »* **(Mounin 1963 :16)**

وبين مونان انطلاقا من نقد دي سوسير للمعنى بأن اقتناص المدلولات وفهمها يمكن أن يكون صعبا أو تقريبيا بل حتى اعتباطيا أحيانا، ولكن هذا الفهم لا يقتضي استحالة وجود نظرية للترجمة أو ممارسة لها، فرغم الاختلافات في رؤى العالم

التي يعبر عنها التنوع اللساني فإنه يوجد ثمة عناصر كونية (universelles) أنثروبولوجية وثقافية لها مدلولات في اللغة:

> *« Les universaux sont les traits qui se trouvent dans toutes les langues ou dans toutes les cultures exprimées par ses langues »* **(Mounin 1963 :196)**

فبخصوص الأنظمة اللسانية، يوجد حسب تصور مونان، عناصر كونية من شأنها أن تجعل من الترجمة ممكنة، وتتمثل هذه العناصر في الجوانب الثقافية الخارج لغوية، فمعرفة ثقافة اللغة المصدر يسمح بتحديد الوضعيات المشتركة مع ثقافة اللغة المترجم إليها.

إن المقاربة التي جاء بها مونان مهمة من وجهتي نظر، فهي تشكل أولا جوابا صادر عن لساني موجه إلى لسانيين آخرين فيما يتعلق بالمسائل النظرية في الترجمة ولا سيما إمكانية الترجمة من عدمها، وثانيا توصلت هذه المقاربة إلى حل مسألة التنوع اللغوي عن طريق العناصر الكونية مع التأكيد على أن للثقافة واللغة نفس المكانة في العملية الترجمية، فالترجمة من منظور هذه المقاربة عملية تقتضي معرفة اللغة والثقافة التي تنطوي عليها هذه اللغة وتعبر عنها.

وتطرقت مقاربة مونان إلى قضية لا تقل أهمية عما سبق ذكره، وهي قضية اختلاف الحضارات ومدى تأثير هذا الاختلاف على العملية الترجمية، إذ يرى بأن اختلاف الحضارات الإنسانية وتعددها قد يشكلان عائقاً أمام مسار العملية الترجمية، يمكن أن تصل إلى حد إعجاز المترجم، وتتجلى هذه القضية على مستوى اللغة عندما يتعلق الأمر، مثلا، بمفاهيم وحقائق موجودة في لغة وثقافة معينة لكن تنعدم هذه المفاهيم في لغات أخرى، ويعزى هذا الاختلاف إلى التعدد الثقافي والتباين الموجود بين مختلف الثقافات. فالثقافة لها عدة مناحي وجوانب، فيمكن أن تكون بيئية، تتمثل

في الجوانب البيئية والجغرافية وكيفية تأثيرها على الثقافة وبالتالي اللغة، ومادية وتتكون من كل ما هو مواد ووسائل وتكنولوجيا مختلفة، بينما الثقافة الاجتماعية، فهي تخص العلاقات الاجتماعية والنظام الاجتماعي السائد، والثقافة الدينية تمثل الميدان المثالي للاختلاف الحضاري، بحيث تتضمن بعض الديانات مفاهيم تنعدم في اللغات والثقافات الأخرى.

ورغم محاولة مونان التأسيس نظريا للفعل الترجمي، محاولا جمع كل ما من شأنه أن يؤثر على العملية الترجمية، إلا أنه أغفل عناصر لا تقل أهمية عن العناصر المذكورة، نذكر منها وظيفة الترجمة والغاية المنشودة من ورائها، وكل ما يحيط بالنص المراد ترجمته من عوامل وسياقات وظروف.

4.1.1. المقاربة اللسانية الاجتماعية:

اللسانيات الاجتماعية هي الدرس الذي يعنى بدراسة اللغة في سياقها الاجتماعي انطلاقا من ممارستها وإنجازها الفعلي دراسة لسانية تطبيقية (الوعر 1989: 23). وظهر هذا الفرع من اللسانيات في ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية مرتكزا في تطوره على علم الاجتماع وتطبيقاته في دراسة اللغة والكلام. وركز هذا الفرع من اللسانيات على الفوارق الاجتماعية والثقافية الحاصلة في مختلف التفاعلات اللغوية ناهيك عن دراسة السياسات اللغوية إضافة إلى اهتمامها بعلاقة المترجم والعملية الترجمية ضمن السياقات الاجتماعية التي ترد فيها. (ثيوفان 1996: 72)

وقد تساءل موريس بيرنيي (Maurice Pergnier) الذي يعد من رواد هذه المقاربة، عن طبيعة مفهوم "**ترجمة**". فبالنسبة له فإن هذا المفهوم تتعدد معانيه؛ فيمكن أن يدل على الناتج (النص المترجم) أو على العملية الترجمية.

وأثبت بيرنيي قصور الوسائل المفاهيمية للسانيات وعجزها عن معالجة مختلف المسائل المتعلقة بالترجمة، مؤكدا على ضرورة اللجوء إلى تخصصات أخرى من أجل فهم الترجمة وتفسير ظواهرها. ويخلص إلى القول بأن الترجمة هي أفضل قراءة لمرسلة يمكن القيام بها.

« La traduction est la meilleur 'lecture' qui puisse être faite d'un message » **(Pergnier 1978 : 479)**

ولكن، وبقدر ما ركز أولئك الدارسون على الترجمة، إلا أنهم أغفلوا في تفكيرهم ودراستهم عنصرين أساسيين وهما الفعل التواصلي المنشود من وراء كتابة ذلك النص ودور المترجم.

وظهرت مجموعة من المنظرين، خاصة أولئك الذين اشتغلوا على ترجمة النصوص المقدسة والنصوص الأدبية، الذين أكدوا بأن مسار الترجمة يتحدد في الجانب الأكبر منه بالوضعية التي ورد فيها النص، حيث، بالنسبة لهم، فإنه من الأهمية بما كان الحفاظ على الخصوصيات الشكلية للنص الأصلي وتكييف مضامينه بما يتماشى ومتلقي الترجمة.

وهذا ما ذهب إليه، على خلاف الكثير من اللسانيين، أوجين نيدا (Eugène Nida)، الذي يعد مؤسس علم الترجمة الحديث، حيث كان أول من أورد صراحة أهمية أن يؤخذ بعين الاعتبار الهدف التواصلي للترجمة والعلاقة التي تربطه بمتلقي هذه الترجمة.

5.1.1. المقاربة التواصلية:

لقد كان لعمل نيدا في الجمعية الأمريكية الإنجيلية "**American Bible Society**" التي كانت تعنى بترجمة الكتاب المقدس إلى مختلف لغات العالم، الدور الكبير في

إدراج عنصر متلقي الترجمة في وضع الأسس الأولية لمقاربته، وكذلك هذا ما جعل مقاربته تستمد أسسها من مصادر متعددة كاللسانيات واللسانيات الاجتماعية والثقافة وعلوم الأديان.

وقد أخذ هذا التوجه الجديد بعين الاعتبار، إضافة إلى الجوانب اللسانية للنص، عناصر أخرى خارجة عن النص تتمثل في متلقي الترجمة والواقع والسياق الذي يعيش فيه هذا المتلقي، فحسبه لا يمكن لمتلق يعيش في بيئة صحراوية أن يفهم رسالة معينة بنفس الطريقة التي يفهمها من يعيش في منطقة تتميز بعناصر جغرافية وثقافية تختلف عن تلك التي يعيش فيها المتلقي الأول.

وقد ميز نيدا بين مقاربات ثلاث للعملية الترجمية: فيلولوجية ولسانية وسيميائية،(Nida 1964 : 09) وصنف مقاربته ضمن المقاربات اللسانية ولكن مع التركيز على البعد الثقافي لها كما أحدث تغييرا في المفاهيم التي كانت سائدة في مختلف النظريات اللسانية حيث قام باستبدال مصطلح كاللغة الهدف أو النص الهدف بالمستقبل أو المتلقي أو اللغة المستقبلة، رافضا أن تعتبر الترجمة عملية لسانية محضة وتختزل في استبدال علامة لغوية بأخرى في اللغة الثانية بقوله:

> *« La traduction ne peut être perçue en termes purement linguistique »* **(Nida 1969 :130)**

وغاية نيدا هو ربط النظرية الترجمية بالنظرية التواصلية، باعتبار أن العملية الترجمية هي في حد ذاتها عملية تواصلية، وحاول تطبيق هذه المقاربة على ترجمة الكتاب المقدس عندما قام بتكييف مضامين النص المقدس حسب ثقافة المجتمع المستقبل وذهنية كل شعب من الشعوب. فمنشأ هذه المقاربة هو تركيز اللسانيين على وظائف اللغة البشرية.

وما ميز هذه المقاربة هو أنها من بين المقاربات التي نقلت التفكير الترجمي من النظريات اللسانيات المحضة إلى النظريات اللسانية الاجتماعية، حيث حاولت نقل الترجمة من مجال الممارسة فقط نحو العلمية، بالتأكيد على أن مسار نقل رسالة من لغة إلى أخرى يمكن أن يكون موضوع وصف علمي:

> *«When we speak of science of translating we are of course concerned with the descriptive aspects; for just as linguistics may be classified as a descriptive science, so the transference of a message from one language into another is likewise a valid subject for scientific description»* **(Nida 1964 :3)**

وانطلاقا من المسلمة التي مفادها أن كل لغة كيان قائم بذاته، ويختلف نظام علاماتها عن نظام العلامات الموجود في اللغات الأخرى، فإنه لا يمكن إيجاد توافق وتطابق مطلق وتام بين هذه اللغات، ومنه حاول نيدا تعريف الترجمة على أنها عملية إنتاج أقرب مكافئ للرسالة الأصل في اللغة المستقبلة من ناحية المعنى في المقام الأول ومن ناحية الأسلوب ثانيا.

> *« Translating which consists in producing in the receptor language the closet natural equivalent to the message of the source language, first in meaning, and secondly in style »* **(Nida 1969:12)**

ومن هذا التعريف فقد ركزت المقاربة على مفهوم التكافؤ، ولكن ليس بمعناه التقليدي في النظريات اللسانية السابقة، بل تكافؤ على مستوى الرسالة، وعليه، فقد اقترح نيدا في كتابه "**نحو علم الترجمة**" مفهومين جديدين للتكافؤ، تكافؤ شكلي (équivalence formelle)؛ يهدف إلى المحافظة على شكل النص الأصلي وذلك عن طريق إعادة صياغة نفس عناصره الشكلية في النص المترجم، وآخر دينامي (équivalence dynamique) يركز على متلقي الترجمة ويهدف إلى الاستجابة لحاجاته

التواصلية، حيث يعمل على إيجاد تكافؤ على مستوى الأغراض التواصلية خارج لسانية؛

> *« Une traduction visant l'équivalence dynamique cherchera à créer une expérience totalement naturelle afin de placer le destinataire devant des modes de comportement propre à sa culture ; une telle traduction ne cherche pas à ce que le destinataire comprenne les comportements culturels de la situation source afin de comprendre le message »* **(Nord 2008 :16)**

وفي هذا السياق، يقوم المترجم بتكييف العناصر غير اللسانية والثقافية الموجودة في النص الأصل عن طريق استبدالها بوضعيات موجودة في ثقافة متلقي الترجمة، فقد ركز نيدا على غاية الترجمة وهدفها وعلى دور المترجم والمتلقي على التوالي إضافة إلى المضامين الثقافية المتعلقة بالسيرورة الترجمية. والجديد في هذه النظرة ليس التركيز على المتلقي فحسب، بل إدراج مفاهيم جديدة في التنظير للترجمة.

6.1.1. المقاربة السيميائية:

السيميائيات هو الدرس الذي يهتم بدراسة العلامة اللغوية والأنظمة العلامية باختلاف أنواعها لغوية كانت أم إيقونية أم رمزية، بل حتى صوتية كالموسيقى. (المرابط، 2010 : 31). كما تهتم بالصفات المميزة لهذه الأنظمة. والمبدأ الأساسي الذي يشتغل عليه هذا التخصص هو اعتبار أن المقارنة ما بين الأنظمة العلامية مسألة جوهرية في فهم المعنى العام لأي ملفوظ وتحديد دلالته.

وتوفر سيميائيات النص وسائل مفاهيمية تسمح بدراسة أشكال مختلفة للتعبير عن دلالات معينة، وتمكن مبادئها المترجم من الإلمام بعناصر مختلفة، غير لغوية، تدخل ضمن عملية فهم دلالة أي مرسلة واقتناص معناها، ويؤكد ماتيو قيدار (**Mathieu Guidère**) ذلك بقوله:

«L'approche sémiotique permet de concevoir plusieurs mondes avec des outils appropriés et d'élargir les perspectives de la traduction en intégrant des signes issus de systèmes variés »
(Guidère 2008 : 58)

واقترح جدعون توري تصنيفا جديدا لما جاء به جاكبسون عندما صنف الترجمة إلى ثلاثة أنواع، داخل اللغة الواحدة وما بين اللغات وما بين الأنظمة العلامية، مختصرا إياها في صنفين اثنين، وهما الترجمة داخل النظام العلامي (Intrasémiotique) والتي تضم كل تحويل ونقل يتم داخل نظام واحد من العلامات، بينما الصنف الثاني وهو الترجمة ما بين الأنظمة العلامية (Intersémiotique).

ويسمح هذا التصنيف للمترجم بالعمل على نصوص تتعدد أنظمتها العلامية، فلا يقتصر الفهم على العلامات اللغوية فحسب (كلمات) بل يتسع ليشمل كل ما هو غير لساني كالصور والأصوات والرموز(النص الإشهاري مثلا)

وقدمت هذه المقاربة أدوات نظرية يمكن للمترجم الاستفادة منها، فأصبحت عملية فهم نص قصد ترجمته تتعدى الجوانب السطحية للمرسلة (الجمل والعبارات) إلى عناصر خارجة عن النص تسهل عملية فهمه وتضعه في سياقه الدقيق، ولعل أهم عنصرين هما مرافق النص (**cotexte**) ويتمثل في البيئة المباشرة المحيطة بالنص، بينما العنصر الثاني وهو السياق (**contexte**) ويتمثل في الخلفية الاجتماعية الثقافية التي يرد فيها النص في مجمله.

فالعملية الترجمية من منظور هذه المقاربة ليست مجرد الانتقال بنوع من النصوص في لغة إلى نفس جنس ذلك النص في لغة أخرى، بل هو الانتقال بين

عالمين ونقل روح النص بينهما كما عبر عن ذلك إمبرتو إيكو (**Umberto Eco**) معتبرا إياها مفاوضات بين مختلف مستويات النص والسياق الذي ورد فيه.

وتفتح هذه المقاربة المجال أمام المترجم للولوج إلى عوالم متعددة ومختلفة مسلحا بالأدوات المفاهيمية والنظرية الملائمة والضرورية، فهي مقاربة شاملة تتماشى مع زمننا الحاضر، زمن تداخلت فيه مختلف الأنظمة العلامية وزاد من حدة هذا التداخل تعدد الوسائط التي ترد ضمنها هذه النصوص.

2.1. نظـــــريات الترجمة

في سنة 1972 كتب جايمس هولمز (James Holmes) مقالته المعنونة " The name and nature of translation studies" والتي كانت ميلادا لتخصص جديد يعنى بقضايا الترجمة سمي بالدراسات الترجمية (Translation Studies)، واعتمدت هذه التسمية من طرف جميع الدارسين وتم تبني المصطلح في مختلف اللغات. وموضوع الدراسة بالنسبة لهذه المقاربة هو وصف كل الظواهر الترجمية واقتراح نظريات تقوم بشرحها ووصف سيرورتها. وقسم هولمز هذا التخصص إلى قسمين رئيسين؛ علم ترجمة أساسي وآخر تطبيقي، فالنوع الأول يعنى بالبحث النظري الأساسي حيث يقوم بوصف الظاهرة الترجمية وفق توجهات ثلاث:

- دراسة ترجمية موجهة نحو الناتج (تركز على ناتج العملية الترجمية أي النص المنتج)
- دراسة ترجمية موجهة نحو الوظيفة (تعنى بدراسة وظيفة النصوص المترجمة في المجتمع المستقبل أو المتلقي)
- دراسة موجهة نحو العملية الترجمية (يركز على السيرورة الذهنية والمعرفية للفعل الترجمي).

ويهدف هذا القسم من الدراسات الترجمية إلى وضع الأطر النظرية والمبادئ الأساسية التي تحكم العملية الترجمية انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في الأنماط الثلاثة من الدراسة. بينما النوع الثاني الذي جاء تطبيقيا، فهو يدرس كل ما له علاقة بالطرق العملية لتعليم الترجمة والوسائل الموظفة في ذلك إضافة إلى نقد الترجمات والسياسات الترجمية. .(Gile 2005 : 240)

1.2.1. النظرية التأويلية

نشأت هذه النظرية في أواخر ستينيات القرن الماضي انطلاقا من الأبحاث والدراسات التي أجريت في مجال ترجمة المؤتمرات في المدرسة العليا للتراجمة والمترجمين بباريس (ESIT)، ويعود الفضل في التأسيس لها لكل من ماريان ليديرار ودانيكا سيلسكوفيتش، هذه الأخيرة التي اعتمدت على خبرتها الواسعة في ترجمة المؤتمرات في تطوير هذه النظرية معتبرة الفرق بين المعنى اللغوي والمعنى غير المنطوق المبدأ الأساسي لها، وقدمت نموذجا يتفرع إلى ثلاث مراحل: تأويل (Interprétation)، تجريد لغوي (Déverbalisation) وإعادة صياغة (Réexpression).

ولا يعني هذا التقسيم أن هناك فصل بين هذه المراحل الثلاث أو ان كل مرحلة مستقلة بذاتها عن المرحلة التي تسبقها أو التي تليها، بل تتكامل فيما بينها وتجتمع للوصول إلى الغاية المنشودة وهي تحصيل معنى النص.

وتعد هذه النظرية امتدادا للنظريات اللسانية في الترجمة، إلا أنها تختلف عنها في كونها لا تعتبر الجملة او المفردة وحدة للترجمة، بل لها تصور نصي لعملية الترجمة مركزة على تحليل المعنى الناتج عن أي خطاب.(Delsile, 1984 :50) فمسألة الترجمة بالنسبة

لهذه النظرية تتجاوز الإطار الشكلي للغة، بل تضيف إليه عناصر غير لسانية يكون لها أثر على عملية فهم النص المراد ترجمته وبالتالي على النص الناتج.

ويعد "المعنى" الشغل الشاغل لهذه النظرية، حتى انها سميت بنظرية المعنى، والذي يتطلب تحصيله واقتناصه توفر محمول معرفي لدى المترجم، هذا المحمول يشتمل على معارف عامة وكذا القدرة على تحديد المعنى العام من النص ومقصديته (**Le vouloir dire**). ومن أجل تحقيق ذلك، تقترح هذه النظرية استكشاف ما هو أبعد من النص وتحديد ما يجول في فكر الكاتب من أفكار وكيفية انتظامها والطريق التي يعبر بها عنها. ولقد كان لدراسات علم الأعصاب واللغويات وعلم النفس التجريبي وعلم النفس اللغوي الأثر البليغ على الباحثين في نظرية المعنى، وذلك بتوظيف المبادئ النظرية والمفاهيم التي أتت بها هذه الدراسات في التركيز على العمليات الذهنية والإدراكية التي تحدث أثناء مختلف مراحل الترجمة.

1.1.2.1. مبادئ النظرية التأويلية:

بنيت مبادئ هذه النظرية على التمييز بين ثنائيات متعددة والمقابلة فيما بينها، وتتمثل هذه المبادئ في:

- **الدلالة والمعنى (signification/sens)**

حددت لوديرير وسيليسكوفيتش قسمين من المعنى؛ معنى دلالي (**signification**) وآخر سياقي (**sens**). فالأول يقصد به المعنى الذي تتضمنه المفردة أو العبارة خارج السياق، والذي يعد معنى ثابت لا يتغير كونه مستقلا عن أي وضعية تواصلية، بينما المعنى السياقي فهو المعنى غير المتضمن في اللفظ أو في العبارة بل الذي تكتسبه انطلاقا من العملية التواصلية والذي يتعدد بتعدد الوضعيات التواصلية، ويمثل هذا

القسم من المعنى استعمالا فرديا وخاصا للغة؛ سماه دي سوسير الكلام (**Parole**). فلكل مقام مقال، حيث يتخير المتكلم الألفاظ والعبارات الملائمة لسياق الحال والتي يراها قادرة على تأدية المعنى الذي يريد تبليغه للمتلقي.

إن الغاية المنشودة من هذا المبدأ هو حمل المترجم على تجاوز عقبة اللغة التي تعد بالنسبة لهذه النظرية وسيلة تخاطب تحمل دلالات شبه مستقرة، ولكن حينما يوظفها المخاطِب يضع لها معاني سياقية، وهذه المعاني هي لب اهتمام المترجم وشأنه في عملية الفهم.

- **مقابل/مكافئ** (**correspondant/équivalent**)

ترى النظرية التأويلية بأن اللغات ليست نسخا مطابقة لبعضها البعض بل تتباين فيما بينها وتختلف في مستويات متعددة، وتزيد حدة هذا الاختلاف إذا ما تعلق الأمر بلغات تنتمي إلى عائلات لغوية مختلفة، وشكلت هذه المسلمة ركيزة أساسية بنيت عليها تصورات هذه النظرية؛ وتقول ليديرير في هذا الشأن:

> *« Les formes et structures des langues ne sont pas des copies conformes de l'une de l'autre »* **(Sélescovitch et Lederer 1984 : 298).**

ويجعل هذا التباين المترجم مجبرا على العمل على نقل المعنى السياقي، فالمعنى الذي يبتغيه المترجم يكون على مستوى الخطاب، أي أنه يفهم وينقل ما يريد كاتب النص قوله وليس ما تعنيه الكلمات التي استعملها صاحب النص.

ومنه نستنتج بأن عمل المترجم ينصب على إيجاد معاني الكلمات داخل السياق الذي وردت فيه، وهذا هو مبدأ التكافؤ، الذي يعد السبيل الأنجع والسليم للترجمة من أجل تبليغ نفس معنى النص الأصلي.

- **التضمين/التصريح (Implicite/explicite)**

لا تعبر كل اللغات عن الحقيقة بالطريقة نفسها، بل تختلف من لغة إلى أخرى ويعزى ذلك إلى اختلاف نظرة كل لغة إلى العالم وتقسيمها لتلك الحقيقة، فلكل لغة وجهة نظر تكون من زاوية تختلف عن وجهة نظر لغة أخرى، فما يعبر عنه ضمنيا في اللغة المترجم منها يمكن التعبير عنه صراحة في اللغة المترجم إليها، لأن كل لغة لا تعبر عن المفاهيم التي ترمز إليها إلا بجزء منها، وتلخص ذلك ليديرير فتقول:

> *« Les langues n'explicitent qu'une partie des concepts qu'elles désignent, les discours et les textes une partie seulement des idées qu'ils expriment […] les auteurs eux aussi n'explicitent qu'une partie de leur vouloir dire »* **(Lederer 1994 : 58)**

ففهم المعنى هو استيعاب البنيات اللغوية للنص بكل أبعادها (الدلالية والسياقية والثقافية والاجتماعية...الخ) وعدم الاكتفاء بما هو سطحي، ويتأتى ذلك باعتماد المترجم، إضافة إلى الرصيد اللغوي المتوفر لديه، على السياق الذي ورد فيه النص وقدراته الشخصية ومعارفه الموضوعاتية المكتسبة وكذا مراعاة عبقرية اللغة التي يترجم إليها.

2.2.1. نظرية تعدد الأنظمة

تعددت التسميات العربية التي أعطيت لهذه النظرية، فنجد نظرية النسق المتعدد أو نظرية تعدد الأنساق أو نظرية تعدد النظم، حيث ساهمت هذه النظرية في التأسيس لعلم الترجمة المعاصر، ومثلها كل من إيتمار إيفين زرهار (**Itamar Even-Zohar**) وجدعون توري (**Gideon Toury**). ويعني مفهوم "تعدد الأنظمة" مجموعة غير متجانسة ومتراتبة من المنظومات التي تؤثر في بعضها بشكل ديناميكي ضمن منظومة شاملة. (**Guidère 2008 : 75**).

وانطلقت هذه النظرية باعتبار الأدب المترجم مستوى من مستويات المنظومة الأدبية التي تنتمي إلى منظومة فنية بشكل عام، وهذه المنظومة الفنية تشكل بدورها جزء لا يتجزأ من المنظومة الدينية أو السياسية (غيدير 2015: 143) حيث تعتبر الترجمة منظومة فرعية ترتبط بالإطار العام لثقافة المجتمع المستقبل، وليست منظومة مستقلة لها منطقها، إنما تخضع لتفاعلات المنظومات الأخرى القائمة (غيدير 2015: 145)

وتهدف هذه النظرية إلى وضع الأدب المترجم ضمن السياقات الأدبية والثقافية والتاريخية للغة المترجم إليها، فهي تنظر إلى الأعمال الأدبية المترجمة كنظام يخضع لنظام أدبي يتفاعل مع النظم التاريخية والاجتماعية والثقافية لجمهور هدف معين؛ فهي نظام داخل نظام آخر، ومنه جاءت التسمية تعدد الأنظمة. ويؤكد إيفان زوهار على حقيقة أن الأدب المترجم يعمل بانتظام فيقول "لا أتصور الأدب المترجم كنظام متكامل ضمن أي نظام تعددي أدبي وإنما نظام فعال داخله" (Zohar 2000 : 200).

وجاء من بعده جدعون توري، الذي عمل على تطوير هذه النظرية بوضع منهجية في تحليل الترجمة الأدبية وتقييمها انطلاقا من مقارنتها مع الأصل.

وتقوم الفكرة الأساسية لهذه المنظومة المتعددة على التنافس بين مختلف مستوياتها ومحيطها، أي بين الأجناس السائدة في فترة معينة وتلك التي تسعى إلى تحقيق هذه السيادة، لأن هذه المنظومة الأدبية المتعددة تضم الأعمال المهمة كما تضم الأنماط النصية الأقل قبولا، مثل حكايات الأطفال أو الروايات البوليسية المترجمة (غيدير 2015: 143-144)

ويمكن، من وجهة نظر توري، أن نستنبط انطلاقا من هذه المنهجية معايير الترجمة وتحديدها، واضعا ثلاثة منها وهي المعايير الأولية (Normes initiales) وتتمثل في

خيارات المترجم، والمعايير التمهيدية (Normes préliminaires) وتكون ما قبل الترجمة، ومعايير عملياتية (Normes opérationnelles) وتكون أثناء عملية الترجمة. (Toury 1995 : 276)

وصاغ على أساس هذه المعايير قوانين سلوك الترجمة، وهما قانوني التوحيد المتنامي وقانون التداخل؛ فالأول يعني جنوح المترجم الأدبي إلى تغيير الأنساق القائمة في النص المصدر أثناء الترجمة وانتقاء خيارات لغوية أكثر شيوعا في اللغة المستهدفة، وقد يؤدي ذلك إلى التوحيد العام في لغة النص المترجم وغياب التنوع الأسلوبي فيه أو على الأقل تطويعه للغة المستهدفة بأبنيتها وتعبيراتها الخاصة، بينما القانون الثاني فهو المحاماة الدقيقة عمدا ودون عمد للأنساق اللفظية والتركيبية للغة المصدر للغة المصدر في النصوص المترجمة. (عناني، 2003: 233).

3.2.1. نظرية أنواع النصوص

مع بداية سبعينيات القرن الماضي، تحول اهتمام دارسي الترجمة وممارسيها من اعتبار الجملة هي الوحدة الأساسية في الترجمة نحو اعتبار كامل النص وحدة ترجمية، حيث لم تكن لتقوم لهذه النظرة قائمة لولا ذلك التوجه التداولي للنصوص وللعملية الترجمية في حد ذاتها، حيث أعطيت الأهمية القصوى لغاية النص وهدفه من أجل تحقيق نفس الوظيفة في الترجمة.

ولقد أدت التحولات التي شهدتها الدراسات الترجمية واختلاف مناهجها ونظرياتها إلى ظهور نظريات عديدة؛ حيث أحدثت تلك النظريات التي ظهرت في ألمانيا ما بين سنوات 1970 و1980 نقلة في مناهج دراسة الترجمة؛ فقد تغير تصور الترجمة من مجرد ظاهرة لغوية محضة إلى اعتبارها وسيلة أوجدت لتأدية وظيفة

معينة. وأدت هذه النظريات إلى اعتبار الترجمة عملية تواصلية متأثرة بمخطط التواصل الذي جاء به رومان جاكبسون، إضافة إلى الاعتماد على نظرية الإعلام والتواصل. **(Munday, 2001 : 73).**

وتعد الدراسات التي قام بها كل من هانز جوزيف فيرمير (Hans Josef Vermeer) وكاتارينا رايس (Katharina Reiss) في منتصف سبعينيات القرن الماضي أول ظهور للمدرسة الوظيفية، والتي تعتمد على مبدأ التكافؤ في وظيفة النص، وتقوم هذه النظرية على ثلاثة مبادئ أساسية:

- تحدد استراتيجيات الترجمة انطلاقا من وظيفة النص وهذه الوظيفة يحددها مانح النص للمترجم (le commanditaire)
- ينبغي على الترجمة ان تكون مستساغة من طرف قارئ النص الهدف (مبدأ التناسق)
- ينبغي المحافظة على الروابط الموجودة بين النصين الأصل والهدف.

فمن الخصوصيات المميزة لهذه النظرية أنها تمنح أولوية للنص الهدف كما يؤكد ذلك فيرمير عندما بين بأن دور المترجم يكمن في انتاج نص يمكنه أداء نفس الوظيفة المحددة من طرف منتج النص الأصلي، بينما ترى النظريات الأخرى أن دور المترجم يتمثل في البحث عن التكافؤ بين النصين الأصل والهدف.

وبظهور هذه النظريات تغير تصور الفعل الترجمي ومفهومه حيث أصبح عبارة عن فعل تواصلي قائم بذاته، وتعد نظرية أنواع النصوص (Text type theory) لصاحبتها اللسانية كاتارينا رايس (Reiss Katharina) أهم تجليات هذه النظرة الجديدة للفعل الترجمي. حيث قامت رايس انطلاقا من دراستها للتصنيفات التي وضعها عدد من منظري الترجمة أمثال فيدوروف وجورج مونان، واعتمادا كذلك على أعمال

كارل بوهلر (Karl Buhler) التي أنجزت في عام 1934 والتي ميز فيها بين ثلاثة وظائف أساسية للكلام وهي الإبلاغ والتعبير والنداء، باقتراح تصنيف خاص بها فقامت بجرد مختلف أنواع النصوص وأجناسها، واعتمدت في هذا التصنيف على وظيفة اللغة التي كتب بها النص مبررة ذلك بما ذهب إليه كارل بوهلر في قوله:

« La langue est à la fois représentation, expression et appel »
(Reiss, 2002 : 41)

وعلى هذا الأساس ميزت رايس بين النصوص وفقا للوظيفة التي تطغى عليها، وحددت ثلاثة وظائف أساسية؛ **(Reiss, 2002: 08)**

- **النصوص ذات الطابع الإبلاغي:** فهي نصوص تركز على الموضوع الذي تعالجه مثل أخبار الجرائد والرسائل التجارية والمستندات والوثائق والكتب التعليمية والبحوث والمقالات ... الخ؛ فعمل المترجم على هذا النوع من النصوص ينكب بالدرجة الأولى على مضمون النص، فالغاية المبتغاة من هذا النوع من هي إيصال المعلومة المتضمنة في النص دون تغيير للمضمون.
- **النصوص ذات الطابع التعبيري:** تعني بها رايس تلك النصوص التي تولي أهمية للشكل أكثر من المضمون معتبرة بأن في هذا النوع من النصوص تعطي العناصر الشكلية التي يضعها كاتب النص طابعا جماليا معينا يفرض على المترجم اعطاء انطباع وأثرا مكافئين لما يوجد في النص الأصلي.
- **النصوص ذات الطابع الندائي:** وهي النصوص التي تعمل على دفع المتلقي وتوجيهه نحو سلوك معين، حيث تتضمن غاية أو هدفا معينا، فالأهم في هذا النوع من النصوص هو المحافظة على الأثر المرغوب، وتركز على متلقي الرسالة حيث يعمل

المترجم على إحداث لدى قارئ الترجمة نفس ردة الفعل والتفاعل اللذين كان صاحب النص الأصلي يهدف إلى إحداثهما لدى قارئه.

وموازاة مع ذلك، ظهرت نظريات كثيرة تؤيد هذا التوجه الذي انتهجته رايس، حيث قام تلميذها فيرمير استنادا إلى ما سبقته إليه رايس، باقتراح نظرية جديدة تجعل غاية الترجمة النقطة المحورية في العملية الترجمية، وسميت هذه النظرية بنظرية الهدف او الغاية (Skopos).

4.2.1. نظرية الغاية:

إن كلمة Skopos ذات أصول إغريقية، وتعني الهدف أو الغرض، واستعملها فيرمير للتعبير عن الغرض من الترجمة، وتعتبر هذه النظرية، التي تندرج ضمن المقاربات الوظيفية للترجمة، بأن المسألة الأساسية والمهمة في أي ترجمة هي غرضها والهدف منها، ويؤكد فيرمير ذلك قائلا:

> *« Skopos est un mot grec signifiant : objet, but, objectif, finalité, dessein, intention. La théorie du Skopos défend une approche fonctionnelle du processus de la traduction »*
> **(Vermeer, 1996 : 04)**

بالنسبة لفيرمير، فإن الهدف المنشود من الترجمة يكمن في تحقيق وساطة بين أطراف ينتمون إلى مجموعات ثقافية مختلفة؛ فالغاية من التفاعل والتواصل الواجب إحقاقهما رغم كل الفوارق الثقافية والحواجز اللغوية الموجودة بين المجموعتين هي التي تحدد طريقة الترجمة الواجب اتباعها.

ويعتبر فيرمير أن الترجمة فعل، بمعنى أنها إجراء له غاية وغرض، يقوم به المترجم وفق ظروف معينة، ويأخذ في الحسبان أثناء إنجازه كل العناصر الضرورية التي تقتضيها الغاية المتوخاة من العملية الترجمية؛ ونعني بالظروف غرض العملية

الترجمية وظروف كل من المتلقي ومانح الترجمة والمترجم إضافة إلى العلاقة الموجودة بين ثقافتي اللغتين المترجم منها وإليها. وبما أنه لكل ترجمة غاية، فتغير هذه الغايات وتنوعها يؤدي إلى تنوع ترجمات نفس النص وتعددها. ويشكل متلقي الترجمة عنصرا أساسيا وفعالا في العملية الترجمية، حيث لابد من مراعاة خصوصياته الثقافية والاجتماعية واللسانية حتى نحقق الغاية المنشودة وذلك بجعل الترجمة مستساغة لدى هذا المتلقي او القارئ.

وإذا كانت النظريات الأخرى تتصور العملية الترجمية أنها عملية مباشرة تربط بين المترجم وكاتب النص وبين المترجم وقارئ الترجمة على النحو التالي:

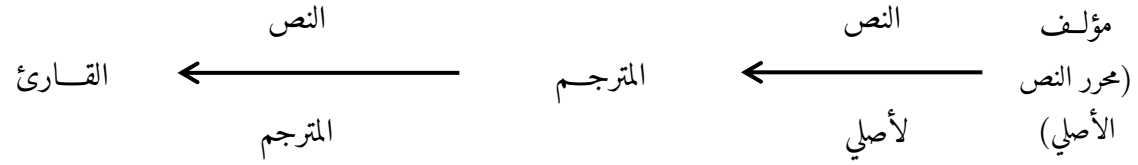

فإن نظرية الغاية أو الهدف (Skopos) تقحم عنصرا آخر له دور فعال في النص المنتج (الترجمة) ويتمثل في مانح الترجمة، ونعني به الشخص أو الهيئة أو الجهة التي تطلب الترجمة، فيجب على المترجم أن يراعي ظروف هذه الجهة ومقتضياتها التي تملي على المترجم غرض الترجمة وهدفها، وعليه، يمكن تصور مسار العملية الترجمية كما يلي:

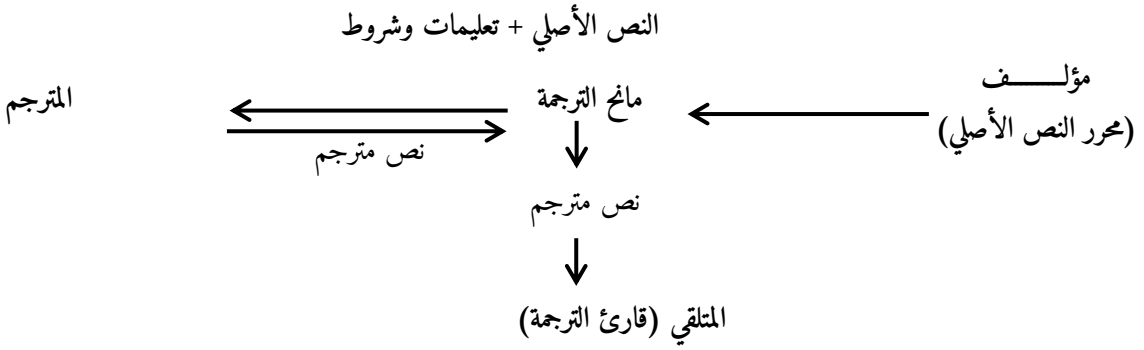

فمهمة المترجم تكمن في إنتاج نص من شأنه أن يؤدي نفس الوظيفة التي يحددها مانح النص الأصلي وفق تعليماته والشروط التي يحددها للمترجم قبل البدء في عملية الترجمة.

ونخلاصة لما سبق، فإن معرفة الغرض من ترجمة أي نص إضافة إلى وظيفة الترجمة هما من المسائل الجوهرية والحاسمة بالنسبة للمترجم، وقد اقترح فيرمير قواعد أساسية لهذه النظرية؛ وهي: **(Munday, 2001 : 79)**

- ترجمة النص تحدد بهدفها
- النص الهدف هو عرض للمعلومات التي يحملها النص المصدر بلغة النص الهدف وثقافته
- النص الهدف لا يبدأ بعرض معلومات بطريقة منقحة وبوضوح.
- يجب ان يكون النص الهدف مترابطا من الناحية الدلالية
- لابد أن يكون النص الهدف متصلا بالنص المصدر

وتوالت الدراسات التي اعتمدت المقاربة الوظيفية منهجا وتعددت، حيث ظهر في سنوات 1980 تيار طورته الباحثة الألمانية جوستا هولز منتاري (Justa Holz-Muntary)، توجه ينظر إلى الترجمة على أنها سيرورة تواصلية ما بين الثقافات تهدف إلى انتاج نصوص ملائمة لوضعيات معينة وخاصة توظف في سياقات مهنية، فهي ترى بأن الترجمة عملية تفاعل بين المختصين والزبائن.**(Guidère, 2010 : 71-72)**

5.2.1. نظرية الفعـــــــــل

واعتمدت هذه النظرية على تصور تداولي للترجمة، فقد ارتكزت منتاري على نظرية الفعل الترجمي (**Théorie de l'action**) بشكل كبير وعلى نظرية التواصل؛ فبينت من خلال ذلك العقبات الثقافية التي على المترجم تخطيها في بعض السياقات المهنية.

والغاية المنشودة من هذه النظرية هو تطوير ترجمة وظيفية من شأنها التقليل من العقبات الثقافية التي تقف في وجه عملية تواصلية ناجعة. ولتحقيق هذا الغرض وضعت هولز منتاري منهجا يبدأ قبل كل شيء بتحليل النص المصدر تحليلا يشمل البناء والوظيفة، فبالنسبة لهذه النظرية، لا يشكل النص الأصلي إلا وسيلة لتفعيل الوظائف التواصلية وتنفيذها، بينما الشغل الشاغل للمترجم هو فحوى الرسالة ومضمونها التي يستوجب عليه نقلها وإيصالها إلى العميل (client). ونخلص إلى القول بأن الفعل الذي يقوم به المترجم والطريقة المتبعة في الترجمة مسألتان تحددهما وظيفة النص وغايته وطبيعة متلقي الترجمة.

وحددت هذه النظرية سبعة أطراف تشترك في العملية الترجمية وتختلف أدوارها حسب الوضعيات وهي: **(Guidère, 2010 : 72)**

- **المنشئ** (Initiator)**:** وهو الشركة او الجهة التي تحتاج إلى الترجمة
- **المفوض** (Commissioner)**:** الجهة التي تتصل بالمترجم
- **منتج النص الأصلي:** الجهة المنتجة/المصدرة للنص الأصلي
- **منتج النص الهدف:** المترجم
- **منفذ النص الهدف:** الجهة التي ستستعمل النص الهدف

- **المتلقي:** الجهة التي ستستلم النص الهدف
- **الناشر:** الجهة التي ستنشر النص.

وتكمن وظيفة المترجم ضمن هذه المجموعة من الأدوار في أن يتخذ كل التدابير التي يراها ضرورية من أجل تجاوز العقبات الثقافية التي تقف عائقا في وجهه وتمنعه من الوصول إلى غايته المنشودة وتذليلها. وتنظر هذه النظرية إلى المترجم على أنه خبير في التعاون التواصلي (**Coopération communicative**) بحيث يشكل نقطة تفاعل متلقي الترجمة مع النص الأصلي ومحرره.

> *«L'action traductionnelle est le processus de production d'un transmetteur de message d'une certaine sorte, conçue pour être utilisée dans des systèmes d'actions supérieure afin de coordonner la coopération actionnelle et communicative »*
> **(Nord, 2008 : 25)**

6.2.1. نظرية أنواع الترجمة:

وأتت فيما بعد كريستيان نورد (**Christiane Nord**) واقترحت نمطية للترجمات المنجزة والذي نتج عنها تمييز بين وظيفة الفعل الترجمي ووظيفة النص الناتج عن هذا الفعل، وحددت نوعين أساسيين من انواع سيرورة الترجمة. **(Munday, 2001 : 81)**

فالنوع الأول يهدف إلى انتاج وثيقة في لغة الوصول تدل على التفاعل التواصلي في بعض مظاهرها، حيث تشهد هذه الترجمة على التواصل القائم بين مرسل ينتمي إلى ثقافة المصدر مع جمهور ينتمي إلى الثقافة المصدر بواسطة النص المصدر وضمن ثقافة المصدر.

أما النوع الثاني فهو الترجمة الوظائفية (**Instrumentale**)؛ فهي وسيلة يعبر بها عن رسالة مستقلة عن الرسالة الأصلية تحدث في فعل تواصلي جديد، حيث لا ينبغي على قراء هذا النوع من الترجمة أن يشعروا بأنهم بصدد قراءة نص مترجم أو

قد تم استعماله في موقف تواصلي آخر، حيث يتم تكييف شكل النص وفقا لمعايير الثقافة المستقبلة ولا سيما فيما يخص نوع النص وجنسه والسجل الموظف.

لقد ارتكزت كريستيان نورد في التأسيس لنظريتها على نظرية تحليل النصوص لكاترينا رايس مدعمة إياها بالجوانب الوظيفية التي جاء بها فيرمير ومقحمة مختلف أطراف العملية الترجمية والفاعلين فيها الذين حددتهم منتاري، فبالنسبة لها، فإن طبيعة استراتيجية الترجمة التي يجب على المترجم اتباعها تعتمد على طبيعة الوظيفة التي يراد إعطاؤها للنص الهدف.

> *« Let your translation decision be guided by the function you want to achieve by means of your translation »* **(Nord 1997 : 39)**

وقد حددت نورد مجموعة من المعايير التي على المترجم اتباعها ومراعاتها والتي تقدم له قبل بدء عملية الترجمة، وهذه المعايير هي: **(Nord, 1997 : 60)**

1- **وصف مهمة الترجمة:** ويتضمن العناصر التالية:

- هوية المنشئ
- غاية النص الهدف ووظائفه
- متلقي النص المترجم
- مكان وزمان نشر النص
- وسيلة التواصل (الوسيط)
- سبب الترجمة ودواعيها

2- **المـــنشئ:** ويقصد به منشئ النص الأصلي وكذلك طالب النص الهدف (الهيئة أو الجهة التي طلبت الترجمة)

3- **الغـــاية:** وهي الهدف من الترجمة ووظائفها (فيما سيوظف النص ولأي أغراض وأهداف)

4- **المتلقي:** متلقي النص الأصلي ومتلقي الترجمة

5- **المكان والزمان:** مكان نشر النص الأصلي وزمانه وكذلك المكان الذي ستنشر فيه الترجمة وفي أي زمن، حيث يمكن للسياق الزمني أن يدفع المترجم إلى تكييف نصه حسب مقتضيات جديدة.

6- **الوسيط :** ويتمثل في الطبيعة الفيزيائية للنص (ورقي، نص إلكتروني)

7- **دواعي الترجمة ودوافعها:** وتعني الأسباب التي جعلت منشئ النص يطلب الترجمة.

وميزت نورد بين نوعين من أنواع التحليل الوظيفي لمشاكل الترجمة؛ تحليل متصاعد ينطلق من البنى اللسانية السطحية التي تشكل النص آخذا بعين الاعتبار المواضعات اللغوية ليصل إلى الجوانب التداولية، إلا أن هذا التحليل ينظر إلى الترجمة على انها عملية ترقنة، حيث ينكب تركيزه فقط على إيجاد التكافؤ على المستويين اللفظي والنحوي.**(Nord, 2008 : 85-87)**

بينما النوع الثاني من التحليل وهو ما توظفه الترجمات الوظيفية وهو التحليل المتنازل؛ حيث تبدأ العملية من المستوى التداولي من أجل تحديد الوظيفة المنشودة من النص الهدف، ثم تحدد الوحدات الوظيفية للنص التي يجب الإبقاء عليها مع تكييفها حسب سياق المتلقي ووفق حاجاته التواصلية، ويجب مراعاة العقبات المتعلقة بنوع حامل الوثيقة (**Support**) (ورقي، إلكتروني، متعدد الوسائط ...الخ)

ليتحدد نمط الترجمة في الأخير وتوجها إما نحو مطابقة الترجمة لمواضعات الثقافة الأصلية أم المستهدفة فيما.

إذا كان اهتمام اللسانيات منصبا على دراسة النصوص على أنها متوالية من الجمل والعبارات المنغلقة على نفسها ومنعزلة عن السياق الذي وردت فيه، واشتغال النظريات الوظيفية على الجانب الوظيفي من النص مع مراعاة منتج النص ومتلقيه والغاية من النص والترجمة، فإن النظرة التداولية تركز، إضافة إلى العوامل اللسانية وغايات النص ومآلاته، على العوامل الخارجية للنص وتنظر إليه على أنه مجموعة من الترابطات والعلاقات الدلالية والسياقية. واهتمت التداولية بالجانب التواصلي للغة واستعمالها ضمن سياقات معينة. فالسياق عنصر أساسي في دراسة أي منتوج لغوي قصد فهم معنى الكلام.

لقد ركزت معظم النظريات والمقاربات على البنية اللغوية في تحليلها للنصوص، وأعطت الأهمية القصوى لها دون مراعاة العناصر الأخرى، فكان السياق ضحية هذا التوجه اللساني المحض رغم ما يكتسيه من أهمية بالغة في تقصي معنى النص الأصلي وسبر أغواره بغية نقله إلى اللغة المستقبلة. ومنه اضطر الباحثون والدارسون إلى تجاوز هذه المقاربة والاستجداء بمقاربات أخرى تنفتح على أفق جديدة وتعيد عناصر استثنتها المقاربات اللسانية البنيوية، فجعلت من السياق والعوامل المكونة له من مرسل ومتلق والظروف الخارجية المحيطة بالنص موضوعا أساسيا للتحليل والبحث، وتشكل هذه العناصر مجتمعة ما يسمى "البعد التداولي" الذي لجأت إليه المقاربات المعاصرة في التأسيس لمنهج جديد في الترجمة بحثا وتنظيرا وممارسة.

الفصل الثاني

التداولية والترجمة

يسعى المترجم إلى نقل مقاصد النصوص من لغة إلى أخرى، الأمر الذي لن يتحقق إذا ما تم الاعتماد على الدراسات التقليدية للغة ولا سيما الدراسات اللسانية، والتي نأت باللغة عن مستخدميها والظروف التي استعملت فيها، ومنه عمدنا في هذا الفصل إلى تحديد ماهية التداولية ومفاهيمها والوصول إلى ما أتى به هذا التوجه النظري في مجال الدراسات الترجمية والوسائل الإجرائية التي توفرها للمترجم.

1. نشـــأة التداولية:

عاش الإنسان الغربي، منذ الثورة الصناعية، أزمات عديدة ولا سيما على المستوى الوجودي، ورافقه ذلك ظهور تيارات فكرية وفلسفية كثيرة حرصت على إضفاء صفة العلمية والموضوعية أثناء دراستها للظواهر المختلفة، معتمدة في ذلك على تحليل العلاقة القائمة بين مختلف العناصر المكونة للظاهرة وكيفية تفاعلها فيما بينها، وصولا إلى استنتاج القوانين والنواميس التي تسير وفقها وتنظمها. ولعل أبرز هذه التوجهات التي سطع نجمها في تلك الفترة هو الفكر البنيوي الذي حاول أصحابه إخضاع كل الظواهر لقواعده بما في ذلك الظاهرة اللغوية.

وينسب هذا التيار الفكري إلى العالم السويسري فرديناند دي سوسير الذي قام بالفصل بين ثنائية اللغة والكلام معتبرا اللغة منظومة من العلامات المجردة وبنية ثابتة تبنى على مستويات وهي الصوتي والمعجمي والنحوي والدلالي (حليم رشيد، 2018، 27).

واستثنى دي سوسير أثناء دراسته للغة كل العوامل الخارجية، فبالنسبة له المعنى يولد من داخل اللغة نفسها وليس من الواقع (المسيري، 2002 :137) فاللغة، حسب تصوره، نظام من العلاقات والاختلافات الثنائية المتعارضة ليس لأجزائها هوية أو جوهر أو حتى وجود خارجها، فالمعنى ليس كامنا في الإشارة نفسها ولا حتى

يضاف إليها وإنما هو أمر وظيفي يحدد داخل شبكة العلاقات داخل النص نفسه، أي أن المعنى يولد من داخل اللغة نفسها وليس من الواقع. (المسيري، 2002 :137) وتطورت الفكرة التي نادى بها دي سوسير والتي مفادها أن اللغة منعزلة عن محيطها وأنه لا يمكن دراستها إلا بدراسة عناصرها التكوينية الداخلية (**éléments intrinsèques**) وذلك بالفصل بين الدال والمدلول وبين اللغة ومستعملها أو متكلميها، وعرفت هذا الفكرة آنذاك رواجا حتى سميت بالثورة البنيوية التي قادها مع مجموعة من اللسانيين الذين عملوا على نشر فكرة أن تحليل الظاهرة اللغوية يتم دون تدخل القارئ أو خلفيته، حيث يكتفي هذا التوجه بدراسته للبينة في معزل عن العناصر الخارجية عنها، ففي نظرهم أن اللغة هي التي تنتج الواقع فتصبح نسقا مكتفيا بذاته يحمل قوانينه داخله دون العودة إلى أي مرجع حتى وإن وجد فيه فإنه غير مفهوم أو تم بالمصادفة. (المسيري، 2002 :137)

وتعرضت البنيوية إلى النقد الشديد خاصة من دعاة المنهج الوجودي نفسه، الذي كانوا سندا لها في زمن مضى، متحججين في ذلك بكون البنيات لا توجد من عدم وإنما يوجدها الإنسان، وأن هذا التوجه قد روج لمفهوم النسق الثابت وأقصى الإنسان وما يبدعه عقله ومشاعره وظروفه، وعليه انحسر هذا النهج ولم يصمد طويلا خاصة بعد انقلاب بعض أقطابه عليه مثل رولان بارث وغيره من البنيويين الذين صرفوا أنظارهم عن هذا التوجه لصالح مناهج جديدة تناقض البنيوية. (ميل، 2000 : 25). ولقد عجزت النظريات البنيوية عن الإجابة على العديد من التساؤلات التي كان يطرحها الباحثون اللسانيون وحتى فلاسفة اللغة، ونشأت هذه التساؤلات انطلاقا من مجموعة من الملاحظات والأفكار الفلسفية التي كانت الغاية منها الإجابة عن

أسئلة من قبيل من يتكلم؟ لمن يوجه الكلام؟ ما هي غايتنا من الكلام؟ وضم هذا التوجه الفكري الجديد، المناهض للبنيوية، مجموعة كبيرة من التصورات والأفكار ذات المستويات المختلفة والتوجهات المتعددة والتي استعانت بمشارب علمية وفكرية أخرى أدت إلى اتساع أفقها المعرفي ومكنها من التطرق إلى مختلف الخطابات ودراستها. ولعل أهم مستوى ركزت عليه هذه الأفكار الجديدة هو الجوانب المحيطة بإنتاج أي خطاب والأغراض المنوطة به، وسمي هذا المستوى بعد تطور الدراسات بالتداولي.

تعود أصول ظهور الفكر التداولي إلى كثرة هذه التساؤلات الفلسفية، ولا سيما المتعلقة بفلسفة اللغة، حيث عرفت هذه الأخيرة، في نهاية القرن 19، إثارة أسئلة متعلقة بظاهرة اللغة، فبدأت إعادة النظر في البناءات الفكرية الموروثة عن المثالية، ومنه فقد انكب الفلاسفة والمنظرين على سؤال اللغة ووظائفها حيث كان يشكل شرطا أساسيا بالنسبة لأي نشاط عقلاني (بوفو وسرفاتي، 2012: 350) وغالبا ما كانت تعرف التداوليات أو الذرائعيات كما اصطلح على تسميتها في بداياتها بعلم السياق، وهي تشير بصفة دقيقة إلى أنماط مختلفة من السياق.

وتعد اللسانيات التداولية من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر، إذ بعدما كانت اللسانيات تقصر أبحاثها على الجانبين البنيوي والتوليدي، فتهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الدخيلة وكذا وصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملكة اللسانية المتحكمة فيه، جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمي بلسانيات الاستعمال" (بوقرة، 2009 : 160)

وتعنى اللسانيات التداولية بالعملية التواصلية عن طريق التركيز على أقطابها والأطراف المشاركة فيها، فتهتم بالمتكلم كونه محركا للعملية التواصلية ومبادرا بها،

وتراعي وضعية المتلقي وحالته أثناء الخطاب إضافة إلى الاهتمام بالظروف والأحوال الخارجية التي نشأت فيها العملية التواصلية ضمانا لتحقيق التواصل من جهة والوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

فالتداولية علم تواصلي جديد يعالج كثيرا ظواهر اللغة ويفسرها ويساهم في حل مشاكل التواصل ومعوقاته، ومما يساعدها على ذلك أنها مجال خصب يستمد معارفه من مشارب مختلفة، فنجده ينهل من علم الاجتماع وعلم النفس المعرفي واللسانيات وعلم الاتصال والانثروبولوجيا والفلسفة التحليلية (صحراوي 2005 : 17 و26)

إن تداخل التداولية مع كثير من التخصصات الأخرى، ناهيك عن نشأتها من مصادر معرفية متعددة، جعل تعاريفها تتعدد بتعدد المجالات التي تناولتها بالدراسة، فهي، إضافة إلى اللسانيين، محط اهتمام المناطقة والسيميائيين والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والبلاغيين وعلماء التواصل.

1.1. التداولية عند العرب:

تعود أصول مصطلح "**التداولية**" إلى الجذر "**دول**" وتتعدد معانيه لكنها تشترك في التعبير عن التحول والتغير، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور: "تداولنا الأمر، أخذناه بالدَّول وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر ... ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة" (لسان العرب 1994: 252-253)

ويقتضي معنى التغير والتبدل، تحول من حالة إلى أخرى أو الانتقال من مكان إلى آخر، ويستلزم ذلك وجود أكثر من طرف يؤثر على فعل التحول والتبدل، ويقول خليفة بوجادي بقوله" وتلك حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال

أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس يتداولونها بينهم، ولذلك كان مصطلح تداولية أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية" (خليفة بوجادي، 2009: 72)

ومن هذا المفهوم وضع الباحث المغربي طه عبد الرحمن توصيفة للفعل تداول بقوله:

> **"تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقلته الناس وأداروه بينهم، ومن المعروف أيضا أن مفهوم النقل والدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة فيقال نقل الكلام عن قائليه بمعنى رواه عنهم ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها، فالنقل والدوران يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى التواصل وفي استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين فيكون التداول جامعا بين اثنين هما: التواصل والتفاعل، فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل"** (عبد الرحمن طه : 244).

وقد تعددت مرادفات هذه المفردة في اللغة العربية حيث نجد ذرائعية، غائية، مقاصدية، تواصلية ونجد أحيانا حتى وظيفية، ولعل مفردة "**تداولية**"، التي تعود أصولها إلى ترجمة مصطلح "**Pragmatics**"، هي أكثرها انتشارا بين دارسي العالم العربي، حيث يعد المفكر المغربي عبد الرحمن طه أول من اعتمد هذا المصطلح في سنة **1970** مبررا ذلك بقوله:

> **"يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين هما الاستعمال والتفاعل معا ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم"** (طه عبد الرحمن 2000 : 28)

فتعني التداولية بمفهومها العربي لغة:

"التداول والتداول تفاعل، وكل تفاعل يلزمه طرفان على أقل تقدير، مرسل ومستقبل، متكلم وسامع، كاتب وقارئ، على معنى ان مدار اشتغال التداولية هو مقاصد وغايات متكلم وكيف تبلغ مستمعا أو متلقيا، وكل تداول تحكمه ظروف وآليات وعوامل تحيط به" (محمد مزيد بهاء الدين 2010 : 18)

ووجدت التداولية في الدرس اللغوي العربي حديثا وقديما، وعنت التواصل والاستعمال والسياق، فقد أكد علماء العرب منذ القدم على أهمية مراعاة السياق في دراسة أي نتاج لغوي صادر عن مستعملي اللغة من أجل فهم معنى الكلام، وذهب بعضهم إلى القول بأن القصد المتوخى من السياق والاستعمال هو التداول حيث عرفت لدى الدارسين العرب على انها:

"نسق معرفي استدلالي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية" (عبد الرسول وخزعل خلف، 2016 : 291)

ومنه نستنتج بأن التداولية تهتم بدراسة كل ملفوظ في الظروف التي أنتج خلالها، وتحليل العملية التواصلية في الحيز الذي وردت فيه، والمبادئ التي تتجلى من خلالها مقاصد الكاتب وأغراض المتكلم أو منتج الخطاب بوجه أعم. ومن الدارسين من اعتبرها ضربا من ضروب الدراسات اللسانية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الحميد السيد بقوله:

"إتجاه في الدراسات اللسانية يعنى بأثر الفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولده الاستعمال في السياق" (عبد الحميد السيد، 2003 : 119)

فالتداولية لا تدرس البعد اللساني فحسب، بل تركز على ما سيتولد عن هذا البعد اللساني من أثر وأغراض، وذلك عن طريق تحليل المعطيات التي تتعلق بمنتج الخطاب وشخصيته ومرجعيته الثقافية والدينية ومن يشارك في الفعل التخاطبي وكذا الوقائع الخارجية التي تحيط بهذه العملية من ظروف زمانية ومكانية والمعرفة المشتركة بين أطراف هذا الفعل.

ويمكن أن نجمل بالقول بأن التداولية هي دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل، فهي تنظر إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات لوحدها في معزل عن المتكلم والمتلقي، بل يتم التوصل إلى المعنى الكامن في أي خطاب عن طريق تداول اللغة بين ملقي الخطاب ومتلقيه في سياق معين.

ويتجلى اهتمام العلماء العرب بالتداولية في أربع توجهات رئيسة جمعها الباحث نعمان بوقرة في توجه لغوي بلاغي، وتوجه أصولي وآخر فقهي يتعلق بالدراسات القرآنية وأخيرا في البحث العربي الحديث والمعاصر (بوقرة، 2008 : 54). فقد ركز اللغويون والبلاغيون على مفهوم "**الإفادة**" والمقصود بها الغاية والمبتغى الناتجان من عملية التلفظ بالخطاب إضافة إلى مدى نجاعة التواصل ونجاحه في سياق معين مع مراعاة غاية ملقي الخطاب وظروفه وظروف المتلقي والعلاقة القائمة بينهما. (بوقرة، 2008 : 112)

وقدم السكاكي نموذجا نظريا للسانيات التداولية، حيث ركز على أهمية مراعاة مقتضى الحال، ويقصد به المقام أو السياق في العملية التواصلية واهتم بوضعية المتلقي وأحواله ودوره في فهم مقاصد المتكلم. (بوقرة، 2008 : 112)

أما المفسرون وعلماء الدراسات القرآنية فقد اهتموا بالبعد التداولي انطلاقا من عملهم على الخطاب القرآني الذي يقتضي من أجل فهمه وتفسير تعاليمه استجابة من

لدن المتلقي وتنفيذا لأوامره، فانكبوا على دراسة الجوانب اللغوية والأغراض التداولية للخطاب من أجل الوصول إلى معنى النص. ففهم النص القرآني يستدعي استحضار جميع مكونات الخطاب اللغوية والسياقية (لسانية وغير لسانية) ليس من أجل الفهم والتفسير فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى درجة التفاعل مع معاني النص من طرف المتلقي، ويتجلى هذا التفاعل في مدى استجابة هذا المتلقي للتعاليم والأوامر والنواهي الواردة في الخطاب ومدى تطبيقه لها. (السيوطي، 1405 هـ : 461)

أما الأصوليون، فقد وظفوا هذا المبحث في دراستهم للنصوص الشرعية، مركزين على المقاصد والمعاني؛ فبالنسبة لهم، فإن العبرة بالمقاصد والمعنى وليست بالألفاظ، فقاموا بدراسة اللغة في سياقها التواصلي وربط المقال بالمقام (الوضعية التواصلية) باعتباره عاملا أساسيا في تفسير النصوص وتأويلها من جهة، إضافة إلى كيفية تلقي المتلقي للنصوص الشرعية والآيات القرآنية والتجاوب معها بترجمتها إلى أفعال، بمعنى تحويل الأوامر القرآنية والأقوال إلى أفعال منجزة.

واشترك الأصوليون والبلاغيون وعلماء التفسير في اعتمادهم على نظرة تداولية للنصوص بالتعامل معها ضمن السياقات التي وردت فيها وفهم معانيها وفق تلك السياقات وعدم الاكتفاء بحصرها في المعاني الحرفية للفظ فقط.

ووجدت التداولية تربة خصبة في التراث العربي الإسلامي، فنهلت منه معظم مبادئها الأساسية وحرصت على العناية بمختلف مكونات الخطاب اللغوية من جهة، والتداولية من جهة أخرى، فعملت على دراسات الخطابات المنتجة في سياقات تواصلية معينة تفتح المجال لفهم دلالاتها العامة وتفرعاتها على ضوء مختلف المتغيرات

اللغوية وغير اللغوية، مع التركيز على العوامل التي تؤثر في الاختيارات اللغوية ومعرفة أثر هذه الاختيارات على المتلقين وربطها بالسياق الاجتماعي الذي وردت فيه.

2.1. التداولية عند الغرب

نشأ في عشرينيات القرن الماضي تيار فلسفي في فيينا على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه (Gottlob Frege, 1948-1925) الذي عمل على إعادة الاعتبار للغة، حيث قام بإعادة صياغة الموضوعات والإشكالات الفلسفية على أسس علمية تشكل اللغة مركز اهتمامها، بحكم أنها تمثل في نظر أصحاب هذا التيار الأداة المعرفية التي يمكن من خلالها فهم علاقة البشر بالعالم المحيط، فبالنسبة له:

> **"إن جميع الحالات الموضوعية لشؤوننا وجميع العلاقات الذاتية مع الأفراد والمجتمع ومع تاريخ الجنس البشري قائم على أساس لغوي إن أراد أن يكون له معنى، فالطابع اللغوي مرتبط دائما وأبدا بالفهم مادام المعنى الذي تنقله لنا اللغة لا يصير ملموسا إلا على هذا النحو، فالوجود الذي يمكن أن يكون مفهوما أولا هو اللغة" (روديجر: 81)**

وأهم ما ميز هذا التيار التحليلي هو انتقال التفكير الفلسفي من الاهتمام بنظرية المعرفة إلى مسألة التحليل اللغوي إضافة إلى تجديد المباحث اللغوية وتعميق النظر فيها ولا سيما مبحث الدلالة والظواهر اللغوية المتفرعة عنه. (مسعود صحراوي، 2005: ص 12). وشكل هذا المذهب ثورة على الفكر الفلسفي القديم برمته وأعاب عليه إهماله للغات الطبيعية واقصائها من الدراسة والبحث.

وتفرعت عن هذه الفلسفة تيارات ثلاث؛ وهي الوضعانية المنطقية التي تعمل على التحليل المنطقي للمعرفة العلمية، مركزة على كل ما هو منطقي ورياضي في تفسيرها للظواهر المطروحة، وقاد هذا التيار رودولف كارناب(Richard Rorty 17 :1995

)، أما التيار الثاني في الظاهراتية اللغوية بزعامة إدموند هوسرل، ويدرس كيفية تجلي الوجود في الواقع ومن ثم في النص، ويهتم بالوعي الانساني باعتباره الطريق المؤدي إلى فهم الحقائق الاجتماعية والطرق التي يفكر بها الانسان في التجارب التي يعيشها (هوسرل، 1958 : 11) واستبعد هذا التيار اللغة واستعمالها من مجال دراسته. والتيار الثالث المتفرع عن هذه الفلسفة التحليلية هو فلسفة اللغة، بزعامة الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيجنشتاين (زيدان، 1985 : 30) الذي انتقد مبادئ الوضعانية المنطقية وأسس فلسفته التي تقوم على الحديث عن طبيعة اللغة وطبيعة المعنى في الكلام مركزا البحث في المعنى الذي يعد بالنسبة له غير ثابت وغير محدد.

أما في مفهومه الحديث، ظهر مصطلح "Pragmatics" بظهور السيميائيات البراجماتية التي جاء بها الفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرس بيرس (Charles Sanders Peirce) وطورها من بعده تلميذه الفيلسوف الأمريكي شارل ويليام موريس (Charles W. Morris) الذي استطاع ان يتوصل فيها إلى نتائج نظرية عديدة جعلت منه مؤسسها، حيث استعمل المصطلح للدلالة على ذلك الفرع من السيميائيات الذي يدرس أصول العلامات واستخداماتها وتأثيراتها. (عكاشة 2003 : 26-27)

وقد نشأت التداولية بمعناها الحديث والمعاصر كرد فعل مضاد لتعصب الدراسات اللغوية الشكلية التي اعتمدت على البنية اللسانية فقط كموضوع للدراسة مهملة بذلك الجانب التواصلي للغة، وقد ميز مؤسسها الفعلي شارل موريس بين ثلاثة مظاهر للغة الطبيعية وهي: (بن ظافر الشهري، 2004: 21).

- **المظهر التراكيبي:** ويدرس العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها ببعض، أي بمعنى دراسة العلاقات البنيوية التي تربط الصيغ اللغوية فيما بينها وكيفية انتظامها وفق نسق معين.
- **المظهر الدلالي:** ويعنى بدراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها هذه العلامات وتدل عليها، أي كيفية ترابط الكلمات بالأشياء التي توحي إليها.
- **المظهر التداولي:** ويهتم بدراسة علاقة العلامات اللغوية بمستعمليها ومؤوليها، ويعني ذلك الوظيفة السياقية.

ولم تصبح التداولية مجالا يعتد به في الدرس اللساني إلا في سبعينيات القرن العشرين بعدما طورها أوستين (**J.L. Austin**) وسيرل (**J.R. Searl**) وغرايس (**P. Grice**) الذين ينتمون إلى فلسفة اللغة الطبيعية، وقد شكلت محاضرات الفيلسوف الأمريكي ويليام جايمس (**William James**) التي ألقاها في جامعة هارفارد نقطة انطلاق الدراسات التداولية، حيث اهتموا في دراساتهم على الطريقة التي تم بفضلها توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال ابلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسرها. وذكر جورج يول (**George Yule**) في كتابه "**التداولية**" أن الدراسات التداولية تهتم بمجلات أربع وهي: (يول، 2010: 19-20).

- **دراسة المعنى السياقي:** أي انها تعنى بدراسة المعنى في سياق الاستعمال متجاوزة بذلك المعنى الحرفي للمفردة المكونة للفعل التواصلي
- **دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم:** فهي تدرس في هذه الحالة المعنى الكلي المراد من المتكلم أو الكاتب والمعنى المراد إيصاله للمستمع او المتلقي أو قارئ النص.

- **دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال:** فتسعى التداولية في هذه الحالة إلى دراسة المعنى الإيحائي الذي يتبادر إلى ذهن المتلقي الذي يسعى من خلاله إلى تفسير المعنى الذي يرمي إليه الملقي او الكاتب.
- **دراسة التعبير عن التباعد النسبي:** وهي دراسة المعنى وربطه بالأبعاد غير اللغوية للمستمع او المتلقي.

فالمتلقي يسعى إلى فهم مقصدية المتكلم ومعنى الكلام الذي يتلفظ به مستعينا في ذلك بالجوانب السياقية التي ورد فيها الكلام، إضافة إلى العوامل التي تخضع لها العملية التواصلية، ونستنتج منه أن التداولية تولي الأهمية القصوى لمبدأ إشراك العنصر البشري في عملية التحليل؛ فتأخذ بعين الاعتبار المعاني التي يقصدها المتكلم والأفعال التي يؤديها انطلاقا من هذا الكلام، فهي كما يؤكده جورج يول "تسمح بإشراك البشر في عملية التحليل" (يول، 2010 : 20).

وتتداخل التداولية مع عدد من العلوم؛ منها علم الدلالة، حيث تشتركان في دراسة المعنى والاهتمام بتفسير التفاعل الناشئ بين المعنى والاستعمال، كما أثر علم الاجتماع في التداولية، فتسعى كذلك إلى تبيان أثر العلاقات الاجتماعية بين الأطراف المشاركة في العملية التواصلية، والموضوع الذي يدور حوله هذا الكلام، ورتبة كل من المتكلم والسامع وجنسه وأثر السياق غير اللغوي في اختيار العلامات اللغوية وتنوعها، وتعمل التداولية كذلك، شأنها شأن علم اللغة النفسي، على الاهتمام بكفاءات المشاركين كالذكاء والذاكرة والانتباه وأثرها على نجاعة العملية التواصلية. إضافة إلى قيام التداولية بتحليل الحوارات والخطابات معتمدة في ذلك على عدد من المفاهيم اللغوية والفلسفية التي يوظفها تحليل الخطاب.(Vershueren J. 1999 : 07)

2. أهداف التداولية:

تعمل المقاربة التداولية على دراسة اللغة في سياقها متجاوزة بذلك المعاني المعجمية للمفردات، وتسعى إلى دراسة الدلالات الضمنية والإيحائية والمعاني غير المباشرة التي يهدف المتكلم من خلالها إلى بلوغ هدف ما، لكون الدراسة اللغوية للمفردات لا تفي بالغرض في ذلك. وكذلك تهدف هذه المقاربة إلى دراسة الأساليب الأدبية التي يوظفها المحرر أو المتكلم ووجوه تأويلها ومقصديتها. (عكاشة محمود، 2013 : 21). فهي لا تركز على الخطاب الذي ينقله النص بل تتعداه إلى دراسة كل الظروف واستقراء كل العناصر التي تحيط بذلك النص وأسهمت في صياغته وانتاجه.

تساهم التداولية في فهم النص فهما عميقا من خلال ربط اللغة بظروف إنتاجها، فلا يمكن تأويل النص إلا بالاستعانة بالإحالة النصية والمقامية والسياقية، وتحري المقصدية وتحليل أفعال الكلام. (حمداوي جميل: 44) كما تساهم أيضا في تحليل الفعل التواصلي من الجانب اللساني وكذا من جانب مستعمل اللغة وطريقة استعماله لها.

وتهتم التداولية إجمالا بتحليل المعنى الذي يرمي المتكلم أو الكاتب إلى إيصاله للمتلقي، قارئا كان أم مستمعا ودراسته؛ كما تدقق في الأساليب الأدبية الموظفة وتعمل على تحليلها لمعرفة كيفية تلقيها وكيفية تحقيقها مقصدية كاتبها. وترتكز المقاربة التداولية على دراسة اللغة في سياقها العام؛ أي بمعنى آخر، ظروف إنتاج الفعل التواصلي. كما تتجاوز المقاربة التداولية في دراستها للغة المعنى الحرفي إلى تحليل النص تحليلا معمقا يساهم في فهم حيثياته.

ويركز التحليل التداولي على مبدأ يهدف إلى عدم جعل مستعمل اللغة ينتج كلامه في الفراغ، بل أن يستجيب إنتاج هذا الكلام لوضعية أو سياق خاص؛ فمن يحرر نصا مثلا فإنه يكتبه بنية معينة، فكل ما يكتب أو يقال يتحدد معناه انطلاقا من السياق الذي ورد فيه وكذلك ضمن الثقافة التي أنتج فيها..(Hickey et Kussmaul 1995: 55)

فيمكن للكلمة أن تحمل إيحاءات متعددة حسب السياق الثقافي الذي ورد فيه النص ومنه تتجلى ضرورة دراسة النص ضمن الوضعية التي نشأ فيها.

3. أنواع التداولية:

تتعدد أنواع التداولية بتعدد المجالات التي تبنتها ونذكر منها : (عبد الرسول وخزعل خلف 2016: 295-296)

- **التداولية الاجتماعية:** يهتم هذا النوع من بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستوحاة من السياق الاجتماعي الذي استخدمت فيه.
- **التداولية اللغوية:** تعنى بدراسة الاستعمال اللغوي من الجانب الحرفي أو التركيبي وهي عكس التداولية الاجتماعية كونها تستهل دراستها للغة من السياق الاجتماعي مرورا إلى التركيب اللغوي.
- **التداولية التطبيقية:** تهتم بمشكلات التواصل بمواقفه المختلفة خاصة المواقف ذات النتائج الخطيرة كالاستشارة الطبية وجلسات المحاكمة.
- **التداولية العامة:** تهتم بدراسة الأُسس التي يقوم عليها استعمال اللغة في العملية التواصلية.

يعزى تعدد أنواع التداولية إلى تنوع المجالات التي تبنتها؛ فنجد التداولية الاجتماعية والتي اهتمت بدراسة الاستعمال اللغوي في سياقه الاجتماعي، أما التداولية اللغوية فقد اهتمت بدراسة اللغة دراسة معجمية، بينما التداولية التطبيقية

فقد ركزت على مشاكل العملية التواصلية بشتى مواقفها، وأخيرا، اهتمت التداولية العامة بالمبادئ التي يقوم عليها استعمال اللغة في الحدث التواصلي. أما فيما يخص نوع التداولية التي يقوم عليها بحثنا فهي المقاربة التداولية اللسانية والتي تهتم بدراسة اللغة في حيز الاستعمال كما قد سبق ذكره.

4. مبادئ التداولية:

يتفق الكثير من العلماء ويجمعون على أن التداولية تقوم بدراسة جوانب متعددة من الفعل الكلامي، وأنها تقوم على مبادئ أساسية وهي:

1.4. الإشاريات (Deictic):

أو العناصر الإشارية، وأول من وضع هذا المصطلح هو بيرس، ويعني بها مجموع أدوات الربط المستعملة لوصل أجزاء الجملة أو مجموعة من الجمل، حيث يعتمد في تفسير ما تتضمنه من إيحاءات عن السياق الذي قيلت فيه ومعرفة العناصر التي تحيل إليها فمثلا قول: "سيقوم هؤلاء بالبيع هنا غدا"، فهذه الجملة تحتوي على عناصر إشارية يعتمد في تفسيرها على السياق الذي قيلت فيه ومعرفة المرجع الذي تحيل إليه، وهذه العناصر هي واو الجماعة واسم الإشارة هؤلاء وظرف الزمان غدا، فلا يتضح معنى الجملة إلا إذا عرفنا ما تشير إليه هذه العناصر بردها إلى السياق الذي قيلت فيه، فإلى من توحي "واو الجماعة" أي من سيقوم بالبيع، وظرف الزمان "غدا" لا يفهم إلا بالرجوع إلى أي تاريخ يسبقه، وظرف المكان "هنا" إلا بمعرفة الحيز المكاني الذي أنجز فيه الفعل الكلامي. وتمثل هذه العناصر:

> **"الروابط الداخلية التي تربط بين وحدات النص وتحقق تماسكه وانسجامه والروابط التي تربطه بعالمه الخارجي، وهي الإحالة التي تتحدد من خلال العنصر اللغوي والسياق الوجودي او الخارجي،**

ومن ثم تمثل دراسة البعد الإشاري للعلامة اللغوية جزء من مقاصد الخطاب؛ فالإشارة أنا، أنت، هنا تفهم في سياقها الخارجي ولا تتحقق إلا من خلال الاستعمال" (محمود عكاشة 2013: 84)

والإشاريات أنواع: (نحلة، 2002 : 19)

1.1.4. الإشاريات الشخصية: (Personal deictic)

وتتمثل في ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب بنوعيها المتصل والمنفصل، وأوضحها هي الضمائر التي تدل على المتكلم "أنا" و"نحن"، ويجب أن يطابق هذا المرجع الواقع.

2.1.4. الإشاريات الزمانية: (Temporal deictic)

ويقصد بها كل ظروف الزمان سواء كانت نحوية أم كونية التي من خلالها تتضح عدة امور للمتلقي، فهي تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمن التكلم، فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام (deictic center)، فإذا لم يعرف زمان التكلم التبس الأمر على السامع أو القارس، فقول "بعد شهر" مثلا فهي تختلف حسب الوقت الذي قيلت فيه.

فيمكن للقارئ أن يواجه في هذه الحالة لبسا يحول دون فهمه إن لم يكن يعرف الزمان الذي قيل فيه الكلام، وقد يتسع معنى بعض العناصر الإشارية للدلالة عن معاني غير مرتبطة بزمن محدد، فكقولنا مثلا: "رجال الغد"، فإشارة الغد لا تعني الأربع والعشرين سنة القادمة بينما تبقى مسألة التأويل والفهم موكلة إلى السياق الزماني الذي تستخدم فيه هذه العناصر الإشارية.

3.1.4. الإشاريات المكانية: (Spatial deictic)

وهي عناصر إشارية تستعمل للدلالة على أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم (نحلة، 2002 : 21)

وأكثر هذه الإشاريات وضوحا هي كلمات الإشارة وظروف المكان، ولفهمها يتعين على متلقي الكلام أن يعرف ما تشير إليه بالقياس إلى مركز الإشارة المكانية والتي تعتمد على السياق المادي المباشر (أي المكان الحقيقي الذي قيل فيه الكلام والذي بوجد فيه المتكلم)، فمثلا عبارة: "أرغب في ان اكون هناك"، تعبير إشاري لا يمكن تفسيره إلا بمعرفة المكان الذي يقصد المتكلم الإشارة إليه.

4.1.4. الإشاريات الاجتماعية: (Social deictic)

وهي ألفاظ وعبارات تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية أو غير رسمية أو علاقة ألفة او مودة أو احترام أو غيرها من العلاقات. فهي تشمل أيضا الألقاب مثل فخامة الرئيس وفضيلة الشيخ وسمو الأمير، كما تشمل أيضا السيد والسيدة والآنسة.

2.4. متضمنات القول:

وهي العناصر التي تتعلق برصد الظواهر الخاصة بالجوانب الضمنية والخفية من قوانين الخطاب والتي يمكن الوصول إليها من خلال السياق وغيره من الظروف العامة التي ينتج ضمنها الخطاب. (مسعود صحراوي 2005 : 30)

فهي تمثل جملة الإيحاءات والمعاني غير المباشرة وكل ما لم يفصح عنه صاحب الخطاب بصفة صريحة والتي لا يمكن التوصل إليها في معزل عن السياق، وتنقسم إلى نوعين:

1.2.4. الافتراض المسبق (Présupposition)

وفيها ينطلق الشركاء في أي تواصل من معطيات يتفقون عليها ويشتركون في معرفتها، وتشكل هذه المعطيات الإطار الضروري لتحقيق تواصل ناجح وناجع؛ فهو:

"جملة المعطيات والافتراضات السابقة التي تفهم من سياق الكلام او يتضمنها التركيب، وتمثل الخلفية المعرفية لأطراف الحوار، وتقوم على المسلمات الواقعية والذهنية، وهي من العوامل التي تحقق الفهم" (عكاشة محمود 2003: 85)

فعندما يوجه المتكلم حديثه إلى السامع استنادا إلى ما يفترض سلفا انه معلوم لديه، فإذا قال "أنر الأضواء" فمن المفترض أن الأضواء غير منارة وأنه يوجد مبرر يدعو إلى إنارتها، وأن المخاطب قادر على أن يقوم بذلك، وكل هذا ضمن سياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب وأحيانا يكون المتكلم في حالة الآمر.

2.2.4. الأقوال المضمرة: (Sous-entendus)

وتحدد هذه العناصر في علاقتها بوضعية الخطاب ومقامه وسياقه، على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية، وتعرفه كاترين كربرا أوركيوني (**Catherine Kerbrat Orecchéonie**):

« Le sous-entendu est l'ensemble des informations qu'un discours peut contenir, mais sa réalisation est sujette aux spécificités contextuelles » **(Orecchéonie 1983 : 39)**

فبالنسبة لها فإن الأقوال المضمرة هي مجموع المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث. فهي مجموع الإيحاءات والتأويلات التي يستنتجها المتلقي عن طريق السياق الذي ورد فيه الخطاب، حيث تختلف التأويلات والقراءات وتتعدد بتعدد السياقات والمقامات التي يرد فيها الخطاب، فكأن نقول مثلا: الجو بارد، فهذه وضعية مفتوحة على تأويلات عدة، فهي توحي إلى التعبير عن الشعور بالبرد واحيانا للتعبير عن دعوة للمكوث في البيت وأحيانا أخرى تفهم على أنها تحذير من عقبات التعرض للبرد.

ويكمن الفرق بين الافتراض المسبق والأقوال المضمرة؛ أن الأول هو نتاج السياق الكلامي بينما الثاني فينتج عن ملابسات الخطاب وغموضه أحيانا.

3.4. الاستلزام التخاطبي (الحواري):

لقد خلص بعض فلاسفة اللغة واللسانيون التداوليون إلى أن اللغة توحي في بعض الأحيان إلى معنى غير المعنى المعجمي، فحسب الفيلسوف غرايس، فإن الناس في حواراتهم قد يقولون ما لا يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون أو عكس ما يقولون، فحاول التمييز بين ما يقال وما يقصد عن طريق الربط بين المعنى الصريح والضمني، وأطلق على هذه الظاهرة مصطلح "الاستلزام التحاوري" (صحراوي 2005: 33)

فلنتصور الحوار التالي مثلا:

الأب: متى ستسافر

الابن: لم انه عملي بعد

فإذا تأملنا جواب الابن فإننا نلاحظ أنه يحتمل معنيين اثنين في آن واحد، المعني الحرفي والمتمثل في أن الابن لم ينه عمله بعد، بينما المعنى الثاني فهو المعني المستلزم ويتمثل في عدول الابن عن السفر أو تأجيله.

وميز غرايس بين نوعين من الاستلزام: (نحلة، 2002: 33).

1.3.4. استلزام عرفي: ويقوم على ما هو متعارف عليه لدى أصحاب اللغة الواحدة من استلزام بعض دلالات الألفاظ دلالات بعينها والتي تبقى ملازمة لهذه الألفاظ مهما اختلفت السياقات وتغيرت التراكيب.

2.3.4. استلزام حواري: وهو عكس العرفي ويتغير بتغير السياقات. ففي نظر غرايس، فإنه لحل مشكلة عدم التفاهم الذي ينشا في حوار بين الناس لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مبادئ أساسية وهي:

1.2.3.4. مبدأ التعاون: (Principe de coopération)

ولشرح هذه الظاهرة اللغوية، اقترح غرايس في سنة 1975 **نظرية المحادثية** (طه عبد الرحمان 1998: 230) والتي تنص على أن عملية التواصل مقيدة بمبدأ التعاون بين الشركاء فيها، والذي يلزم المتكلم والسامع بالتعاون في المحادثة بينهما، فعند قبول المستمع الافتراضات المسبقة للمتكلم فعليه افتراض صدق كلامه. ويشتمل هذا المبدأ بدوره على أربعة مبادئ فرعية تسمى المسلمات (Maximes) وهي: (دي بوجراند 1998: 495)

1.1.2.3.4. مسلمة القدر: (Quantité): وتتعلق بكمية الإخبار ضمن مقولتين أساسيتين؛

- اجعل مساهمتك إخبارية بقدر ما يتطلب الأمر (لأغراض التواصل الآنية)
- لا تجعل مساهمتك إخبارية بقدر يفوق المطلوب.

2.1.2.3.4. مسلمة النوع: (Qualité): حاول أن تجعل مساهمتك من النوع الذي يوسم بالصحة؛ فلا تقل ما تعتقده كذبا وما لا يمكنك إثباته أو البرهنة عليه.

3.1.2.3.4. مسلمة الملاءمة (Pertinence): فيجب ان يكون الكلام على صلة بالموضوع وان تكون مشاركتك ملائمة.

4.1.2.3.4. مسلمة الجهة (Modalité): وتشمل الوضوح في الكلام وتضم ثلاثة قواعد فرعية:

- ابتعد عن اللبس حيث يجب تجنب التعبير المبهم والغامض

- تحري الإيجاز وتجنب الإطناب غير الضروري
- تحري الترتيب

2.2.3.4. مبدأ التهذيب: (Principe de politesse)

يعد كل تفاعل بين طرفي خطاب تفاعلا اجتماعيا، حيث يتم تحديد معان ودلالات الكثير مما نقول وفق علاقاتنا الاجتماعية، وعليه كان من الضروري وجود ضوابط أخلاقية وشروط تعاملية تحقق ما يسمى مبدا التهذيب أو التأدب، فمبدأ "كن متأدبا" هو ثاني أهم مبادئ التداولية التي ينبني عليها التخاطب. (طه عبد الرحمن 1998 240)

ويقتضي هذا المبدأ أن يلتزم طرفا الحوار، من أجل تحقيق غايتهما من الكلام والتخاطب، بضوابط وقواعد أوردتها الباحثة روبين لايكوف (Robin Lakoff) في مقالتها "منطق التأدب" في سنة 1973، ولخصها الدكتور طه عبد الرحمن في القواعد الثلاث التالية (طه عبد الرحمن، 1998: 240 -241) وهي التعفف والتشكك والتودد، فيعني التعفف ألا يفرض المتكلم نفسه على المخاطَب؛ ولتحقيق ذلك عليه بالالتزام بمجموعة من الشروط تتمثل في عدم مكاشفة المتكلم للمخاطَب أحوال بعضهما البعض وتجنب الصيغ ذات الدلالات الوجدانية وألا يفرض عليه المتكلم ما يكره إضافة إلى تجنب عبارات الأمر والطلب المباشر وتجنب التدخل في الشؤون الخاصة بالمخاطَب. أما التشكك فيقصد به تجنب المتكلم أساليب التقرير ليجعل المخاطَب يختار بنفسه، فمثلا استعمال أسلوب الاستفهام للدلالة على الشك حتى يتاح المجال للمخاطَب ليبادر باتخاذ القرارات وتقديم الإجابات التي يراها مناسبة. بينما التودد فيتمثل في إظهار الود للمخاطَب، بحيث يعمل المتكلم على أن يجعله يحس أنه في نفس مستواه فلا يشعره بأنه أدنى منه.

4.4.أفعال الكلام (Actes du langage)

تعد اللغة أداة تواصل بين الأفراد والمجتمعات، وتستعمل بغية التأثير في شخص ما او دفعه للقيام بفعل ما، وقد تبنى أوستين (John Langshaw Austin) هذا المفهوم في محاضراته التي ألقاها في جامعة هارفارد في عام 1955 ونشرت في سنة 1962 في كتابه المعنون "How to do things with words" والذي ترجم إلى اللغة الفرنسية بعنوان "Quand dire c'est faire" حيث أتى بعديد الأفكار التي أحدثت ثورة في الدراسات اللسانية الحديثة حيث دفعت الكثير من المفكرين إلى دراسة اللغة في التداول، وقد عرف أفعال الكلام بقوله:

"الأداء والتصرف والإنجاز وبمعنى قولنا شيئا يعني أننا تصرفنا أو فعلنا شيئا ما" (خميس، وعمر، 2016: 09)

ويعني هذا أن الناس عندما يتحدثون لا ينشؤون ألفاظا فحسب، بل ينجزون أفعالا عبر هذه الألفاظ، فكل ملفوظ ينهض على نظام شكلي ودلالي وتأثيري وإنجازي، فالأفعال الكلامية حسب اوستين هي عبارة عن ردة فعل المتلقي الذي يسعى المتكلم للوصول إليها من خلال كلامه، حيث يقوم المتكلم بأفعال قولية لتحقيق أغراض إنجازية. ومن ثم فإن وظيفة اللغة لا تقتصر على وصف وقائع العالم فقط فتوجد ثمة عبارات لا تصف الوقائع عند النطق بها بل يؤدي من خلالها مرسلها فعلا فتسمى أفعلا كلامية أو أفعال كلام.

1.4.4. أصناف أفعال الكلام:

وصنف أوستين في تقديمه لنظرية الأفعال الكلامية بين نوعين منها: (مدور، 2012 : 51)

1.1.4.4. **أفعال إخبارية:** وتشمل كل الأفعال المستعملة لوصف العالم الخارجي، وتعتبر أيضا الملفوظات الوصفية التي تصف موقفا معينا

2.1.4.4. **أفعال أدائية:** تسمى أيضا بالأفعال الإنجازية وهي الملفوظات التي تنجز بها أفعال. وتشكل الأفعال الكلامية مسألة جوهرية في الكثير من الأعمال التداولية، فالكلام نشاط مادي يسعى من خلاله المتكلم إلى إيصال أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية وغايات تأثيرية، فمثلا عندما يتقدم المتكلم بطلب معين فإنه يريد تحقيق غرض معين يتمثل في ردة فعل المخاطَب بالقبول أو بالرفض.

2.4.4. أقسام الفعل الكلامي:

توصل أوستين في آخر مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل الكلامي إلى ثلاثة أقسام فرعية (مسعود صحراوي 2005 : 41)؛ وهي:

1.2.4.4. **الفعل اللفظي (القولي):** (Acte locutoire): ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة، وهذا يعني بأن ملقي الخطاب عليه أن يلتزم بكل الخصوصيات والقواعد الصوتية والتركيبية الخاصة باللغة حتى يستطيع المخاطَب معرفة دلالة الخطاب.

2.2.4.4. **الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول)** (Acte illocutoire): ويتمثل في الفعل الإنجازي الحقيقي إذ انه عمل ينجز بقول ما، فمثلا طرح سؤال معين يعني القيام بفعل ضمن قول معين، فقد سأل المتكلم والفعل المنجز هو طلب تقديم إجابة مثلا أو توضيحات من لدن المخاطَب.

3.2.4.4. **الفعل الناتج عن القول:** (Acte perlocutoire) : فهو مجموع الآثار المترتبة عن فعل المتكلم فكل قول يصحبه فعل متضمن في القول، وقد يقوم المتكلم بإنشاء

فعل آخر إضافة إلى تلفظه وهو إحداث ردة فعل لدى المخاطَب وتأثير عليه أو كما سماه أوستين "**الفعل التأثيري**" ومن أمثلة هذا التأثير الإقناع والتضليل والإرشاد والتثبيط ...الخ.

إذا فيقصد بالفعل اللفظي (فعل القول) ظاهرة التلفظ، وبالفعل الإنجازي كل ما يريد المتكلم إيصاله للمخاطَب، بينما الفعل التأثيري فيعنى به رد فعل المتلقي وكل الآثار الناتجة عن ذلك.

3.4.4. خصائص الفعل الكلامي:

- هو فعل دال
- يهدف إلى انجاز الأفعال بأنواعها عن طريق الكلام
- يترك تأثيرات مختلفة خصوصا إذا كان فعلا ناجعا.

ويمكن تلخيص الأفعال الكلامية وأنواعها في المخطط التالي: (مسعود صحراوي 2005 : 43)

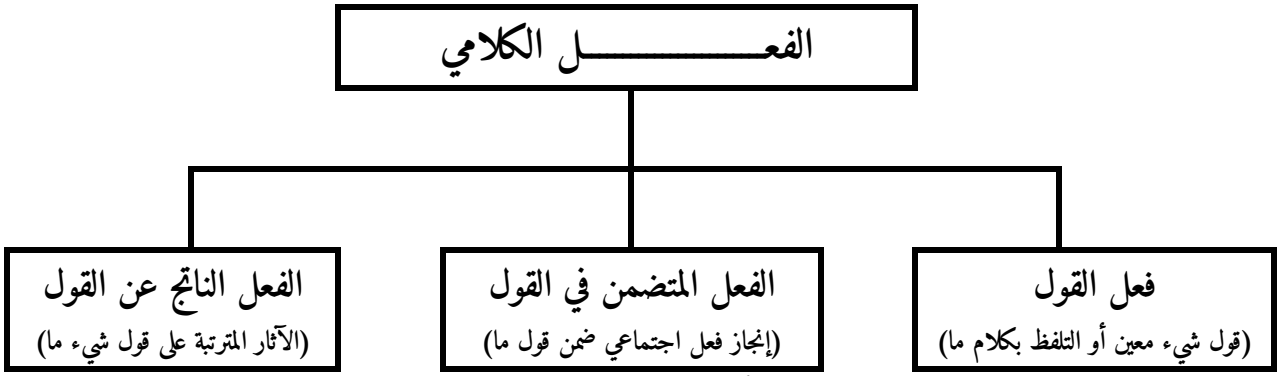

أنواع الفعل الكلامي

فالفعل الكلامي عند سيرل أوسع من ان يقتصر على مراد المتكلم بل هو مرتبط أيضا بالعرف اللغوي والاجتماعي ولخص ذلك في عبارة مأثورة: (نحلة، 2002: 48)

« The meaning is more than a matter of intention; it is also a matter of convention »

5. تجليات المقاربة التداولية في الترجمة:

لقد استهدت كل نظريات الترجمة ومقارباتها باللسانيات، مركزة على البعد اللساني للملفوظ وأهميته في العملية الترجمية، فكل النصوص ترد ضمن قوالب لغوية معينة، بيد أن العملية الترجمية تعمل على تأويل هذه القوالب اللسانية وتفسيرها من أجل كنه معانيها ومعرفة دلالتها وجوهرها. ولا يتأتى ذلك إلا باعتبار أن هذه القوالب اللغوية وردت ضمن سياقات وفضاءات زمانية ومكانية تتحكم في دلالاتها ومفاهيمها، وهذا ما راح يدعو إليه أصحاب النهج التداولي في الترجمة، حيث أكدوا على وجوب مراعاة جوانب غير لغوية موجودة خارج النص ولكنها تؤثر فيه، ومن هذا المنظور، يعد النص:

"مدونة استعمل فيها الكاتب اللغة أداة تواصلية في سياق معين للتعبير عن معان بعينها لتحقيق غايات ومقاصد محددة" (دي بوجراند: 1998: 63)

ويعني هذا أن الدراسة تكون انطلاقا من النص إلى كل ما يحيط به من ظروف واحوال وسياقات يمكن أن تؤثر في العلاقة بين النص ومتلقيه (المتكلم والمخاطَب) وبالتالي تؤثر على العملية التواصلية.

وليستقيم أي نص ويحقق الغاية المنشودة منه وجب أن تتوفر فيه معايير نصية حددها هاليداي ورقية حسن في كتابهما "**Cohesion in English**" الذي عالج فيه المفاهيم الرئيسة للنصية، وطورها فيما بعد فان ديك في كتابه "**Text and Context**" حيث ركز فيه على الخصائص الدلالية والتداولية للنصوص والعلاقة بينهما، واعتبر فان ديك مؤسس علم اللغة النصي.

1.5. **القصدية: (Intentionnalité):** لقد أولت الدراسات التداولية اهتماما بالغا بقصدية النص، فهي "تقوم بدراسة أبعاد العملية التواصلية وتناقش كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجه المرسل عند انتاج خطابه بما يكفل نجاحه في تقديم معطيات تساعد المتلقي على معرفة القصد" (خطابي : 1991)

وعليه فإنه يجب ان يكون لكل متكلم قصد من وراء انتاج خطابه، فالقصدية هي الغرض من العملية التواصلية؛ وهي شرط أساسي في كل أنواع التواصل، فحسب دي بوجراند ودريسلر، تعني القصدية "اتجاه منتج النص إلى أن تؤلف مجموعة الوقائع نصا متضاما متقارنا ذا نفع وعملي في تحقيق مقاصده، أي نشر معرفة وبلوغ هدف يتعين من خلال خطة ما" (دي بوجراند ودريسلر 1992: 30)

ونستنتج من هذا القول بأنه يشترط لتحقيق قصدية من وراء نص معين وجود، أولا، منتج او باث للنص الذي يعد نصا متماسكا له أهداف محددة ومقاصد معينة ورسالة موجهة، وثانيا متبق يجيد فك شفرات النص ويحلل معانيه، وثالثا توفر قناة تواصلية تربط منتج النص بمتلقيه. فالقصدية تعني الدلالة والفهم؛ أما الدلالة فهي ضرورة توافر قصد من قبل المرسل بينما الفهم فيعني اعتراف المتلقي بقصد التواصل وهدفه. (مفتاح محمد 1987 : 140).

2.5 **المقبولية:(Acceptabilité)** : يرتبط القصد بالمقبولية، فلا يمكن تحقيق مقاصد الكاتب إن لم يستطع المتلقي الوصول إلى ما يفترض للنص القيام به، والمقبولية تمثل مدى استجابة المتلقي للنص وقبوله له، أي أنها تعني طبيعة استقبال المتلقي للنص باعتباره متماسكا ومنسجما وذا نفع للمتلقي أو ذا صلة به (دي بوجراند ودريسلر 1992: 32). وتنتج المقبولية اطلاقا من تفاعل النص والمتلقي، فهي تعبر عن مدى استقبال النص

من طرف المتلقي، وتتعلق بموقفه من قبول هذا النص من عدمه، ويكون ذلك وفق مجموعة من القواعد والمرتكزات اللغوية والنصية؛ فالنص المقبول "هو ذلك النص الذي يخضع للسلامة النصية، ويتسم بالاتساق والانسجام وقواعد التنسيق والتنضيد والترابط والتماسك التركيبي والمعنوي، أي ذلك النص الذي تتوفر فيه الوحدة العضوية والموضوعية" (الحمداوي 2015: 161)

انطلاقا مما سلف ذكره، فالمتلقي هو الحاكم الوحيد على مدى مقبولية النص وسلامته، فهذه السلامة النصية هي أساس نشأة المعنى الدلالي ومصدر المعرفة المشتركة بين منشئ النص ومتلقيه.

وقد ركز كثير من منظري الترجمة على مسألة المقبولية ولا سيما كاتارينا رايس، التي تعتبرها عنصرا مهما من منظور المقاربة الوظيفية، والتي ينصب تركيزها على متلقي النص وكيفية استجابته له وتفاعله معه، إضافة إلى قضية الإفهام أو المفهومية، حيث يسمح للمترجم التصرف في الترجمة والنص الذي سينتجه حتى تنشأ تلك المعرفة المشتركة بين المترجم ومتلقي الترجمة.

ولتحقيق مقبولية لدى متلقي الترجمة، يتعين على المترجم معرفة معايير المقبولية لدى قراء الترجمة، ويعني ذلك، ان مقبولية النص تبدأ عند القارئ من عملية الفهم التي يؤسس لها توافر معياري التماسك والانسجام حيث تتفاعل المعاني وتتشابك فيما بينها ساعية لتحقيق غاية مستهدفه منها وهي مقصدية منشئ النص الأصلي، ويستعين المتلقي في ذلك بمعرفته للعالم وتجاربه السابقة.

وللمقبولية دور أساسي في تحقيق مبدأ النصية، فهي كما عبر عنها ألبرت نيوبرت وغريغوري شريف:

"تعمل على تحقيق عنصر الاستقرار والتنظيم للعلاقات الاجتماعية حيث يسمح هذا الاستقرار لمعايير المقبولية أن تستخدم وفقا لافتراضات المعرفة المشتركة المتبادلة التي تمثل شروطا مسبقة لتبادل النصوص (نيوبيرت وغريغوري 2008: 99).

فالمتلقي هو الحكم الوحيد على مدى مقبولية النص وسلامته من حيث اللغة والتراكيب والدلالة والوظيفة، ومنه كان لزاما على المترجمين أن يتعاملوا مع ضرورة جعل ترجماتهم مقبولة لدى جمهور لا يعرف التقاليد ولا المواضعات التي تحكم النص الأصلي، فالمقبولية هي سمة أساسية وضرورة ملحة في الترجمة، فالترجمة الموجهة نحو المتلقي تعدل دائما طبيعة النص لصالح قارئ اللغة الهدف.

1.2.5. مبادئ المقبولية:

ليتحقق قبول النص لدى متلقيه وجب مراعاة معايير وضعها الدارسون في هذا الإطار، والتي يقتضي تحقيقها تطبيق "مبدأ التعاون" المبدأ الذي أتى به الفيلسوف غرايس وقام نيوبرت وشريف بدراسة علاقته بالترجمة والمبادئ التي تفرعت عنه؛

- **مبدأ التعاون:**

ويقوم هذا المبدأ على ضرورة محاورة النصوص حتى يتم قبولها، وتنطوي هذه المحاورة على موافقة للتعاون في التواصل، وقد قام غرايس بصياغة ما أسماه مبدا التعاون ليصف التعاضد في المحادثة.(Grice 1975 : 45)

تشكل النصوص دعوات للتواصل حيث يجب تقديمها للمتلقين (القراء) بطريقة تجعلهم يتعاونون وتمكنهم من الاستيعاب، ويتجلى هذا التعاون في قبولهم للأسطر التي

كتب بها في النص والأحداث التي يسردها باعتبارها محفزا على المشاركة في التواصل ودافعا للتعاون.

ويعد التعاون شرطا سابقا لعملية الترجمة يستوجب على المترجم تحقيقه، فعليه ان يجعل قارئ الترجمة يبدي رغبة في محاورة معنى النص وقبوله، فقد يؤدي الإخلال بهذا المبدأ من لدن المترجم إلى وقوع إخفاق في التواصل، فالترجمة التي لا تحقق هذا المبدأ تعد إخفاقا، لأنها عجزت عن اقناع القارئ في المساهمة في التفاعل النصي. واستنتج غرايس مبادئ تتفرع عن مبدأ التعاون وهي مبادئ الكمية والنوعية والعلاقة والكيفية (نيوبيرت وغريغوري 2008: 100)

- **مبدأ الكمية:**

ومفاده أن يقول منشئ النص ما يكون إبلاغيا وإخباريا بالقدر الكافي ولا يجعله أكثر مما يقتضي المطلوب، فغالبا ما يحدد منشئو النصوص قراءهم سلفا، فيصيغون المعلومات وفق المتطلبات الإبلاغية والإخبارية لديهم.

وينطبق هذا في الترجمة أيضا، حيث غالبا ما يلاقي المترجم حالات ومواقف يضطر فيها إلى توسيع النص المنتج أو تقليصه أكثر مما هو عليه النص الأصلي، ومرد ذلك الفروقات والاختلافات الموجودة بين الإطارين المرجعيين للغتين المترجم منها وإليها، ويتحقق ذلك عن طريق دراسة المقتضيات الإبلاغية والإخبارية الموجودة في النص الأصلي وتعديلها بشكل يجعلها تؤدي نفس تلك المقتضيات في اللغة المترجم إليها، فمثلا الحذف أو التمييز أو التكثيف كلها طرائق وإجراءات ترجمية تساعد على تحقيق مقبولية النص لدى قارئ الترجمة، ويتم هذا التعديل خاصة عندما يتعلق الأمر بنقل مفاهيم أو حقائق غير موجودة في اللغة المترجم إليها أو لا تنتمي إلى

المعرفة المشتركة بين متحدثي اللغتين أو ربما ينظر إليها من منظور مختلف في الثقافة المستقبلة.

- **مبدأ النوعية:**

وهو ثاني مبدأ أقره غرايس ليدعم المقبولية ومبدأ التعاون، وقد صاغه على النحو التالي: **"حاول أن تجعل إسهامك إسهاما صحيحا وصادقا"** (نيوبيرت وغريغوري 2008 : 104).

ويبنى هذا المبدأ على صفتي الصحة والصدق ويؤكد عليهما، وهو مبدأ يجعلنا نسلم بصدق كل النصوص وصحتها، في حين يبقى من الصعب الحكم على صحة المعلومات الواردة في النص من عدمها، وبناء على هذا، فإن مبدأ النوعية يكتفي بالعمل على تحقيق الاتساق الداخلي الصحيح للنص والمحافظة عليه.

وفي هذا الصدد، يمكن ان نطرح التساؤل التالي؛ هل على المترجم ان يصحح الأخطاء الواردة في النص الأصلي أم يترجمها؟ فليس المترجم من أنشا النص الأصلي، وعليه لا يكون في مقدوره الحكم على صدق المعلومات الواردة فيه، وعليه وجب عليه ان يسلم بصحة النص كما ورد وألا يتدخل إلا إذا وجد خلل في الاتساق الداخلي للنص.

- **مبدأ العلاقة:**

يتعامل هذا المبدأ مع العلاقات اللغوية والدلالية الموجودة بين العناصر السياقية، فهي ترتبط بشكل وثيق بالأفكار الرئيسة في النص اكثر من غيرها، فكل نص يتضمن فكرة أو موضوعا، وهذه الفكرة التي يقوم عليها النص ومكانتها فيه تؤثران في مقبولية النص. (نيوبيرت وغريغوري 2008: 105)

واستناد إلى ما تم ذكره، ينصح المترجم بأن ينقل النص المصدر بطريقة تجعل قارئه يتجاهل التفاصيل غير المهمة ويهتم بتلك التي تنتمي للبنية الفكرة للنص، لأن إغفال أي فكرة أساسية في النص سيخل بالانسجام الداخلي له. وعليه يتعين على المترجم أن يقوم باختيارات مؤسسة ومبررة للأفكار التي يركز عليها وفق معايير معينة نذكر منها الدور الذي تؤديه الفكرة في تطوير النص والغاية التفاعلية منه.

ومن مسؤولية المترجم أن يوجد شبكة من العلاقات المعنوية في النص الهدف تتناظر مع البنية الموجودة في النص الأصلي، ويجب أن يصل قارئ النص المترجم إلى القرارات نفسها التي توصل إليها قارئ النص المصدر (نبويرت وغريغوري ، 2008 :107) فيجب أن تظهر الأفكار الرئيسة نفسها ويمكن تعديلها وتقديمها أو تطويرها بشكل مناسب من خلال عناصر نصية داعمة مناسبة.

- **مبدأ الكيفية:**

ويعني به غرايس أن يكون صاحب النص واضحا ويشمل الوضوح والعبارات الجلية وفق مقاصد الكاتب وغاياته. (نبويرت وغريغوري ، 2008 :108).

وفي حال الترجمة، على المترجم أن يتبع هذا المبدأ ويحاول إحقاقه في ترجمته بغرض الحفاظ على نفس وظيفة النص، فمثلا عند ترجمة كتيبات الاستعمال لبعض التجهيزات، يجب على المترجم توخي الوضوح والدقة في ترجماته وذلك عن طريق القيام ببعض التعديلات على العبارات الموجودة في النص الأصلي والتي يمكن أن تطرح مشكلة في الفهم لدى قراء الترجمة، والمعيار المعتمد في الحكم على مدى تحقيق الترجمة للغرض والوظيفة المنوطتين بالنص هو ان يوظف قارئ الكتيب في اللغة

المترجم إليها وتشغيله للجهاز أو الآلة بنفس الطريقة التي يوظف بها قارئ النص الأصلي ذلك الجهاز نفسه.

3.5.المقـــــامية:

وتعني الاعتماد على السياق في عملية الفهم والنقل، وهذا يعني اهتماما يمتد من النص إلى ما يحيط بهذا النص من ملابسات وظروف واحوال من شأنها أن تؤثر في طبيعة العلاقة بين النص والمتلقي وفي العملية التواصلية، بمعنى أنه:

"يجب اعتبار النص مدونة استعمل فيها الكاتب اللغة أداة توصيلية في سياق معين للتعبير عن معان بعينها ولتحقيق مقاصد وغايات محددة" (دي بوجراند 1998: 90)

فالمقامية هي أحد المعايير المتعلقة بتداول النص وتلقيه، وتهدف إلى تبيان العلاقة الموجودة بين منشئ النص ومتلقيه من خلال دراسة المقام غير اللغوي، حيث يجب قراءة النص وتحليله ضمن جميع الملابسات الاجتماعية والثقافية والنفسية التي ورد ضمنها. ويقول دي بوجراند في هذا الصدد:

"ينبغي للنص أن يتصل بموقف تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف وهذه البيئة الشائعة تسمى سياق الموقف" (دي بوجراند 1998: 91)

فمقامية النصوص تشير إلى موقع النص في السياقات التي ورد فيها (اجتماعي، ثقافي، سياسي، ديني، اقتصادي) محدد الزمان والمكان، وتمثل هذه السياقات إحدى أهم مسؤوليات المترجم من حيث فهمها واكتشاف كيفية تأثيرها على النص ومتلقيه والعمل على تحقيقها. وإنه من الضروري أن يحرص المترجم على مراعاة الاختلاف الكبير والعميق بين الظروف التي أنتج فيها النص الأصلي وتلك التي

انتجت فيها الترجمة (السياق الذي سترد فيه الترجمة والذي ستوظف فيه وإلى من ستوجه)، وأن يكون على علم بسياق متلقيي الترجمة وحالتهم النفسية والاجتماعية وأن يعي حاجاتهم للمعلومات والأفكار التي ينقلها النص وكيفية استخدامها إضافة إلى الغايات المرجوة من ورائها. ولتكون الترجمة ناجعة وذا فائدة، كان لزاما إيجاد سياق يحتاج هذه الترجمة أو يفرضها، وكمثال على ذلك، الترجمة الرسمية في الجزائر، حيث أوجدت استجابة لضرورة أوجدها سياق قانوني يفرض ترجمة كل الوثائق المكتوبة في لغة أجنبية إلى اللغة العربية لتستعمل في سياق قضائي جزائري وموجهة غلى متلق يخضع لهذه القوانين.

وقد صنف عالم اللغة الاجتماعي والانثروبولوجي ديل هايمز (**Dell Hathaway Hymes**) السياق إلى العناصر التالية: المرسل والمتلقي والحضور (المستمعون الآخرون) والموضوع والمقام (زمان الحدث التواصلي ومكانه) والقناة والنظام (اللغة واللهجة) وشكل الرسالة والمفتاح والغرض. (خطابي 1991 : 51). فلا يمكن للنص أن يبقى منغلقا على ذاته، بل عليه أن ينفتح على العوالم السياقية المتعددة الدلالات. وقد قسم أوجين نيدا **(Eugène Nida)** السياق إلى ثلاثة أنواع: (نايدا، 1976 : 369)

- **سياق الحديث:** ويعني به أن وحدات الترجمة لا تحلل منفصلة عن بعضها البعض بل يجب اعتبارها جزء ينتمي لجميع الخطاب.
- **السياق الإتصالي:** ويقصد به مجموع الظروف التي تدخل في العملية التواصلية الأصلية، وتشمل الزمان والمكان والمؤلف والفحوى والاستجابة.
- **السياق الثقافي:** أي سياق النصين الأصل والهدف، حيث يجب التركيز على خصائص النص والخلفية الثقافية للمتلقي.

ومما سبق نخلص إلى القول بأن إعادة بناء سياق النص الأصلي هي اولى مراحل الفهم، فهي تقود المترجم وتأخذ بناصيته إلى حصر التأويلات الممكنة للنص، وبالتالي توجيه الفهم نحو قراءة معينة تؤكد تماسك النص بنيويا وانسجامه دلاليا.

6. نماذج الترجمة من منظور تداولي:

إن تحقيق معايير المقبولية والمقامية والقصدية التي جاءت بهم المقاربة التداولية شرط أساسي في العملية الترجمية باعتبارها سيرورة تواصلية، فمن خلالها يتمكن المترجم من معرفة الأثر الذي يجب نقله وإحداثه لدى المتلقي، ولا يتحقق إلا إذا اتبع المترجم، إضافة إلى مراعاة المعايير السالفة الذكر، منهجية وطريقة من شأنها مساعدته على تحقيق الغاية المنشودة من النص الأصلي.

وقد اقترح الدارسون والمتخصصون عدة نماذج للترجمة في ضوء مقاربة تداولية لعملية الترجمة، فقد اقترحت المنظرة الألمانية كريستيان نورد نموذجا حلقيا يخرج بالعملية الترجمية من الجانب اللغوي والتراكيبي إلى الجوانب الثقافية والسياقية حيث سمت هذا النموذج "**النقل النصي عبر الثقافات**" بحيث قسم هذا النموذج علمية الترجمة إلى مراحل ثلاث؛ التحليل والتركيب والنقل.

1.6. نموذج كريستيان نورد:

لقد أسست نورد هذا النموذج خدمة للمقاربة الوظيفية في الترجمة التي وضعتها، إلا أن هذا النموذج له أبعاد تداولية خاصة في المرحلة الأولى من عملية الترجمة وهي "مرحلة التحليل"، وقد أولت نورد الأهمية القصوى في نظريتها هذه إلى تحليل هدف النص الأصلي وغايته وتحديد كل العناصر الأساسية التي تدخل في عملية الترجمة

والتي سيقوم المترجم بتكييفها لاحقا، لتستجيب لهدف نص الوصول وتنسجم معه، وتكتمل الحلقة بالتوصل إلى ترجمة تتحقق فيها جميع معايير النصية المذكورة. (نورد 2009: 55)

ويتفرع النموذج الحلقي الذي قدمته نورد إلى خطوات إجرائية يتعين على المترجم اتباعها لتحقيق وظيفة النص وبالتالي التوصل إلى تواصل ناجع في سياق تداولي، ولخصت هذه الخطوات في:

- **تحليل غاية النص الهدف:**

تتمثل هذه الخطوة في معرفة غاية النص الهدف بمعنى الغاية من الترجمة، ويتطلب ذلك تحليل العوامل الضرورية لتحقيق هذا الغرض وذلك من خلال استقراء سياق النص الأصلي، وتعرف نورد هذه العوامل بقولها

"تلك العوامل المهمة لتحقيق غرض محدد بواسطة النص الهدف من سياق نص مصدر معطى" (نورد 2009: 54)

- **تحليل النص المصدر:**

ويكون هذا التحليل شاملا ومفصلا لكل مستويات النص المصدر والتركيز على كل العناصر المركزية لإنتاجه بالنظر إلى غاية النص الهدف، وتمثل هذه الغاية المعنى التداولي في اللغة الأصل، حيث يتعين على المترجم أن يجد مكافئا لهذا المعنى في اللغة المترجم إليها. فكل نص وضع لتحقيق التواصل في وضعية معينة، وبما ان الترجمة هي كذلك عملية تواصلية وجب التعامل معها بتحليل تداولي وذلك عن طريق معرفة تأثير المعنى على المتلقي، فالهدف من الترجمة من منظور التداول، هو الوصول إلى نفس مستوى التأثير لدى قارئ النص الأصلي وتحقيق نفس الغاية من النص.

إن أغلب العقبات التي تعتري الترجمة هي عقبات ذات بعد تداولي، وتتجلى غالبا هذه العقبات في الاختلاف بين مبادئ اللغة الأصل والهدف، ومنه وجب على المترجم ان يكتسب مناهج تحليل تداولي، تحليل يشمل شرح وتفسير كل الظاهر الإيديولوجية والثقافية والاجتماعية والتاريخية التي أنتج فيها النص الأصلي وكيفية تلقي الترجمة ضمن هذه الظروف، ويكون ذلك بجمع معلومات حول منتج النص ووضعيته ومعلومات عن الكاتب الأصلي وعلى المترجم وذلك بالتركيز على الإطار المرجعي الثقافي. (Leobardi 2007 : 119)

إن الوظيفة التواصلية، التي تعد بالنسبة إلى نورد المبدأ الأساسي للنصية، والسياق التواصلي مسألتين حاسمتين في تحليل النص، وقد قسمت نورد التحليل التداولي إلى جزأين، الجزء الأول هو أن يمتلك المترجم معلومات كافية ولازمة عن توجيهات ترجمة النص المصدر (معلومات يقدمها له مانح الترجمة وسمتها نورد "**وصف مهمة الترجمة**" "**Translation briefing**"، بينما الجزء الثاني فهو تحليل مفصل للنص الأصلي من وجهة نظر وظيفية (سياق التواصل والوظيفة المنوطة بالنص). (نورد 2009: 54).

ويكون التحليل بالإجابة على سلسلة من الأسئلة، تؤدي بالمترجم إلى إدراك ما سمته نورد "**العوامل النصية الخارجية**" للنص الأصلي، وهي:

- من؟ (مرسل النص أو مؤلفه، مانح الترجمة، منشئ النص)
- لماذا؟ (ما هي غاية المرسل، غاية النص الهدف والأصل، السياق الذي فرض الترجمة، الباعث على التواصل)
- لمن؟ (متلقي النص، الجمهور الموجه إليه النص)
- كيف؟ (الوسيلة او القناة التي يمر عبرها النص: الحامل، الشفرة)

- أين؟ (السياق المكاني: أين انتج النص وأين سيتم تلقيه وتوظيفه)
- متى؟ (السياق الزماني: متى انتج النص، متى سيتم تلقيه)

فالإجابة عن كل سؤال من الأسئلة المذكورة يساعد المترجم على تحديد الظروف الخارجية المحيطة بالنص، ولكنه يبقى التحليل ناقصا إلا بإضافة التحليل الذي يشتمل على عوامل تختص بالبنية الداخلية للنص، وصاغت نورد هذه الأسئلة على النحو التالي: (نورد، 2009: 76)

- عن أي موضوع؟ (مع ماذا يتعاطى النص)
- ماذا؟ (المحتوى أو المضامين المعروضة في النص)
- ما لم؟ (كل الافتراضات التي يتصورها المؤلف ولم يفصح عنها)
- كيف؟ (ترتيب النص وتكوينه)
- في أي كلمات او جمل او صياغة (العناصر اللغوية وغير اللغوية الموجودة في النص).

أما المستوى الثالث من التحليل، فهو يتعلق بدراسة علاقة النص بمستخدميه حيث لا يتحقق هذا المستوى إلا باجتماع المستويين السابقين، العوامل الخارجية والنصية، وتتمثل هذه العلاقة في كيفية تأثير النص على متلقيه أو مستخدميه.

- **مرحلة النقل:**

وهنا يجب ان يكون النقل على مستويين أساسيين، ترجمة المعنى الصريح الواضح (**sens explicite**) والمعنى الضمني (**sens implicite**) وذلك لتحقيق هدف المرسِل وتفادي سوء الفهم الذي سينتج لدى المتلقي ومن ثم انهيار العملية التواصلية، ويحقق توفر هذين العنصرين ترجمة صحيحة من الجانب التداولي حيث يتجاوز التواصل مفهومه

العام وينتقل إلى تحقيق تواصل ما بين الثقافات أو كما يصطلح على تسميتها بهاء الدين أبو الحسن حسن "**Cross-cultural communication**" **(Abulhassan 2011 : 48)**

ولتحقيق الوظيفة المنوطة بهذا النقل، تواجه المترجم على المستوى الفعلي للترجمة، عقبات ومشاكل أثناء العملية الترجمية، فعليه على سبيل المثال الحفاظ على القوة الخطابية للأفعال في النص الأصلي، فسوء ترجمتها يفقدها الأثر المبتغى منها، وعليه أن ينتجها بشكل يحصل فيه على نفس الأثر، ولن يتأتى ذلك للمترجم إلا بالقيام بتعديلات وتحويرات في النص الهدف، بحيث يقوم بتكييف بعض العناصر الموجودة في الثقافة المصدر لتعويض نقائص واختلافات في الثقافة المستقبلة، وفي هذا الصدد تقول منى باكر **Mona Baker:**

> *« Anything that is likely to violate the target reader's expectation, must be carefully examined, if necessary adjusted in order to avoid conveying the wrong implicatures »* (**Mona Baker, cited in Bahaa-Eddine Abulhassan Hassan, 2011 : 20**)

يكمن دور المترجم في هذه الحالة في تعديل ترجمته وتكييفها حسب النص والمتلقي لا أن يفرض أثرا آخر لم يهدف النص الأصلي إلى إيجاده وتحقيقه لدى المتلقي، وهذا من صميم النظرية التداولية التي تقر بالتكييف من أجل المحافظة على وظيفة النص الأصلي والإبقاء على نفس الأثر المرجو.

2.6 تعديلات أنتوان برمان:

يرى أنصار المقاربة التداولية أن هذا التغيير والتكييف مسألة حتمية في العملية الترجمية وذلك لتحقيق التواصل، بينما ينظر إليها أصحاب الترجمة الحرفية أنها تحريف للمعنى الأصلي، فبالنسبة لهم، فإن مهمة الترجمة هو التعريف بالآخر الغريب، فقارئ الترجمة عليه أن يكتشف الآخر بكل خصوصياته الثقافية والاجتماعية والنفسية لا أن

تعدل وتكيف حسب ما هو معلوم لديه، وصنف أنتوان برمان (Antoine Berman) هذا النوع من الترجمة ضمن ما يسمى بالترجمة المتمركزة عرقيا (Traduction ethnocentrique) (برمان، 2010: 71).

وقد حاول برمان من خلال دراسته لترجمات متعددة وفحصه لمختلف التغييرات وعمليات التكييف التي قام بها المترجمون، والتي اصطلح على تسميتها الميولات التحريفية، أن يحصي عددا من أنواع هذه التعديلات وحصرها في ثلاثة عشر نوعا، وهي العقلنة والتوضيح والتطويل والتبسيط والتفخيم والاختصار الكيفي والاختصار الكمي والمجانسة وهدم الإيقاع وهدم الشبكات الدالة الضمنية وهدم التنسيقات النصية وهدم الشبكات اللغوية المحلية وهدم العبارات المألوفة والاصطلاحات ومحو التراكيب اللغوية (برمان 2010 : 75)

- **العقلنة:** ويكون التكييف على مستوى البنيات التركيبية وعلامات الوقف، وذلك من خلال إعادة تركيب الجمل والتقليل من كثافتها مما ينتج عنه تقليل في المضامين التي سيتم نقلها. وتقوم العقلنة بهدم كل ما يتجاوز هذا التفرع التركيبي، فبالنسبة لأنصار النظرة التداولية فالكثافة في التركيب تعد مبالغة في الشكل.
- **التوضيح:** حيث يعتبر برمان كل ترجمة توضيحا وتفسيرا، وهو عملية ملازمة للفعل الترجمي ولا مناص للعديد من المترجمين منه، فعلى سبيل المثال، عندما يقوم المترجم بنقل عناصر لغوية تعبر عن حقائق تنعدم في الثقافة المستقبلة او تختلف دلالتها عنها، يلجأ إلى توضيح تلك الحقائق عن طريق تفسيرها وشرحها.
- **التطويل:** غالبا ما تكون الترجمات أطول من الأصل، فالعقلنة والتوضيح تنتجان التطويل من خلال توضيح ما كان مضمرا داخل النص الأصلي، وينتقد

برمان هذا التكييف عن طريق التطويل بقوله أنه: "**لا يتعدى كونه زيادة في الكتلة الحام للنص دون أن يضيف شيئا إلى خطابه أو دلالته**" (برمان 2010 : 79) ويكون هذا التطويل عن طريق إضافة شروحات للخطاب وبعض الأدوات والأسماء، وغالبا ما يُفقد هذا التطويل للنص إيقاعيته وجانبه الجمالي.

- **التفخيم:** ويعد ترجمة مثالية حيث تصبح الترجمة أكثر جمالية من الجانب الشكل مما كان عليه الأصل؛ فيتم انتاج تراكيب وصيغ أنيقة مقبولة لدى قراء اللغة المستقبلة ومتخلصة من ثقل الأصل لصالح المعنى.
- **الاختصار الكيفي:** ويكون عن طريق تعويض كلمات وعبارات الأصل وصيغه بعبارات مقابلة لها في اللغة المستقبلة لكن مع انعدام أي تنغيم لها أو أي رمزية لها في الثقافة واللغة المستقبلتين، ويقضي هذا الاختصار بنقل المعنى فقط وليس الحقيقة الدالة لهذه الكلمة.
- **الاختصار الكمي:** وهو عكس التطويل، وهو عبارة عن اختصار في الجانب المعجمي.
- **المجانسة:** وتتمثل في توحيد نسيج النص الأصلي على كل المستويات، ويمكن أن يندرج ضمن هذه المجانسة مختلف انساق التكييف التي ذكرت حيث يقوم المترجم بإجراء تعديلات أو صياغات مختلفة عما يوجد في الأصل.
- **هدم الايقاعات:** إن النص عبارة عن شبكة من الإيقاعات التي غالبا ما يصعب على المترجم نقلها إلى، فيضطر إلى كسرها.
- **هدم الشبكات الدالة والضمنية:** ويتم في هذه الحالة هدم أحد أنسجة النص، فقد ذكر برمان أن كل نص له نص ضمني (Sous texte) الذي يشكل أحد الوجوه

الايقاعية لدلالة العمل، فعلى المترجم أن ينقل هذه الشبكات التي تمثل أحد أنسجة النص.

- **هدم التنسيقات:** ويتعلق بهدم نسق النص الأصلي بإدراج عناصر لا يقبلها هذا النسق، فغالبا ما يكون النص المترجم أكثر وضوحا من النص الأصلي ولكنه يكون أقل تماسكا منه.
- **هدم الشبكات اللغوية المحلية وتغريبها:** حيث يقوم المترجم بتعديل أو حذف بعض الكلمات والعبارات ذات الطابع المحلي وهذا ما يهدد بقاء هذه اللغة المحلية واستمرارها.
- **هدم العبارات:** ويقضي بتعويض عبارة اصطلاحية بما يكافئها في اللغة المستقبلة وخاصة إذا كانت هذه العبارات لها دلالة معينة في الثقافة الأصل وتندرج ضمن المعرفة المشتركة في اللغة الأصلية لكنها لا تعبر عن نفس الدلالة في اللغة المستقبلة، ويورد برمان مثالا ذكر فيه مفردة Bedlam، فهذه المفردة لها معناها ودلالتها ورمزيتها في الثقافة البريطانية ولها قيمة إيقونية في أوساط المجتمع البريطاني، ونقلها كما هي في الثقافة المستقبلة يفقدها هذه الشحنات، وعليه فعند ترجمتها لا بد للمترجم ان يعوضها بعبارة تتضمن نفس الشحنات الموجودة في الأصل وتترك نفس الأثر لدى متلقي الترجمة.
- **محو التراكبات اللغوية:** ويقصد بها تداخل لغات متعددة ولهجات مختلفة في نص واحد، لكن عند الترجمة تلغى كل هذه التداخلات عن طريق نقل هذه العناصر إلى لغة الوصول وبالتالي تصبح وكأنها كتبت في أصلها بلغة واحدة.

إن التعديلات التي جاء بها برمان متداخلة فيما بينها بطريقة يمكن للنوع الأول من التكييف أن ينتج نوعا آخر، وأن يكون نمط من التحوير جزء من نمط آخر، فمثلا الإيضاح يقتضي التطويل والعقلنة يمكن ان تنتج عن الاختصار الكيفي والتفخيم يستلزم الاختصار الكمي، فنلاحظ بان معظم تقنيات التكييف المذكورة متداخلة فيما بينها مفاهيميا وتتقاطع مع بعضها البعض من ناحية الإجراء.

وعند استقرائنا لهذه الأنواع من تقنيات التكييف التي وضعها برمان، نجدها تشتغل على مستويات ثلاث، وبالتالي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة انواع، فالصنف الأول يكون التكييف على المستوى النحوي حيث يتم التعامل مع الشكل والبنى التراكيبية للنص، والمستوى الثاني يكون اشتغاله مع الدلالة فيكون التعديل في معاني النصوص ومضامينها، بينما المستوى الثالث وهو المستوى التداولي فيكون التصرف في مضامين النص الأصلي وتكييفها وفق مقتضيات غايات التواصل في اللغة المستقبلة.

3.6.استراتيجيات تشسترمان التداولية:

لقد ركز برمان في التقنيات التي حددها انطلاقا من التحليلات التي قام بها على عدد من الترجمات على النص المترجم فقط ومقارنته مع النص الأصلي، في حين أن هذه التقنيات هي نتيجة في حد ذاتها عن مسببات تكون في غالب الأحيان خارجية عن النص الأصلي وكذا عن الترجمة، وفي هذا الصدد اقترح بنجامين تشسترمان (Benjamin Chesterman) **(Chesterman, 2000 : 108 - 112)** استراتيجيات سماها استراتيجيات تداولية حصرها في ما يلي:

- **الترشيح الثقافي (Filtrage culturel):**

ويتمثل في تكييف مفردات اللغة المترجم منها مع اللغة المترجم إليها وذلك بمراعاة السياقات الوطنية والثقافية الخاصة بكل متلق من متلقي الترجمة.

- **التعديل في الشرح:** (Modification d'explication):

حيث تتضمن الترجمة تعديلات على مستوى الضمني والتصريحي، فيمكن ترجمة ما كان ضمنيا في النص الأصلي بصفة تصريحية أو العكس من ذلك.

- **إضافة معلومات أو حذفها:(Ajout ou omission d'informations)**

فإما أن يتم إضافة معلومات في النص المترجم لم تكن موجودة في النص الأصلي أو يتم حذف جزء من المعلومات الموجودة في النص الأصلي.

- **تعديل شخصي:** (Modification interpersonnelle):

ويكون التعديل على مستوى الأسلوب العام للترجمة وعلاقة النص بالقارئ وينتج عنه تعديل في مستوى تقنية النص مثلا أو شكله (ترجمة نص متخصص إلى نص مبسط) أو الانتقال من سجل إلى آخر أو من مستوى لغوي إلى مستوى ثان.

- **تعديل في الفعل الإنجازي** (Modification illocutionnaire):

وفي هذه الحالة يتم إحداث تعديلات في الترجمة على مستوى الأفعال الكلامية، بحيث يتم تحويل طلب مثلا إلى أمر وذلك عن طريق تعديل في أزمنة الأفعال وبالتالي يتغير الأثر المراد إحداثه لدى متلقي الترجمة.

- **تعديل على مستوى الاتساق:** (Modification au niveau de la cohérence textuelle):

ويشمل التعديل في هذه الحالة التسلسل المنطقي للمعلومات المتضمنة في النص، حيث يمكن تقديم معلومة عن أخرى حسب الأهمية المرجو تحقيقها أو مثلا ترجمة فقرتين في النص الأصلي بفقرة واحدة.

- **الترجمة الجزئية (Traduction partielle):**

بحيث تكون الترجمة ملخصا للنص الأصلي أو نقلا لعناصره الأساسية.

- **تعديل على مستوى الرؤية (Modification de visibilité):**

ويكون التعديل على مستوى تصور المفاهيم واختلافها من لغة إلى أخرى ما بين مؤلف النص الأصلي والمترجم.

- **إعادة الصياغة (Réécriture):**

يمكن للمترجم إعادة صياغة كاملة للنص حسب طبيعة النص ومقتضيات الترجمة وغاياتها، ففي ترجمة شعارات النصوص الإشهارية مثلا، يلجأ المترجم أحيانا إلى إعادة الصياغة حتى يصبح ذلك الشعار مقبولا لدى المتلقي ومفهوما لديه.

- **تعديلات أخرى:**

ويمكن ان تكون على مستوى الشكل الخارجي للنص وموضعه في الصفحة أو حتى في اختيار مستوى اللغة الموظف (توظيف العامية مثلا).

وبشكل عام، يمكن القول بأنه على الرغم من تعدد التيارات في الترجمة، سواء كانت تداولية أم حرفية أو حتى تواصلية، وكيفية تصورها لمسار العملية الترجمية وطريقة عمل المترجم، إلا أنها تتفق جميعها على وجوب أن يمتلك المترجم مجموعة من الكفاءات والملكات والقدرات التي تخول له القيام بالعملية الترجمية وتمكنه من الوصول إلى درجة عالية من الحرفية والاتقان.

فالكفاءة مسألة جوهرية للتنقل بين اللغات، ويعد الجاحظ من الأوائل الذين ركزوا على أهمية توفرها لدى من يقوم بهذه العملية، في كتابه الحيوان عندما تحدث عن شرائط الترجمان (الجاحظ: 1965: 75) بقوله: "ولابد للترجمان أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية".

فدرجة الاتقان والمعرفة لا يمكن تحقيقها وبلوغها إلا بوجود عملية تعليمية ناجعة للترجمة، تضمن تكوينا على المستويين النظري والتطبيقي، يوفر للمترجم الوسائل الكفيلة التي تمكنه من أداء مهمته على أكمل وجه.

الفصل الثالث

التعليمية

خلق الله الإنسان وميزه عن سائر المخلوقات بفكر يهتدي به إلى معاشه، كما أن نشأة العلوم والصنائع لا تكون إلا بالفكر الذي يظل راغبا في تحصيل ما ليس عنده من الإدراكات (عبد الأمير، 1984 : 61). فحاجة الإنسان إلى نهل ما يستطيع من معارف، جعلته يعيش ضمن وضعية تعليمية/تعلُمية، حيث شكلت بالنسبة له ملكة جعلت من التعلم طبيعة إنسانية. ولقد عمل الانسان منذ القدم على إيجاد وسيلة تسمح له بنقل معارفه وتجاربه الخاصة إلى غيره وكذا حفظها للأجيال القادمة من بني جلدته عبر مختلف العصور ليستفيدوا منها وينهلوا ما ينفعهم ولا يكرروا أخطاء أسلافهم. واهتدى الانسان إلى طرق شتى لتحقيق ذلك، فاعتمد على الكتابة والرسوم التي تروي حياته وتوثق مختلف الأحداث التي ميزتها، لينتقل بعد اكتشاف الكتابة إلى جمع بحوثه المعرفية في مؤلفات توارثتها الأجيال من بعده؛ شكلت هذه الطرق الارهاصات النظرية الأولى للعملية التعليمية التي تطورت فيما بعد لتتوصل إلى إيجاد مجال معرفي يهتم بدراسة كيفيات وطرق نقل المضامين المعرفية وتبليغها، وهذا المجال المعرفي اصطلح على تسميته في وقتنا الراهن "التعليمية".

1. التعليمة؛ نشأتها ومفهومها

1.1. التعليمية عند الغرب:

لقد وردت كلمة التعليمية "**Didactique**" لأول مرة كصفة في القرون الوسطى، وأدرجت في معجم "**Le Grand Larousse Encyclopédique**" في سنة **1554**. وتعود أصولها إلى الكلمة اليونانية "**Didactikos**" والتي كانت تطلق على ضرب من الشعر يشرح القضايا التقنية والمعارف العلمية وهو أشبه بالمنظومات الشعرية عندنا أو الشعر التعليمي الذي كان يهدف إلى تسهيل التعلم عن طريق حفظ المعلومات المنظومة

شعرا كالمنظومات النحوية أو الفقهية (الدريج، 2003: 03). وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من مفردة "**Didaskine**" والتي تعني درس، وكانت توحي إلى كل ما يتعلق بالتزود بالمعرفة والأفكار (لكحل : 2013، 25). ونجد في قاموس لاروس بأنها وردت بمعنى نظرية ومنهج للتعليم.

واستعمل مصطلح "**didactique**" لأول مرة في علوم التربية في بداية القرن السابع عشر (1613) من طرف كومن هيلفيج (K. Helwig) وجواكيم يانغ (J. Yang) عند تحليلهما لأعمال الباحث المتخصص في علوم التربية وولفغانغ راتيك (Wulfgang Ratich) في بحثهما حول النشاطات التعليمة الموسوم "تقرير مختصر في الديداكتيكا". واستخدمه كذلك الفيلسوف ورجل الدين التشيكي يان أموس كامنسكي (Kamonsky Yan Amos) سنة 1657 في كتابه "الديداكتيك الكبرى" حيث عرفه بقوله:

"تعرفنا بالفن العام للتعليم في مختلف المواد التعليمية، فهي ليست للتعليم فقط بل للتربية أيضا" (قلي، 2002 : 118)

وقد انشغل كامنسكي بالتعليم وتسهيل أدائه حيث أصدر كتابا في عام 1632 عنوانه **Didactica Magna** ضمنه مبادئ تربوية جديدة أثرت على تطور التعليم في أوربا، وقد استندت هذه المبادئ على إقامة نظام تربوي يعتمد على نظام الأطوار التعليمية المبنية على التدرج الأدبي والثقافي للمتعلم.

وفي القرن التاسع عشر، حدثت تحولات اقتصادية وصناعية أفرزتها الثورة الصناعية كان لها تأثير مباشر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب والأمم آنذاك، وتأثرت قطاعات عديدة بفعل هذه التغيرات الحاصلة وفرضت عليها حتمية

مسايرتها، وعرف قطاع التربية كمثيله من القطاعات الأخرى حركية علمية حيث أصبح مجالا يحظى باهتمام الباحثين من مختلف التخصصات، عملوا على تحسين المردود البشري وكيفية الاستثمار فيه لإنتاج عنصر بشري منتج وفعال. وانصب عمل أولئك الباحثين على كيفية تكوين هذا العنصر وصناعته وكذلك وضع الطرق والمناهج التي من شأنها تحقيق ذلك بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة والغايات المنشودة.

وفي في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر (Develay, 1992 : 66)، زاد الاهتمام بالبحث في مجال التعليم، حيث شهدت هذه الفترة ثراء معرفيا وعلميا كبيرا وظهور تخصصات عديدة مهدت الأرضية العلمية لظهور هذا الحقل المعرفي والذي اتفق الباحثون الذين يشتغلون في مجاله بتسميته علم التعليم.

وفي مقابل ذلك، فإن ظاهرة الفشل المدرسي الناتج عن تدني المستوى التحصيلي للمتعلمين الذي أصبح يمس شريحة واسعة من المتعلمين على المستويين المحلي والعالمي، شجعت الباحثين على دراسة هذه الظاهرة بمنهجية دقيقة وتحديد مخاطرها ومشكلاتها واقتراح حلول لها، ما أسس لحقل بحثي جديد دخل إلى الساحة العلمية وهو "la didactique" (Develay, 1992 : 67)

وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في هذا الحقل المعرفي، فإن الجدل لا يزال قائما بين الباحثين فيه حول ما إذا كان بالإمكان اعتبار "la didactique " علما قائما بذاته، ومنه الاعتراف بميلاد تخصص جديد في مجال علوم التربية والتعليم، ويعود هذا الجدل إلى وجود مجموعة من الباحثين التي لا تزال تعتبر التعليمية فرعا من فروع علوم التربية كونها لازالت تعتمد على علوم تسمى تخصصات الدعم مثل علم النفس

المعرفي وعلم النفس المدرسي وعلوم التربية واللسانيات التطبيقية والفلسفة (قلي، 2002 : 123). بينما في الجانب المقابل، نجد باحثين ينادون بعلمية الديداكتيك واعتبارها تخصصا قائما بذاته حجتهم في ذلك النجاح في التأسيس المنهجي والنظري الذي عرفه هذا المجال البحثي.

وعرف مصطلح "التعليمية" اضطرابا من حيث ضبط تعريف واحد له؛ فهو يحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل والإجماع بغرض تحديد مفهومه بدقة، حيث لا زال يعتبره بعض الباحثين من المصطلحات الأكثر غموضا وإثارة للجدل(قلي، 2000 :117). فقد شكلت في بدايتها إشكالية ديناميكية تتضمن تأملا وتفكيرا في طبيعة المادة الدراسية وكذا طبيعة وغايات تدريسها وإعدادا لفرضياتها الخصوصية انطلاقا من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في علم النفس والبيداغوجيا وعلم الاجتماع، كما اعتبرت دراسة نظرية وتطبيقية للفعل البيداغوجي المتعلق بتدريسها (الدريج 2003 : 15)

وشهد مصطلح "**didactique** " تطورا واتساعا لمفهومه حتى أضحى يدل على فن التعليم، أي أن "الديداكتيك" هي مجال يهتم بكل جوانب العملية التعليمية ومركباتها من متعلمين ومدرسين وإمكانيات وإجراءات وطرائق، فهي تفكير وبحث ضروري لتجديد التعلم والتعليم. (قاسمي الحسني 2001 : 433). وتعمل على صناعة محتويات التدريس ووضع طرائقه ومناهجه ومقرراته وكذا دراسة الأهداف المتوخاة من الفعل التعليمي، ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة وتحديد الوسائل التعليمية الواجب توظيفها.

وحاز هذا المصطلح على اهتمام عدد كبير من الدارسين والمتخصصين الذي حاولوا ضبط مفهومه وتحديد مجال عمله واشتغاله؛ فقد عرفها لوجوندر (**Legendre**):

"علم انساني موضوعه إعداد وتجريب وتقويم وتصحيح الاستراتيجيات البيداغوجية التي تنتج بلوغ الأهداف العامة والنوعية للأنظمة التربوية" (الفارابي وآخرون، 1994 : 69)

فهي التخصص الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الوضعيات التعلمية، أو المشكلات التي تقترح للمتعلم قصد السماح له بإظهار الكيفية التي يشغل بها تصوراته، بمعنى أنها تبحث في إيجاد السبل التي تنظم عملية تعلم الآخرين، حيث تنظم وضعيات التعلم التي يندرج ضمنها المتعلم لبلوغ أهداف معرفية وعقلية أو نفسية حركية.

واعتبرها أليير ومارتيناند (**Allaire et Martinand**) بأنها وجهة نظر لتعليم مترابط مع النظريات والمعرفة والعلوم التحضيرية (تحضير المحتويات)، فهي ترتبط بإعادة البناء من أجل الحصول على معرفة تحليلية وتحويلية" (**Allaire et Martianand, 1993 : 29.**) . وعرفها أستولفي (**J.P.Astolfi**) بأنها "حقل الأبحاث المتطورة التي تناقش سلسلة الأعمال المعمقة الخاصة بأهداف التعليم العلمية، وتطوير المناهج، وتحسين شروط التعلم من أجل تلاميذ مواكبين لنموهم الفكري، إنها تقدم أيضا عنصرا تركيبيا متنام أولي ومستمر للمعلمين" (**Astolfi et autre, 2008 : 05**)

فهي الموضوع الذي يهتم بدراسة آليات اكتساب المعارف وطرق تبليغها في مجال معرفي معين، وذلك بالتركيز على محتويات التعليم ومضامينه وكذا الوسائل المسخرة لتحقيق ذلك إضافة إلى الطرق والمناهج المتبعة فيها.

ويمكن أن نجمل بالقول بأن "**didactique** " هي فرع من فروع التربية، موضوعها خلاصة المكونات والعلاقات بين الوضعيات التربوية وموضوعاتها ووسائطها

ومكوناتها ووسائلها (التعليمية العامة وعلم النفس، 1999 : 02) وكل ذلك في إطار وضعية بيداغوجية، وبعبارة أخرى يتعلق موضوعها بالتخطيط للوضعية البيداغوجية وكيفية مراقبتها وتعديلها عند الضرورة.

2.1. التعليمية عند العرب:

يعد هذا المصطلح مستحدثا في اللغة العربية، أدخلته حاجة للتعبير عن مفهوم جديد ظهر في الثقافة الغربية، ويكاد يكون مجهولا في منظومتنا التربوية بما في ذلك الجامعة الجزائرية (إبرير 2004 : 284).

ونجد في اللغة العربية عدة مقابلات للمصطلح الأجنبي "**Didactique**" وهذا راجع إلى تعدد أصول الترجمة، فنجد التعلمية أو التعليميات بالجمع، وعلم التدريس والتدريسيات، وكذا المصطلح المقترض مباشرة من اللغة اللاتينية "ديداكتيك". (إبرير 2008 :08) وتتفاوت هذه المصطلحات من حيث الاستعمال؛ ففي الوقت الذي اختار فيه بعض الباحثين استعمال المصطلح المعرب تجنبا لأي لبس في مفهومه، نجد باحثين آخرين يستعملون علم التدريس وعلم التعليم بينما القليل من استعمل مصطلح تعليميات. غير أن المصطلح الطاغي هو التعليمية.

ووصفت التعليمية عند العرب بعدة أوصاف وقدمت لها تعريفات متعددة، فاعتبرت تارة فنا وعرفت على أنها فن التدريس الصحيح، وتارة أخرى نظرية متعلقة بتكوين الإنسان، بينما اعتبرها بعض المتخصصون في شؤون التربية منهجا أو طريقة يجب استعمالها في الأداء التعليمي للوصول إلى النتائج المرجوة لدى المتعلم (شابو: 1995: 52) وصنفها بعض الدارسين ضمن خانة العلوم، حيث يورد ذلك إبرير بقوله "التعلمية علم لها منهجيتها الخاصة بها، فعليها ان تسجل وتلخص وتقنن وتنمط ظواهر

التعليم ثم تحللها وتعللها وتفسرها، وآخر المطاف تقترح الحلول للتسيير الحسن أي المثمر والمنتج لصيرورة التعليمية" (شابو، 1995: 53)

3.1. أهداف التعليمية:

وتسعى الديداكتيك إلى تحقيق الأهداف التالية: (قاسمي الحسني، 2001: 433).

- وضع الأسس العملية الميدانية التي تسمح بتطبيق فعال لنظام تربوي متطور مرتبط بمستجدات مجتمع في تحرك كلي
- تطوير طرائق التدريس وفق استراتيجية تسعى إلى ضمان تعلم فعال يحقق الأهداف المسطرة.
- توضيح الرؤيا لدى المدرس فيما يتعلق بالإنشغالات البيداغوجية والمهنية
- توجيه المعلم إلى اكتساب المهارات والقدرات التدريسية من خلال قاعدة العمل التي يجدها في التعليمية.

ونستنتج من خلال التعريفين بأن غاية "الديداكتيك" هي دراسة المعرفة التحويلية التحليلية، حيث يقصد بالتحويلية مجموعة الكفاءات التي يعمل المعلم على نقلها للمتعلمين، بينما التحليلية فهي كيفية تحليل المتعلمين لهذه المعلومات وقدرتهم على استيعابها. تنطوي الديداكتيك على الأطراف الثلاثة لعملية التعليم وهي المعلم والمتعلم والمحتوى، ويتم التفاعل فيما بينها وفق الأهداف المخطط لها.

2. تعليمية الترجمة:

إن الحديث عن موضوع تعليمية الترجمة لا يكاد يستقيم دون المرور عبر تعليمية اللغات، فهي فرع من فروعها بحكم الصلة التي تربط درس اللغة بتعلم الترجمة، فتعلم الترجمة درس يستند إلى علاقة مستمرة بممارسة اللغة، وتعليمها يتمثل في عملية النقل اللغوي والمعنوي لجمهور المتعلمين ونتعلق بكل ما يجب على الأساتذة معرفته عن التخصص المدرس.

وساهم تزايد الحاجة لتعلم اللغات ولاسيما الأجنبية منها وكذا التقدم التكنولوجي وتطور علوم الاتصال في ازدهار تعليم اللغات، فبرزت هيئات بحثية ومدارس متعددة اهتمت بمسألة تعلم اللغات وتعليمها. وشكلت هذه المسألة بدورها نقطة التقاء بين تخصصات متعددة كعلم التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع أفرزت تراكما معرفيا أسس لظهور تخصص، يعد حديثا نسبيا، وهو تعليمية اللغات الأجنبية. وركزت تعليمية اللغات على الطرق والكيفيات المتبعة والوسائل الواجب توظيفها من أجل إكساب المتعلم المهارات اللغوية المنشودة (كحيل، 2009 : 40)

وتشتمل "تعلمية الترجمة" على مجموع المعارف التي من الضروري أن تتوفر لدى المعلم والمتعلقة بالتخصص أو العلم المدرس، وكذا المنهج أو الطريقة المتبعة في نقل هذه المعارف وتلقينها للمتعلم من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمنشودة من العملية التعليمية.

وسلكت تعليمية اللغات نهجين اثنين؛ نهج تقليدي اعتمد على عملية تلقين مفردات وصيغ اللغة الأجنبية وتحفيظ قواعدها، أما النهج الثاني، والذي يعد أكثر

حداثة، فقد رأى في ممارسة اللغة الأجنبية وتعليم قواعدها من خلال استعمالها طريقا أنجع لتعلم هذه اللغات.

وعمل هذا التخصص على وصف مجموع الظواهر التي تندرج في إطار تعليم اللغات، معتبرا المتعلم محورا مركزيا للعملية التعليمية، وكذا طرق ومناهج اكتساب الدارسين في مختلف المراحل التعليمية (النحاس، 2004: 06). وسلط الضوء على عملية تعليم اللغات من جوانب عديدة منها النفسية واللغوية والاجتماعية.

ولطالما اعتبر درس الترجمة درسا لغويا محضا، فاقتصر على تعليم اللغات وتعلمها، ولم يستقل بذاته إلا بعد ظهور تلك التصورات التي وصفت الترجمة بالعلمية، فقد ساهمت إفرازات الحرب العالمية الثانية وكذا بزوغ نجم المعلوماتية واشتغاله على دراسة اللغات آليا في بلورة هذا التصور، ومنه بدأ اهتمام الكثير من الدارسين والمنظرين في الترجمة بإيجاد السبل التي من شأنها تمكينهم من نقل معارفهم وتلقينها إلى الدارسين.

ولم تكن مسألة تعليم الترجمة واردة منذ القدم، ولم تثر هذه القضية إلا في الدراسات المتأخرة والجديدة، ولم ينظر إليها على انها مادة مستقلة قائمة بذاتها، بل اعتبرت جزء من دروس تعليم اللغات، فلم تُدرَس الترجمة كما عليه الحال بالنسبة للتخصصات الأخرى كالفلسفة والطب، بل اعتمدت على نقل تجارب شخصية لممارسيها، فهي لا تزال تستند إلى تبليغ الترجمة المبنية على الملاحظات الشخصية للمترجم. ولم يكن يخضع تدريس الترجمة في البداية إلى أي برامج منظمة أو مناهج واضحة، بل كان يقوم على تدريسها ممارسوها الذين ينعدم لديهم أي تدريب متخصص في هذا المجال، واقتصر عملهم على نقل التجارب المتراكمة لديهم انطلاقا من ممارستهم الشخصية علاوة على بعض المعارف المحدودة في تخصصات أخرى.

ولا زال تعليم الترجمة يخطو خطواته الأولى باحثا عن إرساء قواعده الأساسية ومبادئه النظرية، وقد أشار إلى ذلك جون دوليل (J. Delisle) عند حديثة عن تعليم الترجمة:

> **"لا يبدو أن هناك إجماعا واسعا حول المفاهيم الاصطلاحية الأساسية المستعملة في ميدان تعليم الترجمة، فالأمر يتعلق بمصطلحات حديثة وغير مستقرة لا زالت تبحث عن ضبط موضوع دراستها"** (Delisle, 1998 :185)

وحاول أمثال دوليل من الدارسين أن يخرجوا بالنشاط الترجمي من الممارسة إلى التخصص، حيث كانت تدرس الترجمة آنذاك دون أي برامج أو مناهج محددة الطرق والأهداف، فلم يكن هناك وجود لما يمكن تسميته صراحة "تكوينا في الترجمة" وإنما اقتصر الأمر فقط على وصف التجارب المكتسبة والخبرات المحققة من الممارسة الشخصية إضافة إلى بعض المبادئ والأسس النظرية المستوحاة من اللسانيات.

وزادت بمرور الزمن الحاجة إلى تعليم الترجمة رافقها في ذلك وعي بأهمية وضع الأطر النظرية والمنهجية لهذه العملية، فشهدت الدراسات الترجمية تقدما واضحا في هذا الصدد، فزاد عدد الباحثين الذين حاولوا إرساء قواعد متينة لتعليمية الترجمة، وانكب معظمهم على العمل على ترقية البرامج الجامعية لتكوين مترجمين تكوينا يستجيب للمقتضيات المستجدة في عالم الشغل، تؤطره في ذلك صرامة المنهج العلمي. وكانت الغاية الأساسية من وضع هذه البرامج والمناهج التعليمية هي تلقين الطالب

المعارف النظرية الضرورية في العملية الترجمية من جهة، وإكسابه المهارات الترجمية العملية التي يوظفها في ممارسته الفعلية لها من جهة أخرى.

ولعل أكبر دليل على هذا الاهتمام المتزايد بتعلمية الترجمة هو مجموع المؤلفات الصادرة والبحوث المنجزة في هذا الإطار، ونذكر على سبيل المثال كريستين دوريو وماريان ليديرير وهورتادو ألبير.

وأدت ظاهرة التعدد اللغوي والتطور التكنولوجي اللذين شهدهما العالم بعد خمسينيات القرن الماضي إلى الحاجة إلى الترجمة، مما استلزم من المترجم آنذاك وجوب امتلاك كفايات متعددة؛ لغوية وموضوعاتية وأحيانا متعددة التخصصات (**pluridisciplinaires**)، ناهيك عن اللجوء إلى الدرس الترجمي في تعليم اللغات الأجنبية وتعلمها، حيث، إضافة إلى اعتمادها على الممارسة الفعلية للغات، استعمَلَت الطرق الحديثة لتعليم اللغات الترجمةَ خدمة لأهدافها، فأدرجت تمارين وتطبيقات مختلفة للترجمة في مقرراتها والتي أثبتت نجاعتها في تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه العملية التعليمية، فشكلت معيار مراقبة ومقياسا يحدد من خلاله مدى اكتساب متعلمي اللغات للمعارف النحوية والتراكيبية ومدى تطبيقها في الاستعمال، كما أوردت ذلك يمينة هلال بقولها:

> *« La traduction servait principalement de processus de vérification de l'acquisition des connaissances grammaticales et lexicales (version) ou de contrôle de leur application correcte par l'exercice de thème, mais toujours en vue de l'apprentissage d'une langue étrangère »* **(Hellal, 1986)**

وقدم جون دوليل تعريفا لتعليمية الترجمة قائلا:

> *« La didactique de la traduction est l'ensemble des théories, méthodes et techniques utilisées en enseignement de la traduction. La didactique de la traduction transmet des savoirs et se règle sur la matière à enseigner. Son objet est le programme de traduction, le contenu des cours, les processus d'apprentissage et les modes d'évaluation »* **(Delisle 2003 : 36).**

حاول دوليل من خلال تعريفه الخروج بالدرس الترجمي من عرض للتجارب الشخصية المتراكمة عن الممارسة إلى إكسابه جانبا من العلمية، حيث حدد طبيعة الوسائل الواجب تسخيرها وذلك بوضع منهجية لتدريس المواد المقررة وفقا لبرنامج محدد ومضامين واضحة ومعقلنة تحترم مسارا تعليميا معينا، وسيرورة تنتهي بمعايير لتقييم المعارف المحصلة.

وزاد الاهتمام بتعليمية الترجمة وتعدد الباحثون الذين حاولوا إرساء القواعد النظرية والمنهجية لهذا التخصص، وكثرت الانتاجات العلمية في هذا الصدد وعملت على ترقية هذا الدرس في التكوين الأكاديمي للمترجمين. وقد أعطت معظم الدراسات في مجال تعليمية الترجمة أولوية غير مسبوقة لمدى أهمية تحديد الأهداف المنشودة من عملية تدريس الترجمة، ووضع الأطر الممنهجة وتسخير الوسائل الفعالة التي تعمل على التطوير العلمي لدارس الترجمة والتقدم به في مسار التكوين، الذي يهدف إلى تلقينه المعارف النظرية والأسس المنهجية من جهة، والمهارة الترجمية من جهة أخرى. فتدريس الترجمة ليس كغيره من عمليات تدريس المواد الأخرى، بمعنى أنه لا يهدف إلى نقل المعرفة بقدر ما يهدف إلى نقل المهارة، وإقدار دارس الترجمة على ممارسة مهنته وفق استراتيجيات دقيقة تقتضي التكوين في الديداكتيك والمصطلحية وكل العلوم المتداخلة في درس الترجمة. (كحيل، 2011 : 86)

وقد حظيت قضية "أهداف العملية التعليمية" باهتمام بالغ من لدن الدارسين فقد لخص الجوهري أحمد أهميتها في كونها

> **"توضح معالم الطريق أثناء إعداد البرامج والمقررات، كما أنها تساعد على إيجاد المادة والأنشطة التي يوليها المدرس اهتمامه وترشد إلى تحديد المادة وتصميمها واستغلال النصوص المراد ترجمتها علاوة على أنها تمكن من اقتصاد الوقت والجهد بالنسبة لطرفي العلمية التعليمية"** (جوهري، 1995 : 12)

وركزت تعليمية الترجمة أيضا على مسألة التقييم وطرق القيام به، وعملت على وضع منهجية دقيقة له، لما يكتسيه من أهمية في معرفة هفوات المتعلم ونقاط ضعفه، ومساعدته على اكتشافها وتحديد أسبابها وكيفية تداركها وتفاديها. ويرشد التقييمُ الأستاذَ إلى أنجع السبل لمعرفة طلبته ومواطن ضعفهم وكيفية تعاملهم مع العملية الترجمية.

إن الوظيفة المعقدة المنوطة بكل عملية ترجمية تجعل تدريسها أمرا صعبا، ولاسيما أن هناك عديد الإشكالات التي تعتري هذه العملية التي تتعدى كونها لسانية، إلى مستويات خطابية أو تداولية أو ثقافية. ومنه أصبح التسلح بكفاءات ومعارف مختلفة أمرا حتميا.

3. الكفاءة في الترجمة

1.3. تعريف الكفاءة:

مفردة "كفاءة" من الأصل "كفء" وتدل على التساوي والمثل (الرازي، 1999 : 248). والكفء يعني النظير والمساوي، وتكافأ الشيآن، تماثلا، ومنه الكفاية في النكاح وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة في حسبها ونسبها وغير ذلك (القتلاوي، 2003: 26).

ويورد معجم الوسيط أن الكفاية تعني الاستغناء عن الغير، بينما الكفاءة تعني المماثلة في القوة والشرف، وفي حالة العمل يقصد بها القدرة عليه وحسن تصريفه. ومصطلح "الكفاءة" وظف مكافئا للمصطلحات الفرنسية والإنجليزية "Compétence"، ووردت عدة تعاريف لهذا المصطلح، ولكن بالرغم من هذا التعدد إلا أن معظمها قد أجمع واتفق فيما بينه، إلى درجة التكامل، وعرفها ليفي لوبوايي (Lévy Loboyer) على أنها "الرصيد السلوكي للفرد الذي يجعله فعالا في وضعية معينة" ويعتبرها البعض الآخر بمعنى "Capacité" القدرة، على ما جاء به جيلي (Gillet) على أنها نظام من المعارف المفاهيمية والمنهجية المنظمة في شكل مخطط عملياتي تسمح في إطار عائلة من الوضعيات بتحديد مهمة أو مشكلة وحلها بكيفية فعالة" (واعلي، 2006 : 20-21).

فالكفاءة تعمل على إيجاد إمكانية تطبيق مبادئ وتقنيات حقل معرفي معين على مستوى الممارسة والتطبيق الفعلي، ومنه التوصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة من أي منظومة معرفية.

ويؤكد ذلك محمد الدريج من خلال التعريف الذي قدمه للكفاءة قائلا: "قدرات مكتسبة تسمح بالسلوك والعمل في سياق معين، ويتكون محتواها من معارف ومهارات وقدرات واتجاهات مندمجة بشكل مركب، كما يقوم الفرد الذي اكتسبها بإثارتها وتجنيدها وتوظيفها قصد مواجهة مشكلة ما وحلها في وضعية محددة" (الدريج، 2004: 283)

وتجمع هذه التعاريف، رغم كثرتها وتعددها، على أن الميزة الأساسية للكفاءة هي الإدماج المنتج بين المعارف والمهارات، وأنها قابلة للتجسيد في موقف من مواقف الحياة، سواء كان هذا الموقف شخصيا أم اجتماعيا أم مهنيا. وبصفة مختصرة،

فإن الكفاءة هي إعداد المتعلم وتعويده على الاعتماد على نفسه والاكتفاء بذاته في حل مشكلات تعتريه متسلحا في ذلك برصيده المعرفي ومهاراته وقدراته المكتسبة.

يتطلب اكتساب أي كفاءة تسخير مجموعة من الموارد المختلفة مثل المعارف العلمية والفعلية، إضافة إلى المهارات والقدرات التي تشترك فيما بينها في صناعة هذه الكفاءة (الحثروبي، 2002: 47).

وتعد الكفاءة وسيلة في حد ذاتها وليست غاية، بحيث تسخر جميع الموارد لتحقيقها ثم الاستفادة منها وتوظيفها لتحقيق غايات أخرى، ولا يمكن استعمالها بمعزل عن الوضعيات التي تنتمي إليها أو توظف ضمنها.

2.3. الكفاءة في الترجمة

تعد اللسانيات أول من بنى تصورات تناولت قضية كفاءة الترجمة، كونها كانت، ولزمن طويل، المسيطر على الآفاق البحثية في مجال الترجمة. وما زالت إلى يومنا هذا الآراء مختلفة ومتباينة بشأن وضع تعريف محدد ودقيق لهذا المفهوم، حيث شكل وضع تصور شامل لها أمرا عسيرا يصعب الإحاطة بكل جوانبه.

ولعل مرد هذا الاضطراب وتعذر إيجاد تعريف واحد وموحد لمفهوم الكفاءة هو عدم توصل الباحثين والدارسين إلى حصر جميع المكونات التي تصلح أن تدرج ضمن حيز الكفاءة، ويعزى ذلك إلى تشعب وتعدد الموارد التي يستوجب على المترجم الإحاطة بها وتسخيرها من أجل تكوين كفاءة ترجمية معينة.

وقامت الباحثة الاسبانية أمبارو هورتادو ألبير بجرد مختلف التسميات التي قدمها منظرو الترجمة في أبحاثهم (Orozco et Hurtado, 2002 : 375)؛ فمنهم من اصطلح على تسميتها "كفاءة النقل" (**compétence de transfert**)، بينما سماها البعض الآخر الأداء

الترجمي (Performance traductionnelle)، وراحت مجموعة أخرى وأطلقت عليها اسم "مهارة ترجمية" (Compétence traductionnelle).ودرست مسألة كفاء الترجمة من زوايا عديدة، فقد عرفها روجي بيل (Roger .T. Bell) على أنها "المعرفة والمهارات التي على المترجم اكتسابها قصد إنجاز ترجمة ما"

وأعطى وولفرام ويلس (Wolfram Wilss : 2004) تعريفا لكفاءة الترجمة من منظور المهارات التي تستدعيها من أجل أن تتحقق حيث يقول:

"كفاءة لغوية بينية عليا تقوم على معرفة واسعة للغة المصدر واللغة المستهدفة، بما في ذلك البعد التداولي للنص، كما تشتمل على قدرة المكاملة بين الكفاءة في هذه اللغة أو تلك على المستويات العليا"

بينما عرفها فرانسوا لانيي (François Lasnier):

« Une compétence est un savoir-agir complexe résultant de l'intégration, de la mobilisation et de l'agencement d'un ensemble de capacités et d'habilités (pouvant etre d'ordre cognitif, affectif, psychomoteur ou social) et de connaissances utilisées efficacement dans des situations ayant un caractère commun » **(Lasnier, 2000 : 32)**

من خلال هذا التعريف نستقرئ بأن الكفاءة هي سلوك وحسن تصرف، يتضمن مجموعة من المعارف والقدرات التي تتداخل فيما بينها وتشترك معا بصفة منتظمة، مشكلة مجموع المؤهلات الضرورية للاستعمال في وضعيات مشتركة أو لممارسة مهنة معينة، وكذا معرفة كيفية تسخير هذه الموارد ضمن إطار محدد للوصول إلى نتيجة محددة.

كما يتضح لنا كذلك من خلال التعريف، بأن اعتبار الكفاءة حسن تصرف (un savoir-agir) يستدعي عدم حصرها في مجموع المعارف المجردة بل يتعدى ذلك

إلى مدى القدرة على توظيف هذه المؤهلات والنزول بها إلى مستوى الممارسة. وعلاوة على ذلك، فإن الكفاءة، حسب تعريف لاسنيي، هي تظافر أنواع مختلفة من المؤهلات والقدرات، معرفية كانت أم اجتماعية بل حتى عاطفية، ومنه يمكن القول كما عبرت عن ذلك هورتادو:

> *« … une compétence intègre un savoir (un ensemble de connaissances spécifiques d'une discipline), un savoir-faire (habileté pour résoudre des problèmes pratiques) ainsi qu'un savoir être (habileté de type affectif et social). Autrement dit, une compétence est à la fois un savoir, un pouvoir et un vouloir »* **(Hurtado, 2008 :22-23)**

كما يمكن تحديد هذا المفهوم بالعودة إلى "شوسكي وديل هايمز اللذان اعتبراها " المعرفة العملية للقواعد النفسية والثقافية والاجتماعية التي تتحكم في استعمال الكلام في إطار تواصلي خالص تشترط في مجال تحويل الخطاب بالإضافة إلى المعرفة اللسانية والثقافية والموسوعية، معرفة تداولية .**(Galisson, 1976 :106)**

ويجمع مختلف الدارسون وحتى المترجمون الذين اشتغلوا على ترجمة النصوص المتخصصة بأن هذا النوع من الترجمة يقتضي مهارات تتعدى الجانب اللساني، لتشمل جوانب أخرى تحيط بالنص المراد ترجمته من مقامية ومتلقي والوضعية الخطابية التي ورد فيها النص. وقد سعى المختصون إلى وضع طرق ومناهج تساعد المترجم، متعلما كان أم محترفا، على اكتساب كفايات في التعامل مع النصوص بصفة عامة والمتخصصة على وجه اخص.

وقد ظهر مصطلح "كفاءة" انطلاقا من التصنيف الذي قام به تشومسكي سنة 1965، حيث ميز في دراسته لأهداف النظرية اللغوية « The goals of Linguistic theory » بين ما يسمى بـ"الكفاءة" (compétence) وما يسمى بـ"الأداء"

(performance)؛ ويقصد بالكفاءة اللغوية "معرفة المتكلم – المستمع بلغته"، وأما الأداء اللغوي فهو "الاستخدام الفعلي للغة في مواقف حقيقية" (بروان، 1994: 24)

وأنجزت فيما بعد عديد البحوث التي اهتمت بمسألة الكفاءة، فقد أفضت أعمال كانال (Cananle Michael) إلى التمييز بين نوعين من الكفاءة؛ كفاءة تواصلية التي اعتبرها نظاما كامنا من المعارف والكفايات الضرورية لتحقيق العملية التواصلية، بينما النوع الثاني فهو التواصل الفعلي والحقيقي الذي يعني الممارسة الفعلية لهذه المعارف والكفايات في ظروف نفسية معينة وسياقات محددة.(Canale 1983 :15)

وقد نهل دارسو الترجمة ومتخصصوها من المفاهيم التي أتى بها كل من تشومسكي وكانال وحاولوا ربطها بالعملية الترجمية كونها عملية تقتضي كفاءة وأداء في الآن نفسه، ولكن لم يستقر الحال على إعطاء مفهوم دقيق لها؛ حيث كان لكل باحث تصوره الخاص لها؛ فمنهم من اعتبرها مجموع المعارف والقدرات التي يجب أن تتوفر لدى المترجم بينما عرفها البعض الآخر على أنها القدرة على الترجمة.

وقدم ويلس (Wills Wolfram) تعريفا حاول فيه أن يربط بين حاجيات المترجم وغايته قائلا: "اجتماع لكفاءة التلقي في اللغة المترجم منها مع القدرة على التعبير في اللغة المترجم إليها ضمن كفاءة كلية تقتضي القدرة على نقل محتوى رسالة من لغة إلى لغة أخرى" (Wolfram 1982: 58) فمن خلال التعريف يمكن أن نصف الكفاءة الترجمية على أنها نظام من المعارف والقدرات الضرورية للقيام بعملية الترجمة.

واقترح الدارسون طرقا علمية ونماذج تعليمية تمكن المترجم من معرفة تطوير قدراته الترجمية عن طريق اكتساب مختلف الكفاءات التي يحتاجها حتى يؤدي مهمته بالوجه المطلوب.

4. نماذج اكتساب الكفاءة الترجمية

مما لا شك فيه أن اكتساب أي مهارة كانت تعد مسألة شخصية وفردية بالنظر إلى ثقافة وقابلية المكتسب وإمكانيته، إلا أنه عند الحديث عن لغة الاختصاص والترجمة المتخصصة، وبغض النظر عن الفوارق والقدرات الإدراكية للمتعلم، لابد من مراعاة واعتماد منهج واضح وصريح يكفل التلقين الأمثل للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية تكوين المترجم في مجالات التخصص. فإذا كان المترجم الأدبي يتمتع بحرية لا قيود لها سوى المعنى العام وروح النص، فإن مترجم النصوص المتخصصة، لا يمكن له بأي حال من الأحوال الارتجال أو التأويل خارج المنهج المعتمد في تكوينه. ولعل أكبر دليل على وجوب اتباع منهج بعينه هو وصف هذه المناهج بالوظيفية، بعبارة أخرى هذا التكوين يهدف إلى إسقاطات وظيفية أكثر من معرفية أو لغوية.

وقد عرفت الكفاءة على أنها مفهوم يتضمن مجموعة من العناصر تشترك في تركيبها، وهي المعرفة والقدرة والإرادة (**savoir, pouvoir, vouloir**) فلا تقتصر على مجموعة المعارف العلمية لوحدها فحسب بل تتعداها إلى مدى قدرة المترجم على تطبيقها على مستوى الممارسة الفعلية والعمل بها، ولا يمكن اكتسابها فقط بالممارسة في غياب المعرفة، فلا يتحقق معنى الكفاءة إلا إذا توفرت القدرات مع المعارف

والإمكانيات معا وتداخلت فيما بينها، وتؤكد أمبارو هورتادو ألبير (**Amparo Hurtado Albir**) ذلك بقولها:

> *« La compétence est un effet, une intégration de différentes sortes de capacités, d'habileté et de connaissances »* **(Amparo Hurtado 2008 : 17)**

وتنقسم هذه الكفاءات إلى قسمين أساسيين، قسم يضم كل ما يدخل ضمن الكفاءات العامة المتعلقة بشتى ميادين المعرفة وتسمى كفايات عامة، ويخص هذا النوع من الكفاءات المعلومات والقدرات المشتركة بين متخصصين في ميادين متعددة ومختلفة.

بينما القسم الثاني فيشتمل على كل ما يتعلق بالكفاءات الخاصة (**Compétences spécifiques**) وتكون وثيقة الصلة بميدان معين ومحدد دون غيره من الميادين، فبالنسبة للمترجم فإنه يمكن اعتبار الكفاءة الترجمية كفاءة خاصة، لأنها ترتبط مباشرة بميدان محدد وبشخص محترف من نوع خاص (**Le traducteur professionnel**)

أنجزت عدة دراسات وأبحاث سعى أصحابها إلى تحديد مفهوم الكفاءة الترجمية وطبيعتها وكيفية اكتسابها حيث سنعرض فما يلي مجموعة من النماذج التي وضعها الدارسون في حقل الترجمة من باب منهجي صرف يفرض علينا في دراستنا تقديم توطئة نظرية نعتمد عليها في دراسة المدونة المقترحة في الفصل التطبيقي.

1.4 نموذج لوو (Lowe Pardee Jr)

حتى وإن لم يقدم لوو تعريفا واضح المعالم للمهارة في الترجمة، إلا أنه حدد الشروط الواجب توفرها حتى يصل المترجم إلى الكفاءة المبتغاة، وسمى ذلك بالمهارة أو الكفاية الترجمية "**Translation skill**" وذكر:

> *« The translation skill comprises a complex if complicated tasks: an ability to comprehend the source language, including the ability to understand the author's style and intent, and the ability of render that style and intent accurately in the receptor language. Each language also possesses cultural and sociolinguistic aspects that the translator must control »*
> **(Lowe, Pardee 1987 : 53)**

فلا تقتصر، حسب لوو، الكفاية الترجمية على الجانب اللساني فحسب، بل هي مجموعة من النشاطات والعمليات المركبة والمتداخلة فيما بينها والتي من شأنها تمكين المترجم من فهم لغة الانطلاق، وذلك بفهمه لأسلوب الكاتب وغايته وكذا قدرته وتمكنه من نقل ذلك الأسلوب والغاية بصفة دقيقة في لغة الوصول، فلكل لغة جوانب ثقافية ولغوية واجتماعية يتعين على المترجم الالمام بها والتحكم فيها.

ولخص لوو المواصفات المثالية للمترجم والتي يبنيها على ثمان كفاءات ومهارات:

- القراءة والفهم
- القدرة على التحرير في لغة الوصول
- إدراك أسلوب اللغة الأصل
- مجال توظيف لغة الوصول
- إدراك الجوانب اللغوية الاجتماعية والثقافية في لغة الأصل
- مجال توظيف الجوانب اللغوية والاجتماعية في لغة الوصول
- سرعة ومهارة الربط والمقابلة بين اللغتين
- العامل الخفي أو المتغير، الذي يرمز له بالحرف (X)، ويعرفه على أنه ذلك العامل الخفي الذي يجعل ترجمة أفضل وأقرب إلى الأصل من ترجمة أخرى تمت بنفس الكفايات المذكورة أعلاه.

« *That elusive quality which renders one translation clearly superior to others possessing equal ratings on the other factors enumerated there* » **(Lowe 1987 : 55).**

ويعاب على هذا التصنيف الجانب العام والسطحي في ذكر المهارات الواجب توفرها في المترجم، فعلى سبيل المثال مصطلح السرعة الذي تحدث عنه لا يذكر إن كانت هذه السرعة متعلقة بالقراءة أو بالفهم أو ببناء المعطيات، أو سرعة البديهة أو السرعة في أي مرحلة من مراحل العملية الترجمية، كما أنه لم يذكر طريقة في التوصل إلى اكتساب كل كفاية من الكفايات التي عددها.

كذلك يمكن تلخيص النقاط الثمان التي جاء بها لوو في القدرة على فهم نص الانطلاق، وتحرير نص الوصول مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تحيط بهذه الترجمة، مثل المتلقي والوظيفة التي يصبو إليها نص الوصول. كما أنه لا يمكن تحديد العامل الخفي x ولا يمكن إدراجه بأي حال من الأحوال في برنامج تدريسي أو تكويني لأنه عامل متغير يختلف باختلاف النصوص وباختلاف المترجمين أيضا.

2.4 نموذج بـــيل (Bell Roger Thomas)

من جهته، يعتبر بـــال أن المهارة في الترجمة متكونة من عنصرين أساسيين هما؛ الكفاءة التواصلية في الثقافتين والكفاءة اللسانية في اللغتين، فبالنسبة للكفاءة التواصلية تتشكل من أربع مهارات نلخصها فيما يلي: .**(Bell, 1991 : 41)**

- **المهارة النحوية:** وتعني معرفة الأنظمة اللغوية وقواعدها والإلمام بها بما في ذلك المعجم وصناعة المفردات، والجوانب الإملائية والنطقية والبناء الصرفي.
- **المهارة اللغوية الاجتماعية:** الإدراك والمهارة اللازمين من أجل انتاج وفهم الخيارات في سياقها الذي جاءت فيه ووضعت لأجله.

- **المهارة الخطابية:** القدرة على الجمع بين الشكل والمعنى من أجل انتاج نصوص تتسم بالوحدة الموضوعاتية للنص، ترتبط هذه الوحدة بالانسجام (الشكل) والاتساق (المعنى).
- **المهارة الاستراتيجية:** ويتعلق الأمر بمجال استراتيجيات التواصل التي من شأنها تحسين عملية التواصل أو تعوض النقاط التي يمكن أن تتسبب بعض العوامل في قصورها أو تحديدها في تحقيق التواصل.

ويورد بال (Bell, 1991 : 42) هذه المعارف التي يجب على المترجم أن يتوفر عليها في نقطتين: معرفة قواعد النظام الذي يحكم اللغة وكيفية استعمالها، واحترام المواضعات التي تحكم هذا الاستعمال، وتمثل هذه المواضعات مجموعة الإجبارات (Contraintes) التي تحكم اللغة والتي يتعين على كل مستعمليها احترامها.

- معرفة مختلف الخيارات التعبيرية المتوفرة في اللغة ومعرفة كيفية استعمالها لإنتاج أفعال كلامية تتماشى مع مقام الكلام وتستجيب لخصوصيات المتلقي وحاجاته في فهم ذلك الخطاب.

3.4.نموذج مارتن وهيوسن: (Martin Jacky et Hewson Lance)

ويقترحان ثلاث مهارات قاعدية تبنى عليها الكفاءة العامة للمترجم (Lance and Martín:1991)؛ وهي:

- **المهارة اللغوية المزدوجة المكتسبة:** ويعني ذلك المهارة اللغوية في لغتي العمل (المترجم منها وإليها)

- **مهارة اشتقاق:** وتعني القدرة على توليد واشتقاق الروابط اللغوية المتعارف عليها والتي يوظفها الكاتب من أجل تحديد معايير اجتماعية ثقافية وإيجادها في سياق النص.
- **مهارة النقل:** ولا تعتمد هذه المهارة على المعارف المكتسبة فقط من لدن المترجم، بل تتعداها إلى المعارف المجمعة من خلال عمليات البحث التوثيقي، وكيفية إيجاد المعلومة وتخزينها واستغلالها في الفهم في اللغة المترجم منها، وفي النقل وإعادة الصياغة في اللغة المترجم إليها.

وهذا ما ذهب إليه وادينكتون (**Waddington Christopher**) الذي يلخص ما جاء به هوسن (**Orozco et Hurtado, 2002 :378**) ويشير إلى أن تقييم المهارات يرتكز على ثلاث مستويات يصف من خلالها المهارة الترجمية:

- **المستوى الثقافي:** يسمح هذا المستوى للمترجم بفهم نص الانطلاق بشكل صحيح في اللغة الأصلية المنتج فيها، وصياغة ترجمة متناسبة مع متلقي النص المترجم وثقافة الوصول.
- **المستوى اللغوي:** والذي يعنى بالمهارة اللغوية في لغتي العمل المترجم منها وإليها.
- **مستوى الحقيقة المهنية:** والذي يتضمن معرفة عالم الترجمة المهنية، بما في ذلك الوثائق على مختلف أنماطها وانواعها ومختلف المصادر التي تنتج هذه الوثائق.

4.4 نموذج نورد: (Christiane Nord)

ومن جانبها، تعرض كريستيان نورد نموذجين للمهارة الترجمية (**Nord, 1991:161**)؛ الأول يقسم المهارة الترجمية إلى ثلاث مكونات:

- المهارة اللغوية،

- المهارة الثقافية،
- مهارة النقل

وتعني بها مجتمعة مهارة في تلقي النص وانتاج نص آخر ناهيك عن القدرة على ملاءمة تلقي النص الأصلي مع انتاج النص الهدف (الترجمة) . أما النموذج الثاني (Nord, 1992: 47) فيضيف عناصر أخرى تنتظم بشكل مختلف بعض الشيء عن الأول، حيث تورد نورد سبع مهارات؛ وهي:

- مهارة تلقي نص الانطلاق وتحليله
- مهارة التوثيق
- مهارة النقل
- مهارة انتاج النص المترجم
- مهارة تقييم جودة الترجمة
- المهارة اللسانية في لغتي العمل
- المهارة الثقافية في الثقافتين

بالنظر إلى النموذج الأول نجد تكرار المهارات 1 و2 و3 في النموذج الثاني، فما أضافته نورد في النموذج الثاني يتعلق فقط بمهارة تقييم جودة الترجمات، لأن الجوانب اللغوية والثقافية في اللغتين تعتبر شرطا سابقا من أجل إرساء مهارة ترجمية.

5.4. نموذج كيرالي: (Kiraly Donald .C)

ويمكن أن يكون كيرالي قد اعتمد في هذا التصنيف في تحديد المهارات الترجمية على النموذج اللساني النفسي في فعل الترجمة حيث صنف المهارات المكونة لهذا النموذج في ثلاث محاور (Kiraly 1995 :108) هي:

- معرفة العوامل المتدخلة فعليا في أي وضعية ترجمية كانت مع الأخذ بعين الاعتبار التكليف بالترجمة.
- المعارف اللغوية الثقافية والمتخصصة أو الموضوعاتية المتعلقة بترجمة بعينها.
- مهارة توظيف السيرورة اللغوية النفسية المناسبة سواء كانت حدسية أو مفتعلة من أجل تحرير ومراجعة نص الترجمة لضمان انها ترجمة ملائمة لنص الانطلاق.

ويتضح بأن كيرالي قد أضاف جانبا لا يستهان به في عملية الفهم والترجمة على حد سواء، فمعرفة العوامل الخارجية التي تدخل في عملية الترجمة وتحيط بها مسألة جوهرية في تحديد غاية النص ومعناه العام، وبعبارة أخرى معرفة السياق الذي أوجد الترجمة أو حدد الوظيفة المبتغاة من ورائها (غاية الترجمة)، وركز كذلك على مفهوم جودة الترجمة، حيث ذكر بأن العملية الترجمية لا تتوقف على النقل فحسب، بل تتعداه إلى مراجعة الترجمة وتقييم جودتها حتى تكون ملائمة لنص الانطلاق ومحققة للغاية المرجوة منها في لغة الوصول.

6.4. نموذج بـــيـــبـــي (Allison Beeby-Lonsdale)

حاولت بيبي في النموذج الذي اقترحته التركيز على الجوانب الأكثر أهمية في اكتساب المهارة الترجمية خاصة فيما تعلق بالترجمة بالخُلف، وتميز في هذا النموذج بين أربع مهارات.(Beeby-Lonsdale: 1996, 92) وهي:

- **المهارة النحوية:** التي تتضمن المعارف اللغوية اللازمة للفهم والتعبير عن الدلالة الحرفية للجمل في اللغة المترجم منها.

- **مهارة اجتماعية لغوية:** والتي تعنى بالمعارف اللازمة والسياقات الاجتماعية المختلقة التي توظف من أجل فهم وصياغة جمل مناسبة في سياقي الثقافتين المترجم ومنها وإليها.
- **المهارة الخطابية:** والتي تهدف إلى الوصول إلى انسجام شكلي واتساق معنوي بين النصوص على مختلف أنواعها في لغتي العمل.
- **مهارة النقل:** والتي تدرج مجال استراتيجيات التواصل والتي تسمح بنقل المعنى من لغة الانطلاق إلى لغة الوصول وتساعد في تحسين عملية التواصل أو تجاوز النقائص الموجودة فيها.

7.4. نموذج هورتادو (Amparo Hurtado Albir)

من جانبها تقترح هورتادو نموذجا مكونا من خمسة عناصر متعلقة بالمهارة (Orozco et Hurtado 2002 : 376)، وتولي أهمية خاصة للمكون المتعلق بالاستراتيجية، وتلخص هذه العناصر فيما يلي:

- **مهارة لسانية في اللغتين:** مهارة الفهم في لغة الانطلاق ومهارة التعبير في لغة الوصول.
- **مهارة خارج لسانية:** وتضم مجموع المعارف الموسوعية والثقافية والموضوعاتية
- **المهارة "النقلية أو الناقلة":** ويقصد بها المعرفة الصحيحة لكيفيات اختيار الطرائق الملائمة للترجمة، وفهم النص الأصلي، وإعادة التعبير عنه في لغة الوصول حسب غاية الترجمة وخصوصيات المتلقي، ناهيك عن معرفة الفصل بين اللغتين والثقافتين وعدم التداخل فيما بينهما إضافة إلى معرفة مواجهة النصوص على اختلافها وكيفية التعامل معها.

- **المهارة المهنية:** كما تسميها هورتادو "**أسلوب العمل**" وتقصد بها التمكن من التوثيق واستعمال التكنولوجيات الحديثة في البحث والترجمة وتكوين معرفة شاملة وكافية عن سوق العمل.

وتضيف أن المهارتين الأولى والثانية لا تتعلقا بصفة حصرية بالمترجم فقط، بل هي متعلقة بكل شخص يتحكم في لغتين أو أكثر وبأي شخص يمتلك معارف خارج لسانية دون أن يكون مترجما بالضرورة، أما المهارات الأخرى فترتبط ارتباطا وثيقا بالمعارف العملية والعملياتية للمترجم، وهي التي تحدد الفارق بين المهارة الترجمية والمهارة اللغوية العامة، ومنه يتم التمييز بين المترجم والمزدوج اللغة.

ومن بين أهم الكفايات التي ترتكز عليها هورتادو في تصنيفاتها هي **المهارة الاستراتيجية**، وهي المهارة الخامسة التي اقترحتها، والتي تعتبرها جوهر العمل الترجمي بخلاف المهارات الأربع الأخرى والتي تعتبرها جزء لا يتجزأ من السيرورة التكوينية للمترجم.

وتعرف هورتادو المهارة الاستراتيجية للمترجم على أنها مجموع المناهج والطرائق الواعية والفردية المستعملة من قبل المترجم لتجاوز المشاكل التي تعترضه خلال العملية الترجمية حسب مقتضياتها سواء كانت لسانية أم خارج لسانية (Orozco et Hurtado 2002 : 377)

8.4. نموذج بريساس ماريسا: Presas Marisa

طورت بريساس نموذجا للمهارة الترجمية بالاعتماد على مكونات تهتم بالفوارق الحاصلة في عملية التواصل، وتخص بالذكر بأنه يتعين على المترجم أخذ هذه الفوارق بعين الاعتبار ليتسنى له تحقيق ترجمة مقبولة (Orozco et Hurtado, 2002 : 379) كما انه ينبثق عن هذا النموذج مفهوم المهارة الترجمية على أساس التلقي، ومن ثمة إنتاج

النصوص ضمن أطر ذهنية محددة ترافقها مهارة منهجية، ودون إغفال مصدر كل ذلك والمتمثل في مجموعة من المهارات تسميها بريساس بمهارات سابقة للترجمة **Compétences pré-traductionnelles** وتقصد بذلك العناصر التالية:

- معرفة لغتي العمل والعناصر المكونة لهما
- المعارف الثقافية المتعلقة بكل لغة
- المعارف الموسوعية للواقع
- المعارف الموضوعاتية
- المعارف النظرية في الترجمة.

كما تعرف بريساس المهارات الفرعية المكونة للمهارات الترجمية انطلاقا من تصور تفصل فيه بين المعارف الابيستيمولوجية (مجموع النظريات) المكونة للمهارة اللغوية المزدوجة والمهارات العملياتية التي يتسم بها الفعل الترجمي والمتمثلة في مهارات أساسية ومهارات أخرى مرتبطة بها، إضافة إلى مهارات محيطة بالمهارات الأساسية (أساسية، مرتبطة، محيطة).

وتستطرد بريساس بوصفها أن هذه العناصر الثلاثة تشكل القاعدة الأساسية المكونة للمهارات قبل الترجمية وتحددها كما يلي: **(Presas, 1996 :225-232)**

- **المهارات الأساسية:** وهي كل ما تعلق بالعمليات النصية؛ مثل تلقي النص الأصلي من أجل ترجمته وما يقتضيه ذلك من تعرف، من لدن المترجم، على الفوارق بين اللغتين ومشاكل الترجمة وحصرها من جهة، ومن جهة أخرى، تشكيل نص الترجمة بكل ما تتضمنه هذه العملية من تحقيق أهداف النقل واستراتيجياته

للحصول على نص الوصول دون الإخلال باحترام عمليات الانتقال وتذليل الصعوبات، وبعبارة أخرى كل ما يتعلق بلغتي الانطلاق والوصول.

- **المهارات المرتبطة:** والتي تحيل إلى استخدام الوسائل واللجوء إلى الوسائط في عملية الترجمة بشكل عام، كتوظيف التقنيات الحديثة واللجوء إلى قواعد البيانات والمصطلحات والمعاجم الالكترونية.
- **المهارات المحيطة:** والمتعلقة باستعمال الوسائل الخاصة بالمترجم وتوظيفها ونذكر منها:

- القيام بتقدير الامكانيات الخاصة من أجل الوصول إلى عمل مقبول بالنظر إلى المعطيات المتضمنة في النص، والمصادر والوثائق المتاحة والوقت المخصص للترجمة.
- القدرة على تقييم واستعمال المعاجم ومصادر التوثيق مع إمكانية اكتساب المعارف اللازمة والكافية المتعلقة بموضوع جديد أو قليل التداول،
- كفاءة على تقييم الترجمات المرافقة (نصوص موازية) انطلاقا من معايير دقيقة.

وانطلاقا من هذا، يمكن تكوين تصور أشمل على العملية الترجمية في النصوص المتخصصة أين تكون المهارات المحيطة بالنص مهمة إلى حد بعيد وفيصلية فيما يخص نوعية الترجمة النهائية وجودتها، كون هذا النوع من النصوص يجمع بين المهارة اللغوية، والمهارات النصية، والمهارة في استعمال التكنولوجيات والوسائل ناهيك عن القدرة الفردية للمترجم في امتلاكه للكفاءة اللازمة وتوفره على المراجع والوقت واستغلال المصادر المصطلحية والإفادة من الترجمات الملحقة.

9.4 نموذج جيد هانسن (Gyde Hansen)

تصف هانسن المهارة الترجمية من خلال مجموعة من الخصائص العامة الواجب توفرها لدى المترجم الجيد وتورد قائلة:

> *« They (Translators) must possess an array of general abilities and special skills in the mother tongue and the foreign language: Namely talent, courage, self-awareness and independence, alertness, empathy, tolerance, open-mindedness, precision, creativity, the ability to select, judgment, responsibility and critical attitude »* **(Gyde, 1997 : 205)**

فهي تؤكد على ضرورة امتلاك المترجمين لنوعين من الكفاءات في اللغتين المترجم منها وإليها مثل المهارة والوعي بالذات والاستقلالية والعقل المنفتح على العالم والنظرة الناقدة.

وتفرق بذلك بين مهارات ومعارف ضمنية وأخرى صريحة، وتقصد بالضمنية المعارف غير الواعية والآلية، وبالمعارف الصريحة، أنها واعية. وفي النموذج الذي تقترحه هانسن، تجمع بين ثلاث مهارات مكونة من قدرات ومعارف **(Gyde 1997 : 207)**؛ أوردها فيما يلي:

- **مهارة النقـــل:** وهي نتاج لقدرتين؛ الأولى ضمنية والأخرى تصريحية، وتعرف الضمنية أنها القدرة على استخراج كل المعلومات الضرورية من النص الأصلي، وذلك وفق غايات مانح الترجمة وأهدافه بشكل يمكنه من تحقيق، في النص المنتج، نفس الغاية المبتغاة.

> *« The ability to extract the relevant information from a source text bearing in mind the commissioner's intentions and to produce the target text in such a way that the intended function is fulfilled »* **(Gyde, 1997 : 207)**

في حين تعتبر التصريحية على أنها مجموع المعارف الخارجية عن الترجمة ونظرياتها ومناهجها، والقدرة على اختيار الاستراتيجية الملائمة الواجب اتباعها من أجل معرفة العقبات التي تعترض المترجم وكيفية إيجاد حلول لها وتذليلها.

- **مهارة اجتماعية وثقافية ومثاقِفة:** وتتمثل كذلك في عاملين، ضمني وتصريحي، أما الضمني فترى أنه اجتماعي وثقافي مرتبط بفهم الإطار المرجعي والمعرفي الخاص بالمترجم، وكذلك الإطار المرجعي الخاص بمجتمعات أخرى على حد سواء. ويسمح ذلك بإدراك المعايير الثقافية للغتين والاختلافات الحاصلة بينها.
- **المهارة التواصلية:** وهي متكونة في نظر هانسن من مهارة براغماتية تداولية ومهارة لغوية، إذا يجب على المهارة اللغوية أن تكون في خدمة مقصدية النص وطالب الترجمة.

وتشترط هانسن في نموذجها وجوب أن يعمل المترجم على اكتساب كل هذه المهارات معا وبشكل متوازن، حتى تتكامل فيما بينها وتعمل على تطوير الكفاءة الفردية للمترجم وجعلها في مستوى مقبول من شأنه تمكين المترجم من التغلب على كل الصعوبات التي تعتريه أثناء عملية الترجمة.

10.4 نموذج حاتم وماسون (Basil Hatim et Ian Mason)

أكد حاتم وماسون على أن عملية الترجمة تنقسم إلى ثلاثة مراحل؛ تتمثل في سيرورة النص الأصلي والنقل ثم سيرورة النص المترجم، وقد اعتمدا في التأسيس لهذا التقسيم الذي انبثق منه نموذجهما على عنصر الكفاءة التواصلية التي جاء به ليـــل باكمان Lyle. F Bachman في كتـــابه Fundamental Considerations in language Testing, حيث يقترحان تنظيمها كما يلي: (Orozco et Amparo Hurtado 2002 : 376.)

- **سيرورة النص الأصلي:** وتقتضي التعرف على النص الأصلي؛ بمعنى معرفة جنسه ونوعه ونمطه ...الخ والمقامية (السجل اللغوي) حتى يتسنى التوصل إلى معرفة مقصدية النص وتحليل التنظيم النصي (الاتساق والانسجام) والحكم على الشحنة المعلوماتية وملاءمتها مع قارئ النص الأصلي.
- **النقـــل:** تكوين استراتيجية من أجل الفعالية والنجاعة والملاءمة لعملية التواصل مع غاية الترجمة، والتكليف بالترجمة ومتلقيها النهائي، بالإضافة إلى مراعاة الجانب الشكلي للترجمة.
- **سيرورة النص المترجم:** وتقتضي التعرف على النص المنتج، وذلك من خلال المحافظة على نفس جنس ونمط النص الأصلي ونوعه، وتحقيق نفس المقصدية والتنظيم النصي مع الابقاء على نفس الشحنات المعلوماتية وملاءمتها حسب مقتضيات متلقي الترجمة وحاجاته.

ولكن من منظور الممارسة الفعلية للترجمة، فهذه المراحل لا يمكن الفصل بينها بل تحدث بصفة متزامنة ومتداخلة فيما بينها بطريقة يمكن للمترجم أن يشتغل بها في آن واحد.

11.4. نموذج نيوبارت (A.Neubert)

يتضمن النموذج المقترح سبع محاور أساسية متعلقة بمهارة متخصصة ومهارة ترجمية تتحكم فيها المعايير التالية: (Neubert, 2000 : 07)

- **التعقيد:** حيث أن الترجمة نشاط معقد ويختلف عن باقي المهن التي توظف اللغات وتستعملها

- **عدم التجانس**: لأن الترجمة تقتضي تطوير مهارات تختلف عن بعضها جوهريا ولا يمكن إيجادها مجتمعة في أي مسار تكويني كان.
- **التقريب:** ويصف بها استحالة اطلاع المترجمين على جميع المعارف التي تكون موضوع الترجمة، وعليه، وجب على المترجم أن يكون على علاقة بتخصصات جديدة بصفة دائمة ومستمرة من خلال عمليات البحث التوثيقي للحصول على المعارف اللازمة لتحقيق الترجمة المطلوبة.
- **الاستعداد المستمر Open-endless** والذي يعني التعلم المتواصل أو حالة التأهب الدائمة؛ فاكتساب معارف جديدة يقتضي حضورا ذهنيا مستمرا للبحث عن المعلومات واكتسابها وتخزينها، إلا أنه يتعين على المترجم أن يحين معارفه ومعلوماته بالنظر إلى المستجدات البيبليوغرافية في مختلف المجالات.
- **الابـــــداع:** عامل مهم من أجل مواجهة مشاكل الترجمة
- **المقامية**: وهي القدرة على التأقلم مع وضعيات ترجمية متعددة مثل التكليف بالترجمة والغايات المتعلقة بها.
- **القدرة على التغيير**: وهو أمر لازم لمواجهة مهام الترجمة التي تكتسي مقاصد ووضعيات متغيرة بالنظر إلى الزمن المتاح (مقاصد الترجمة في كل فترة، المكان والزمان والمراجع المتوفرة ... الخ

ويؤكد نيوبرت على أن هذه العناصر السبعة متداخلة فيما بينها، ولكن في مواضع محددة، أي أمام تكليف فعلي بالترجمة دائما ما يكون التركيز على أحد هذه المحاور أكثر من غيرها. ونكلاصة يعرف نيوبرت الكفاءة الترجمية على أنها العنصر

المميز للترجمة.(Neubert 2000 : 09)، حيث يجعلها تختلف عن سائر النشاطات التواصلية الأخرى، وتتكون حسبه من خمس مكونات أساسية:

- كفاءة لغوية
- كفاءة نصية
- كفاءة موضوعاتية
- كفاءة ثقافية
- كفاءة النقل.

12.4. نموذج جون دوليل (Jean Delisle)

فقد اقترح دوليل خمس كفاءات ترجمية (Delisle, 1992 :42) أوردها على النحو التالي:

- **كفاءة لسانية:** وتتمثل في القدرة على فهم اللغة المترجم منها وامتلاك جودة في التعبير في اللغة المترجم إليها.
- **كفاءة ترجمية:** وتتمثل في استطاعة المترجم على اقتناص المعنى وكيفية تسلسل أفكاره وترتيبها في النص، ونقله دون المساس به أو تغييره في اللغة المترجم إليها، مع تفادي التداخلات الموجودة بين لغتي العمل.
- **كفاءة منهجية:** وهي امتلاك المترجم منهجية صحيحة في البحث التوثيقي حول موضوع معين وكيفية اكتساب مصطلحات متعلقة بمجال معين والقدرة على استيعابها.
- **كفاءة متخصصة:** وتعني قدرة المترجم على ترجمة نصوص تنتمي إلى تخصصات متعددة مثل الاقتصاد والإعلام الآلي والقانون.

- **كفاءة تقنية:** وتتعلق بما يستعمله المترجم من مختلف التقنيات المعينة في الترجمة مثل برامج معالجة النصوص وذخائر البيانات والمصطلحات وغيرها من الوسائل.

وقد اعتمد جون دوليل في وضعه لهذه الكفاءات على دراسة سابقة لرودا روبيرتس (Roberts Roda) التي قدمت نفس النموذج حيث اعتبرت أن الكفاءة اللغوية تتمثل في القدرة على فهم اللغة المترجم منها وفك رموزها ناهيك عن الكفاءة في إعادة صياغة ذلك المعنى في اللغة المترجم إليها؛ بينما النقل فيتمثل في مهارة المترجم في اقتناص المعنى المعبر عنه في النص ونقله والحفاظ على دلالاته.

أما فيما يخص الكفاءة المنهجية فتتمثل في تحكم المترجم في طرق البحث التوثيقي ومختلف العمليات التي من شأنها تمكينه من فهم المصطلحات واستيعاب المفاهيم الخاصة بكل ميدان. في حين تهدف الكفاءة المتخصصة إلى مساعدة المترجم على التعامل مع النصوص باختلاف تخصصاتها والمواضيع التي تعمل على نقلها، وأخيرا الكفاءة التقنية وتعني مدى تحكم المترجم في الوسائل التقنية المساعدة على التحرير والترجمة والبرمجيات الموضوعة لهذا الغرض.

وحصر دانييل غواداك (Daniel Gouadec) مسألة الكفاءة عند المترجم المحترف (Traducteur Professionnel) التي تعد أساسيات لابد من توفرها لديه، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- التحكم في لغة تحرير لغة المواد النصية المراد ترجمتها (كفاءة في التحليل والفهم)
- التحكم الكامل والتام في التعبير وإعادة الصياغة في اللغة المترجم إليها (كفاءة تعبيرية)

- التحكم في تقنيات الترجمة واستراتيجياتها (النقل والتحويل)
- التحكم في المفاهيم المتعلقة بالترجمة ومصطلحاتها (القدرة على إيجاد حلول للعقبات المصطلحية التي تعترض المترجم)
- التحكم في التعابير والصيغ الترجمية
- التحكم في طرق المراجعة وإعادة القراءة
- التحكم في مختلف طرق ومنهجيات البحث والتوثيق
- التحكم في المعارف التقنية العامة
- التحكم في وسائل المترجم (برمجيات التسيير والأعمال المكتبية).

وقادت هورتادو ألبير فريق عمل سمي « **PACTE** » وتعني مسار اكتساب الكفاءة الترجمية والتقييم (Processus d'acquisition de la compétence en traduction et évaluation) حيث قاموا بتحديد مفهوم الكفاءة بصفة دقيقة واصطلحوا على تسميتها "الكفاءة في الترجمة" (compétence en traduction/ compétence traductionnelle) وعرفت على النحو التالي:

> *« La compétence en traduction est le système sous-jacent de connaissance déclaratives et essentiellement opérationnelles nécessaires pour traduire »* **(Hurtado 2008 : 27).**

أخرج فريق البحث مسألة الكفاءة من كونه مركبا من المركبات العملية الترجمية، بل اعتبروه نظاما أساسيا كامنا يتألف من مهارات وكفاءات فرعية (**Sous compétences**) يوظف مختلف المعارف ولا سيما العملية منها التي تعد ضمن الكفاءات الخاصة (**spécifique**) الخاصة بالمحترف في أي ميدان كان بما فيها المترجم. فهذا النوع من الكفاءات تتميز بكونها معرفة خبيرة (**connaissance**

experte) لا تتوفر إلا عند المتخصص (المترجم) ولا يمتلكها مزدوج اللغة، ناهيك عن كونها معرفة عملية لا تكتسب إلا عن طريق الممارسة.

ولن يتحقق اكتساب هذه الكفاءة حسب ما توصل إليه فريق البحث **PACTE** إلا بالممارسة وعن طريق اجتماع كل الكفاءات الفرعية التي تشكل الكفاءة الترجمية **(Hurtado 2008 : 28)** وتؤكد هورتادو بأن الكفاءة الترجمية تتشكل من مركبات فرعية وعددها خمسة إصافة إلى مركب نفسي فيزيولوجي، وبمعنى آخر، فإن اجتماع هذه الكفاءات الفرعية هو الذي ينشئ الكفاءة الترجمية ويكونها.

وسنلخص في الجدولين التاليين الكفاءات الترجمية التي حددها فريق البحث المذكور وكيفية تحديدها ومكوناتها. **(Hurtado 2008 : 28, 29)**.

معارف عملياتية Connaissances opérationnelles	كفاءة فرعية مزدوجة اللغة Sous compétence bilingue	معرفة تداولية ولغوية اجتماعية
	كفاءة فرعية وظائفية S.C instrumentales	معرفة متعلقة باستعمال مصادر التوثيق وتكنولوجيا المعلومات
	كفاءة فرعية استراتيجية S.C stratégique	معارف متعلقة بنجاعة العملية الترجمية وتذليل العقبات وحلها
معارف تقريرية (ضمنية أو تصريحية) Connaissances déclaratives	كفاءة فرعية متعلقة بالمعارف في مجال الترجمة S.C en traduction	المبادئ والقواعد التي تحكم الترجمة وجوانبها المهنية
	كفاءة فرعية خارج لسانية S.C extralinguistique	معارف ثقافية مزدوجة، معلومات موسوعية وموضوعاتية)

جدول 1: الكفاءات الفرعية في الترجمة

أما فيما يخص المركبات النفسية الفيزيولوجية فهي تتضمن مكونات عرفانية (cognitive) إضافة إلى جوانب سلوكية باختلاف أنواعها وباختلاف الآليات النفسية الحركية.

	المركبات العرفانية Cognitives	الجوانب السلوكية Attitudes	الآليات الحركية النفسية Psychomoteur
المركبات النفسية الفيزيولوجية Composantes psychophysiologiques	- الذاكرة - التصورات - الانتباه - العاطفة	- الفضول الفكري والعلمي - المواظبة - الصرامة - الروح الناقدة - المعرفة - الثقة في النفس	- الابداع - التفكير المنطقي والعقلاني - التحليل - التركيب

وقد اقترح فريق البحث المذكور نموذجا للكفاءة الترجمية مكون من نظام من المعلومات والمعارف والقدرات والكفاءات الضرورية لكل عملية ترجمية. ويتم تحيين هذه الكفاءة وتطويرها تماشيا مع مقتضيات الوضعية والسياق اللذان يتطلبان القيام بالترجمة. النموذج المبين في الرسم البياني يتضمن ست كفاءات فرعية تتداخل فيما بينها وتترابط مشكلة الكفاءة الترجمية.

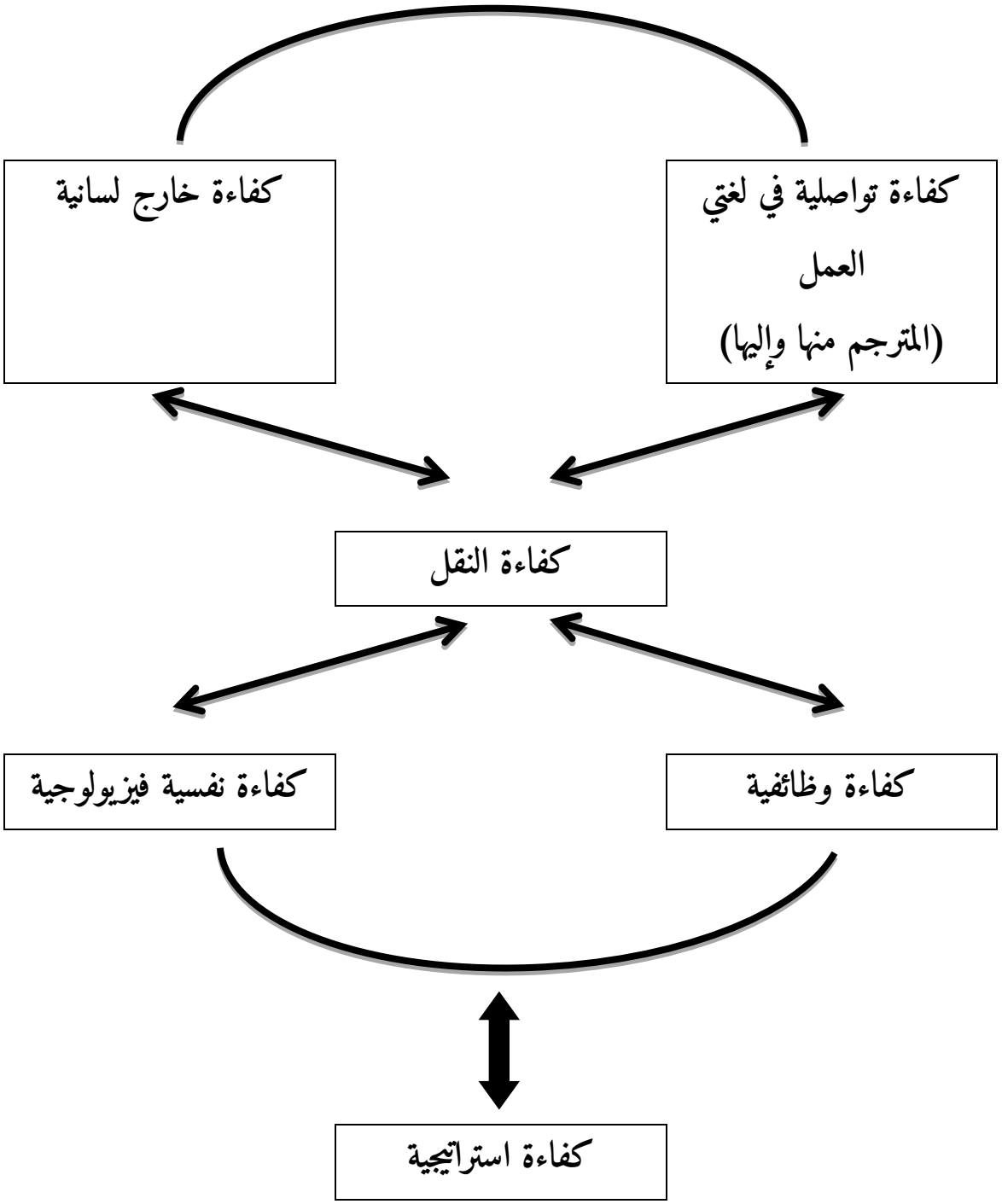

مخطط مكونات الكفاءة الترجمية

من خلال هذا المخطط، يتبين بأن كفاءة النقل تحتل مكانة مركزية حيث تشترك في تحقيقها كل الكفاءات الفرعية الأخرى وتساهم فيها. بينما تشكل

الكفاءة الاستراتيجية عنصرا مرتبطا بباقي الكفاءات الفرعية. ونستنتج أيضا من المخطط أن كل هذه الكفاءات الفرعية متداخلة فيما بينها حيث تقتضي الواحدة منها توفر الأخرى والعكس صحيح.

5.الكفاءة التداولية عند المترجم:

تعرف الكفاءة التداولية على أنها قدرة المتكلم على استعمال اللغة بصفة ناجعة بغية تحقيق غاية معينة وفي سياق محدد؛ فالسياق الذي يرد فيه الملفوظ مهم جدا في تحقيق الفهم وبلوغ الهدف المنشود من العملية التواصلية.

ولا تنحصر اللغة واستعمالها في البيان والتراكيب والدلالة، ولا يمكن فهم نص بمجرد الاعتماد على دراسة مكوناته اللغوية فحسب، بل يستدعي ذلك أيضا مستوى يدمج بين المستويين اللساني والوظيفي، وهذا المستوى كما اصطلح على تسميته يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) مستوى تداولية الأفعال والخطاب (مصدق، 2005: 126)، ما يعني الانتقال من الكفاية اللغوية المحضة إلى الكفاية التواصلية المطلوبة لدى الفرد لأجل استعمال اللغة.

وتضم الكفاءة التداولية مجموع المعارف التي يمتلكها مستعمل اللغة، وهي مكونات لا بد من اجتماعها لتحقيق الغاية من هذا الاستعمال، ووضع هيثم محمد مصطفى مخططا حاول من خلاله جمع مكونات هذه الكفاءة (هيثم مصطفى، 2012: 240)؛ وقسمها إلى توعين:

- كفاءة تواصلية: وتضم الفعل التواصلي والغرض منه (الأثر)
- كفاءة تخاطبية: وتتشكل من الدلالة في القصد (المرسل) والفاعلية في التقبل لدى المتلقي.

وتتكون الكفاءة التداولية من عناصر تسمى شروط التداول اللغوي (طه عبد الرحمان 2000: 38) ويسميها فان دايك بالملكات، ويصنفها إلى خمس أنواع (الشهري، 2004: 57)؛ وهي:

- الملكة اللغوية: ويقصد بها امتلاك لسان طبيعي، وتحصيل كامل لصيغه الصرفية وقواعده النحوية وأوجه دلالات ألفاظه وأساليبه في التعبير والتبليغ (طه 2000: 37)

ويتم اكتساب هذه الكفاءة عبر عدة عمليات معقدة ومترابطة فيما بينها، تمكن الفرد من اكتساب معرفة عملية للبنيات اللغوية المتنوعة وكيفية انتاجها، فالكفاءة اللغوية هي قدرة مستعمل اللغة الطبيعية أن ينتج ويؤول إنتاجا وتأويلا صحيحين عبارات لغوية ذات بيانات متنوعة جدا، ومعقدة جدا في كثير من المواقف التواصلية المختلفة (الشهري، 2004: 57). ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للمترجم، فهو مطالب بالاشتغال على نظامين لغويين مختلفين واستعمالهما استعمالا صحيحا، حتي يتمكن من فهم الرسالة الأصلية في سياقها ونقلها باللغة الأخرى في سياق مختلف.

وأجمع الدارسون في حقل الترجمة على الأهمية البالغة التي تكتسيها الكفاءة اللغوية، كونها عنصرا أساسيا لأي عملية ترجمية، إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بها لوحدها، بل يحتاج المترجم لأداء مهمته على الوجه المطلوب إلى قدرات أخرى يستخدمها لتكوين رصيد معرفي يسمح له بفهم النصوص وتأويلها ومن ثمة نقلها؛ وهذه الملكة تسمى "الملكة المعرفية"

- الملكة المعرفية: تكمن في الانسان قوى جسدية وعقلية ووجدانية، وتفاعل هذه المكونات الثلاث يشكل ما اصطلح على تسميته "المعرفة"، والتي هي مجموعة من المعاني والمفاهيم والمعتقدات والأحكام والتصورات الفكرية التي تتشكل لدى الانسان

نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به. (عبد الباسط 1971: 18). وحسب تشومسكي، فإن اكتساب المعارف يكون عبر قدرات كامنة في الانسان كالتفكير والتحليل والتجريب وكيفية تنظيمها (تشومسكي، 1990: 12).

- الملكة الادراكية: الإدراك هو العملية الرئيسة التي يتم من خلالها تمثل المحيط الخارجي وفهم المعاني الخاصة به، وبواسطته يتصل الانسان ببيئته الخارجية المحيطة به، فإدراك المحيط واشتقاق معارف من هذا الادراك، واستعمال هذه المعارف في انتاج عبارات لغوية وتأويلها (بن ظافر الشهري، 2004، 57). ويرتبط الادراك باللغة ارتباطا وثيقا، فاللغة هي الحامل الأساسي للفكر الذي وظيفته الإدراك.
- الملكة المنطقية: هي القدرة على استنتاج معارف أخرى بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق. والملكة المنطقية عنصر من عناصر الكفاءة التداولية، فمن خلالها يستطيع المترجم فهم النص وتأويله تأويلا منطقيا صحيحا.

ولا تتحقق الكفاءة التداولية للمترجم في معزل عن محيطه الاجتماعي الذي تتفاعل فيه الملكات السابقة.

- الملكة الاجتماعية: تعرف بأنها القدرة على توظيف الأعراف الاجتماعية لإنجاز التأثير المرغوب في موقف اجتماعي (الدخيل 2014 : 19) وتعني مدى ملاءمة السلوك الفردي، كإنتاج خطاب مثلا، والسياق الاجتماعي الذي يحكمه.

ويتعين على المترجم أن يكون ملما بكل السياقات الاجتماعية المحيطة بالنص المراد ترجمته بغية فهم وتأويل القوالب اللغوية ضمن الظروف الاجتماعية التي وردت فيها.

وللاستجابة لكل هذه الرهانات التي تفرضها الترجمة وتكوين مترجم كفء تتوفر فيه مجموع الكفاءات التي تشكل مقومات يرتكز عليها عمله، مترجم يحسن التصرف وقادر على التكيف مع مقتضيات السوق العالمي للترجمة الذي يعرف تغيرا دائما ومستمرا.
وتتعدد الوسائل التي من شأنها مساعدة المترجم على اكتساب هذه المهارات وتصقلها بصفة مستمرة، ولعل من أبرز الوسائل التي تستعمل على الصعيدين التعليمي والحرفي، نجد الجذاذة التوثيقية الترجمية التي نعتبرها وسيلة متاحة للعمل بها وتوظيفها.

يمكن اعتباره الجذاذة التوثيقية مكونا من مكونات عملية تعليمية الترجمة، فهي تنمي لدى المترجم مهارة تقنية وحرفية يوظفها خلال القيام بمهامه في وضعيات حقيقية بطريقة منهجية وواعية.

« Développer un savoir-faire par une réflexion sur des situations concrètes de traduction ou de rédaction » **(Delisle : 1980 :17)**

الفصل الرابع

مقترح لجذاذة الترجمية

يعتمد عمل المترجم على وسائل عديدة وكفاءات مختلفة، وقد قمنا بعرض مختلف أنواع الكفاءات في الفصل السابق ونماذج مقترحة لاكتسابها وتسخيرها خدمة للمترجم، حيث بدونها لا تقوم قائمة لأي عملية ترجمية ولا يمكن للمترجم أن يؤدي مهمته على أتم وجه، وتعد هذه الكفاءات مكتسبات أساسية وضرورية لأي مترجم قبل أن ينتقل إلى ممارسة أي عملية ترجمية.

ويبقى اقتصار المترجم على هذه الكفاءة لوحدها غير كاف عندما يتعلق الأمر بترجمة نصوص متخصصة، فهذا النوع من الترجمة يقتضي امتلاك أدوات معرفية تساعده على وضع استراتيجية ترجمية مناسبة تماشى وطبيعة النص، وكذا السياقات المختلفة التي أوجدت من أجلها هذه الترجمة، وتعد هذه الكفاءات مكملة للكفاءات السابقة ومدعمة لها ويمكن تسميتها كفاءات خاصة (compétences spécifiques) توظف في سياقات خاصة ووضعيات تواصلية محددة.

1. الكفاءات الخاصة (compétences spécifiques)

1.1. الكفاءة الموسوعية: وتتمثل في الزخم الكبير من المعلومات المشكلة للسياق العام للنص المراد ترجمته، وتشتمل هذه المعلومات على المعارف والمعتقدات والقيم الممنوحة للعالم الخارجي. (حبيب ابراهيم خليلي، 1998 : 127) ويكون المترجم هذا المخزون المعرفي من خلال قراءاته ودراساته وخبراته، نظرية كانت أم عملية، التي قام بها أو اكتسبها في المجال المعرفي المتخصص.

2.1. الكفاءة التداولية: ولتحقيق ذلك يعمل المترجم على تطوير حس تجاه القيم التداولية للمصطلحات، فهو يتعامل غالبا مع تسميات متعددة، فعليه أن ينمي لديه حاسة تجاه المضمون الإيحائي والدلالي للمصطلحات أو بالأحرى ما هي المعاني التي

تعبر عنها هذه المصطلحات من منظور منتجيها أو مستعمليها (أصحاب الميادين التي تنتمي لها هذه المصطلحات) وتعبر فاليري دولافين بقولها:

> *« Parler de centre de stockage ou poubelle nucléaire, d'érythème cutané ou de rougeur de la peau, relèvent de dynamiques de discours divergentes à relier à des conditions de production, de circulation et de réception particulière »*
> **(Delavigne 2003 : 88)**

يقوم المترجم في هذه الحالة بدراسة المعاني والدلالات ضمن سياقاتها التداولية، تحقيقا للتواصل بين أصحاب الميدان، وضمن وضعيات تواصلية محددة وسياقات معينة.

3.1. الكفاءة المصطلحية: والتي نعتبرها أهم كفاءة في التعامل مع مختلف المجالات المعرفية، والتي تكون ذات أهمية قصوى في العمل في مجال التخصص (الترجمة المتخصصة). وتتمثل في القدرة على التصرف الذي يقتضي تسخير محمول معرفي وانتظامه بطريقة تجعل من السهل على المترجم التحكم في البنى المفاهيمية لمجال معين والقدرة على تذليل العقبات المصطلحية التي تواجهه في ممارسته للترجمة المتخصصة.

2.اكتساب المهارة المصطلحية لدى المترجم:

تهدف المصطلحية إلى تحديد العلاقة القائمة بين المصطلح ومفهومه، وتبيان كيفية انتظام هذه العلاقات والمبادئ التي تحكمها داخل مجال معرفي معين، كما تهتم كذلك بجمع البيانات والمعطيات المصطلحية وتنظيمها (المصطلح، تعريفه، معانيه، السياقات التي يرد ضمنها، المعاني القريبة أو المرادفة، المكافئات في اللغات الأخرى...الخ)

وينتج عن هذه العمليات وضع المسارد وقواعد البيانات المصطلحية والمعاجم. فالمبادئ النظرية التي تستعملها المصطلحية ضرورية للسير الحسن لعمل المترجم، فهي

تسهل عليه الوصول إلى المعلومة المصطلحية وتمكنه من التحكم في البنى المفاهيمية لمجال معين، مما يثري رصيده المعرفي والمصطلحي في هذا المجال (المحمول المعرفي: Bagage cognitif).

ويعد التحكم في هذه البنى المفاهيمية حجر الزاوية بالنسبة للمترجم المتخصص، فهو مطالب بالإلمام بمصطلحات ميدان معين ومفاهيمه إضافة إلى سعة اطلاعه عليه. وتشتمل الكفاءة المصطلحية أيضا على اكتساب المترجم القدرة على تطوير استراتيجيات متعددة تجعله يتوصل في الوقت الملائم وبالطريقة المثلى إلى تحديد طبيعة المشاكل المصطلحية التي تعترض سبيل الترجمة وكيفية إيجاد السبل الكفيلة بحلحلتها.

وقد يجد المترجم نفسه أمام عقبات عليه أن يتجاوزها بطريقة أسرع حتى لا يتأخر في إنجاز العمل المطلوب منه وفي الزمن المحدد لذلك، وهذا ما يستدعي منه أن يقوم بعمليات بحث مخصصة أو مدققة، وذلك عن طريق التحديد الدقيق للمشكل المصطلحي، إضافة إلى تحديد الوثائق المتخصصة المتعلقة مباشرة بالمجال المعالج والتي تتوفر لديه.

ولن يحل المترجم محل المصطلحي في عمله، بل يقوم ما يسمى بأعمال مصطلحية مدققة ومخصصة (terminologie ponctuelle)، حيث يقتصر عمله في البحث عن معنى المصطلح وإيحاءاته على مستوى الممارسة.

> *« La terminologie ponctuelle porte sur la recherche du sens d'un terme, du terme correspondant à un concept, d'attestation d'un terme ou d'un équivalent »* **(Godbout et Vachon-L'Heureux 1990 : 17)**

ويستعمل هذا النوع من البحث من طرف المترجمين بغرض تلبية حاجة دقيقة ومحددة وأحيانا لمرة واحدة، فهي تستجيب لضرورة مستعجلة ومحددة في الزمن. (Lacroix, 2010 :29)

ولهذا الغرض، يقوم المترجم بعملية تقصي لمجموعة من المصطلحات التي تنتمي إلى ميدان معين من ميادين التخصص من أجل الاستجابة لحاجة فورية لديه. وغالبا ما تمثل هذه الحاجات الفورية في المشاكل المصطلحية التي تعترض سبيله والتي يجب عليه ان يعالجها بصفة سريعة وفعالة، فإما أن تكون مصطلحا غامضا وغير معروف لديه أو تعبيرا اصطلاحيا أو حتى تسمية رسمية معتمدة لا يمكن إيجادها في القواميس وقواعد البيانات المصطلحية.

وحتى يقوم المترجم بهذه العملية (البحث المخصص)، وجب عليه مراعاة عامل الزمن المخصص لهذا البحث، ولأجل ذلك وجب عليه اتباع الطريقة التالية: (يعاد النظر في الصياغة) (Recommandations relatives à la terminologie 2002 : 46.)

- التحديد الدقيق للمشكل المصطلحي عن طريق معرفة مصدر النص الأصلي، متلقي الترجمة، نوع النص وطبيعته، (ميدان النص والميادين الفرعية إن وجدت) حتى تكون عملية البحث موجهة بصفة دقيقة وتفادي إضاعة الوقت.
- التركيز في البحث على الوثائق العلمية والتقنية ذات الصلة المباشرة بالميدان الذي ينتمي إليه النص.
- وإن امكن الاتصال مباشرة بالمصالح المختصة للحصول على المعلومات الضرورية واللازمة.
- تحديد مجال المصطلح في اللغة المترجم منها

ولا تكمن عملية البحث المصطلحي المخصص (الدقيق) في البحث عن مصطلح في قاموس مزدوج اللغة من أجل إيجاد مقابل له، بل تتطلب تحليلا معمقا لأنظمة المفاهيم، ناهيك عن معرفة كيفية توظيفها من طرف أصحاب التخصص أو المجال الذي ينتمي إليه المصطلح المعني بالبحث، ومعرفة السياقات المختلفة التي يرد ضمنها، إضافة إلى كل ما يوحي إليه هذا المصطلح من معاني وطرق التعبير في مجال الاستعمال.

وقد تفتقد هذه العملية (البحث المصطلحي المخصص) من وجهات نظر متعددة، إلى الصرامة العلمية التي تمتاز بها عمليات وضع المصطلح، فهي غالبا ما تقدم نتائج غير كافية، بحكم منهجيتها وكذلك الزمن المخصص لهذه العملية، فهي لا تسمح للمترجم بالتعمق أكثر في المجال الذي ينتمي إليه المفهوم محل البحث، وعدم القدرة على تحديد مختلف السياقات التي يوظف فيها؛ فعلى سبيل المثال فإن تسمية الهيئات القضائية في مختلف الدول يطرح معضلة كبيرة بالنسبة للمترجم، فيتعذر عليه أحيانا ترجمتها بطريقة صحيحة إذا لم تكن هناك دراسة معمقة للأنظمة القضائية سواء في اللغة المترجم منها وإليها.

صحيح أن عملية البحث المخصص لا تعطي نتائج جد دقيقة، ولا يمكن اعتماد المصطلحات المتوصل إليها أو إدراجها مباشرة في منظومة المصطلحات دون أن يخضع لمراقبة الهيئات المتخصصة، ولكن يبقى من المهم حفظ هذه البيانات المصطلحية ومختلف النتائج المتوصل إليها على بطاقات يمكن الاستفادة منها في وقت لاحق.

إن اكتساب المترجم للكفاءة المصطلحية في جوانبها النظرية مسألة ضرورية لابد من تدعيمها بالمعارف المصطلحية التطبيقية، فيجب أن يكون لديه طريقة عمل واضحة مبنية على أسس علمية صحيحة، ومسار فكري واضح المعالم يسمح له بإيجاد حلول للصعوبات التي تعتريه أثناء ممارسته للترجمة وتذليلها.

وحتى لا تبقى هذه الخبرات والأعمال التي قام بها المترجم حبيسة الأدبيات النظرية، ولتعم الفائدة من استعمالها، كان لزاما إيجاد طرق لتجسيدها على مستوى الممارسة الفعلية أثناء العملية الترجمية، عن طريق وسائل وأدوات تكرس ما تم التوصل إليه في الجوانب النظرية من أجل تجسيد استراتيجية ترجمية متكاملة ترتكز على مبادئ نظرية صحيحة وتعتمد قواعد إجرائية واضحة.

إذا كانت أدوات الترجمة عديدة ومتنوعة، فإن طبيعة المشكلة أو العقبة التي تعتري سبيل المترجم، هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة الأدوات التي يتعين عليه تسخيرها في إنجاز عمله وإتمامه، كما أن براعة المترجم وعبقريته تؤديان دورا هاما في تحديد كيفية توظيف هذه الأدوات. فالمترجم يضع نظاما خاصا به يسجل به كل ما توصل إليه أثناء ممارسة عمله، ويقوم بجرد كل ما حصل عليه من ساعات البحث. ويعد نظام وضع الجذاذة من الوسائل المتبعة في جمع المعلومة، فهذه الطريقة هي أكثر ضبطا ودقة، وأيسر في التصنيف، وأنفع لدى استعمال المعلومات، وأبقى في إمكان الرجوع إليها، وأجدى في إمكان الاستفادة منها في مجال آخر عند اللزوم. (سامر فاضل عبد الكاظم جاسم، نظام التعليم الالكتروني 2012/04/17)

3. تعريف الجذاذة:

1.3. لغة: عرف قاموس اللغة العربية "الجذاذة" وجمعها جذاذات وجُذاذ، وأصلها جذذ، والجذ، كسر الشيء الصلب، وجذذت الشيء كسرته وقطعته، والجذاذة ورقة صغيرة تقيد فيها المعلومات للحفظ والترتيب، والجمع جُذاذ أو جُذاذات.

واصطلاحا، تعد الجذاذة (البطاقة) مستودعا لبعض المعلومات التي يمكن تصنيفها أو تخزينها أو تحيينها أو حتى استبدالها أو تعويضها.

4.أنواع الجذاذات:

1.4. جذاذات بحثية (fiche de recherche): وهي آلية من آليات جمع المادة العلمية على اختلاف أنواعها، وتوظف في تنظيم المادة العلمية وتصنيفها وفق طريقة تمكن الباحث من الاعتماد عليها والرجوع إليها متى شاء، وفي أي مرحلة من مراحل البحث. وتكون على شكل بطاقات توضع لهذا الغرض وتقسم إلى أبواب وفصول وتدون فيها المادة العلمية حسب كل جزء من أجزاء البحث. (د. يحي سعد، www.drasah.com 2021)

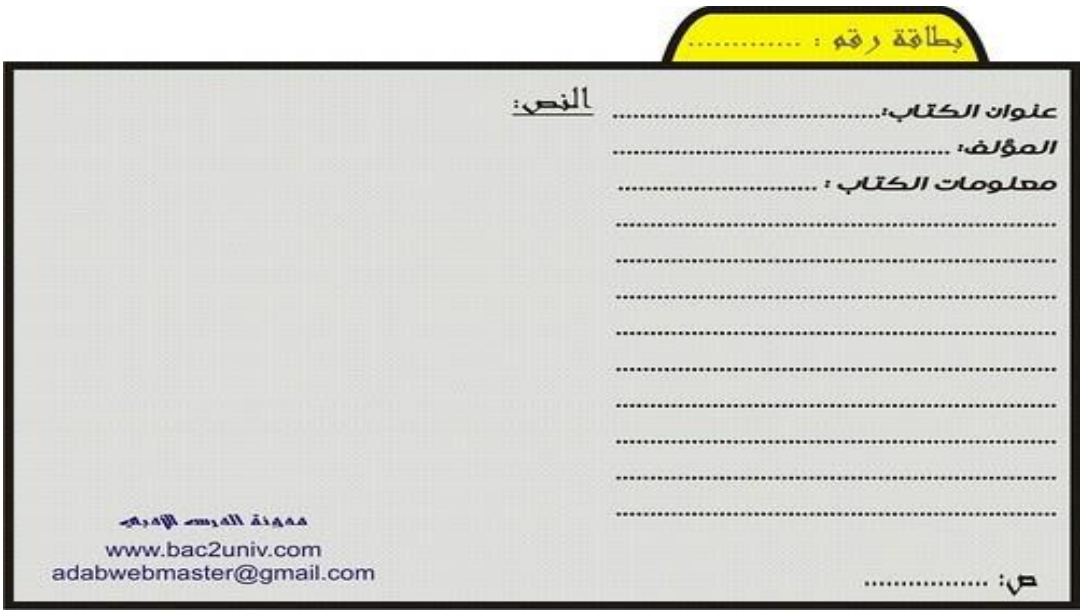

جذاذة بحثية

وتدون المادة بالنقل الحرفي أو بالاختصار أو بالتلخيص. أما إذا كان التدوين بالنقل الحرفي، فينبغي أن يكون النقل دقيقا وافيا لأنه هو الذي سيكون مصدرا للباحث؛ ينقل منه، ويحلل منه، ويستنبط في ضوئه، ولن يرجع إلى المصدر المنقول منه. وأما إذا كان التدوين بالاختصار، فإنه ينبغي مراعاة عدم إغفال في هذا الاختصار ما يجب ذكره. وأما إذا كان التدوين بالتلخيص، أي بجمع الأفكار والتعبير عنها بأسلوب آخر، فينبغي التركيز في جمع هذه الأفكار على الدقة في التعبير عنها كما أرادها المؤلف. ومع أن الباحثين يرون أن التدوين يأتي على هذه الأنواع الثلاثة، فالأفضل دائما النوع الأول منها وهو النقل الحرفي، ويمكن أن يرد التدوين بالاختصار، لكن على هيئة حذف ما هو ليس بمطلوب في موضوع الباحث، ويوضع مكانه نقط لا تقل عن الثلاث، وذلك دليل على أن في النص شيئا محذوفا .(طالبي: 2019.)

2.4. **جذاذات مصطلحية أو اصطلاحية(fiche terminologique):** وثيقة تدرج فيها، حسب ترتيب مضبوط، المعلومات المنتقاة أثناء دراسة مصطلح ما، مثل المصادر والسياقات والتعريفات وعلامات الاستعمال ورموز الميدان إضافة إلى ذكر البدائل والمختصرات ... الخ. (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات 2002، 1574).

كما ترد في شكل سهل وبسيط تتضمن معلومات وبيانات تسمح من معرفة المحتوى المفاهيمي لمصطلح ما، من أجل الإستجابة لمتطلبات تعبيرية لدى مستعملي اللغة. وعرفها روبير دوبوك كما يلي:

> *« La fiche terminologique est un document qui contient, sous une forme facilement accessible et repérable, des renseignements permettant d'identifier le contenu notionnel d'un terme et d'en attester l'usage en vue de répondre aux besoins d'expression de l'usager »* (**Dubuc 1980 : 43)**

ويربط دوبوك هذه الأهمية بما تنطوي عليه الجذاذات من المعلومات، والخطوات التي ينبغي أن تتبع في عملية تجميع هذه المعلومات، لأن الوقت الذي تستغرقه تلك الخطوات هامة في ذاتها، فبعض المعلومات في تطور مستمر وبالتالي فهي تحتمل مراجعات وتحيين مستمرين من غير الممكن إيرادها جميعا في الجذاذة ذاتها.

ويخضع وضع الجذاذة إلى معايير متعددة وضعها المنظرون والباحثون في هذا المجال، واعتمدتها مختلف الهيئات كهيئات التقييس (ISO-AFNOR)، إضافة إلى مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية التي تعمل على وضع المصطلحات وصناعة المعاجم، وتسهر على توحيد هذه المنتجات المصطلحية ونشر استعمالها، وقد عرفت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) الجذاذة المصطلحية على النحو التالي:

« *Ensemble structuré de données terminologiques relatives à une notion* » **www.iso.org/standard/5591.**

فالجذاذة المصطلحية هي أداة تلخيص وتنظيم للبيانات المتعلقة بالمصطلح، تخضع لمعايير محددة في إعدادها، ولا سيما صحة البيانات ودقتها وجدتها، فيقوم الباحث أو المصطلحي باختيار، من جميع الملفات، التعريف الذي يصف المفهوم أحسن وصف وأوجزه، ومن ثم يتم إدراج المعلومات في البطاقة وفقا لدليل إعداد البطاقات المصطلحية التي تتبع في بناء قاعدة البيانات كلها، ويختلف شكل البطاقات المصطلحية ومحتوياتها تبعا للغرض منها ونوعية قاعدة البيانات التي ستوظف فيها. **(يوسف مقران، 2011).**

وتتميز المعلومات المخزنة في هذه البطاقات بخصوصيات ناتجة عن طبيعة الحقائق الخارجية التي توحي إليها المادة اللغوية المرتبطة بها، وكذا الأهداف المتوخاة من

إنجازها، فلا تقتصر على حشد المعلومات المتعلقة بتلك المادة فحسب، بل تتعداه إلى معرفة كيفية توظيف هذه المادة على المستوى العملي في المجال الذي أنتجت فيه. فلا يتلخص العمل المصطلحي في عملية جرد المصطلحات وتجميعها وتصنيفها، بل يتعدى ذلك إلى وجوب ربط هذه المصطلحات بتوظيف اللغة في وضعيات مختلفة وحقيقية.

وتخصص الجذاذة المصطلحية لمفهوم واحد، فهي تشكل بطاقة بيانات للمفهوم، كما تتضمن معطيات مصطلحية متعلقة بذلك المفهوم إضافة إلى مختلف تعريفاته، ناهيك عن اشتمالها على بيانات إضافية ذات صلة بطريقة عمل الجذاذة وتسييرها وكيفية حفظها. ويعتمد في وضع هذه الجذاذات على مبدأ أساسي وهو وحدة المفهوم ووحدة المصطلح؛ بمعنى مفهوم واحد لكل مصطلح ومصطلح واحد لكل مفهوم.

1.2.4. أنواع الجذاذات المصطلحية

يوجد أنواع كثيرة وانماط مختلفة للجذاذة المصطلحية، ويعود هذا التعدد إلى معايير تصنيف وهي:

- **حسب الهيئة المصدرة لها:** كثيرة هي الهيئات التي تعنى بالعمل المصطلحي وإنتاج هذه الجذاذات، فنجد هيئات حكومية أو دولية مثل المنظمة العالمية للتقييس، الوكالة الفرنسية للتقييس، المؤسسات الجامعية مثل جامعة باريس 3 وباريس 7، المجلس الأوربي، حيث اقترحت كل واحدة من هذه الهيئات نموذجا من نماذج الجذاذات المصطلحية وعملت على نشر استعماله.

- **حسب وجهتها:** فنجد جذاذات مصطلحية موجهة للغويين والمصطلحيين وأخرى موجهة للمترجمين والتراجمة ونوع آخر يسمى جذاذة مصطلحية عامة، نجده موجهة لعامة الناس. **(Georgeta 2008 : 107)** ,
- **حسب اللغات المستعملة:** وهذا باختلاف اللغات التي تشتغل عليها؛ فمنها ما يتضمن لغة احدة وتسمى جذاذة مصطلحية أحادية اللغة (Fiche terminologique unilingue) أخرى ثنائية اللغة (Fiche terminologique bilingue)، ونعرض فيما يلي مثالين عن جذاذتين مصطلحيتين، الأولى أحادية اللغة والثانية مزدوجة؛

- **جذاذة مصطلحية أحادية اللغة:**

هذا النموذج اقترحه روبير دوبوك (Robert Dubuc) في مؤلفه Manuel pratique de terminologie, حيث تتكون هذه الجذاذات من تسع خانات، كل واحدة منها تدون فيها معلومات خاصة بالمصطلح؛ ويمكن تلخيصها كالتالي:

الخانة رقم 01: وتسجل بها الوحدة المصطلحية محل الجذاذة وتسمى باللغة الفرنسية (terme vedette).

الخانة رقم 02: ويكتب بها رمز الوثيقة مصدر المعلومة المصطلحية مع ذكر الصفحة بالتحديد.

الخانة رقم 03: يسجل بها تاريخ نشر المصدر المذكور في الخانة رقم 02.

الخانة رقم 04: تبين فيها علامات التداول، ويقصد بها العلامات الجغرافية أو الدلالية أو اللسانية الاجتماعية، فمثلا علامة "ANGL" تعني أن هذا المصطلح مقترض من اللغة الإنجليزية (anglicisme) أو "NEO"معناه مصطلح مستحدث (néologisme)... الخ.

الخانة رقم 05: تضم المعطيات النحوية

الخانة رقم 06: تخصص لتقديم التعريف، حيث يتم إيراد كل ما يصف المصطلح وما يميزه عن المصطلحات الأخرى في نفس النظام المفاهيمي (Quesnel et Al, Boutin 1990 :27)

الخانة رقم 07: العناصر الدالة والمميزة للسياق، ويعني ذلك المحيط اللساني أو البيئة اللسانية للمصطلح ضمن الملفوظ الذي ورد فيه، وتنطوي على عناصر دالة على المفهوم.

الخانة رقم 08: تقدم المجالات المختلفة التي يستعمل فيها المصطلح أو الوحدة المصطلحية محل الجذاذة.

الخانة رقم 09: تخصص للمرادفات المثبتة من طرف السياق الوارد في الخانة رقم 06 (يجب وضع إحالة إلى الجذاذة التي تتضمن كل مرادف من المرادفات المذكورة).

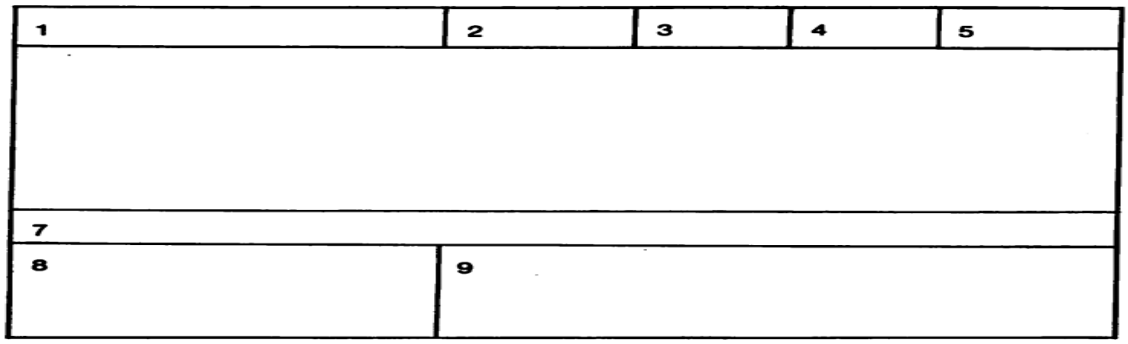

جذاذة مصطلحية أحادية اللغة

يتبين لنا من خلال المعطيات التي توضع في الخانات المختلفة بأن وضع الجذاذة يكون نتاج عملية تحليل معقدة، فهي وسيلة تحليلية تشتمل على معطيات مصنفة ومثبتة (مصطلح، تعريفاته، سياقات، أمثلة الاستعمال، آراء المتخصصين والمصطلحيين)، فهي وثيقة تسمح بتحديد المحتوى المفاهيمي لمصطلح ما والمصادقة

على طرق تداوله استجابة لاحتياجات تعبيرية لدى مستعمليه. (دوبوك: 2002). والقول بأنها وثيقة يستلزم أنها تتكون من جزءين رئيسين، حامل ومحمول (contenu/contenant)، فالحامل هو الشكل الخارجي والفيزيائي للجذاذة، بينما المحمول هو المضامين المفاهيمية والمعطيات المتعلقة بالمصطلح.

وتعتمد الجذاذة المصطلحية في شكلها على مواضعات اعتمد عليها صانعوها، وأولها هو المقاسات، فتوجد ثمة مقاسات مشهورة ومتداولة بصفة كبيرة وهي (21.5×27.9، 10×15، 7.6×12.7) ويتم اختيار هذه المقاسات بشكل يجعل من استعمال الجذاذة وتداولها مسألة سهلة، إضافة إلى القدرة على حفظها وتخزينها قصد الرجوع إليها عند الضرورة. وتفرض هذه المقاسات على واضعيها ألا يوردوا في الجذاذة إلا المعلومات الأساسية والضرورية، كما يمكن اللجوء إلى الانقاص من حجم المعلومة واختزالها تفاديا لذكر المعطيات الزائدة، التي يمكن ان تثقل الجذاذة وتحملها اكثر مما تستدعيه، وبالتالي يتعذر استغلالها بشكل أفضل وأسهل.

- جذاذة مصطلحية مزدوجة اللغة

نعرض فيما يلي نموذجا لجذاذة مصطلحية مزدوجة اللغة اعتمد عليه كثير من الدارسين والمصطلحين مع القيام ببعض التعديلات كإضافة بيانات جديدة أو حذف بعض منها، وقد وضع هذا النموذج "بنك المصطلحات لجامعة مونتريال" (la banque de terminologie de l'université de Montréal) **(Dubuc, 1980:46)** وينقسم إلى جزءين أساسيين: جزء يتضمن المصطلح في اللغة الأولى، وآخر ما يكافئه في اللغة الثانية. وتتكون مما يلي:

الخانة رقم 01: تضم المصطلح أو الوحدة المصطلحية الأساسية للجذاذة والذي يشكل مدخلا لها.

الخانة رقم 02: مصدر المعلومة ويكتب على شكل رمز من خمس حروف: يمكن أن تكون الحروف الأولى من اسم المؤلف وحروف من عنوان المرجع.

الخانة رقم 03: تاريخ نشر مصدر المصطلح في اللغة الأولى، إذا كان للمصطلح الأصلي تواترات ومرادفات فلابد من الإشارة إلى مصادرها.

الخانة رقم 04: الإطار المرجعي للمصطلح في اللغة الأولى، ويعني ذلك ذكر السياق الذي ورد فيه هذا المصطلح مع الإشارة إلى مصدره، كما تتضمن أيضا المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح والميادين الفرعية التي تشترك في استعماله (Auger/Rousseau, 1978 : 32)

الخانة رقم 05: تكتب فيها المعطيات النحوية (اسم، فعل، صفة، جمع، مفرد ...الخ)

الخانة رقم 06: علامات التداول.

الخانة رقم 07: تعريف المصطلح ومفهومه في اللغة الأولى، إضافة إلى رمز يوحي إلى مصدر التعريف أو المفهوم (ذكر المؤلف، تاريخ النشر والصفحة)

الخانة رقم 08: السياق الذي ورد فيه المصطلح في اللغة رقم 01.

الخانة رقم 09: ملاحظات متعلقة بالمصطلح في اللغة الأولى، وتتمثل في تعليقات موجهة للقراء، تكون متبوعة برمز يشير إلى مصدر التعريف.

وعند هذا المستوى يتوقف العمل على المصطلح ومعطياته في اللغة الأولى يتم الانتقال إلى العمل في اللغة الثانية والتي تقتصر على كتابة نفس المعطيات المذكورة سابقا

ولكن في اللغة الثانية. (مجرد ترجمة للجزء الوارد في اللغة الأولى مع إعطاء مكافئ للمصطلح).

1- term in English synonym (if relevant)	2- context source (five letter code) coded synonym context source (if relevant)	3- context year synonym context year (if relevant)	4- context page number synonym context page number (if relevant)	5- grammatical markers (if relevant)	6- usage and logic markers (if relevant)
7- definition with five-letter coded source, its year of publication and its page number					
8- context synonym context (if relevant)					
9- remark (if relevant) with five-letter coded source, its year of publication and its page number					
10- terme en français synonyme (lorsque c'est pertinent)	11- source du contexte (code de cinq lettres) source codée du contexte synonymique (lorsque c'est pertinent)	12- année du contexte année du contexte synonymique (lorsque c'est pertinent)	13- numéro de page du contexte numéro de page du contexte synonymique (lorsque c'est pertinent)	14- marques grammaticales (lorsque c'est pertinent)	15- marques d'usage et de logique (lorsque c'est pertinent)
16- définition avec source de cinq lettres, son année de publication et son numéro de page					
17- contexte contexte synonymique (lorsque c'est pertinent)					
18- remarque (lorsque c'est pertinent) avec source de cinq lettres, son année de publication et son numéro de page					
19- domaine	20- sous-domaine	21- initiales avec date (AAAA-MM-JJ)	22- TOUJOURS VIDE		

جذاذة مصطلحية مزدوجة اللغة

2.2.4. مبادئ وضع الجذاذات المصطلحية:

ورغم اختلاف الجذاذات المصطلحية باختلاف واضعيها واستعمالاتها وعدد اللغات التي تتضمنها، إلا أنها تشترك في المبادئ المعتمدة لوضعها وطبيعة المعلومات الواجب توافرها فيها، والتي تنتظم على شكل أبواب (rubriques)، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(Gouadec 1990 : 40-41)

- باب التسميات (dénominations): وفيه تحدد المفاهيم اللسانية، ويشكل هذا الباب عنصرا ضروريا للجذاذة، حيث يسجل فيه المصطلح وجميع تواتراته.

- باب التوصيفات (caractérisation): ويتضمن البيانات التي تحدد طبيعة المصطلح وصفته ومختلف مفاهيمه.
- باب التصديق (validation): ويتم فيها التأكيد الفعلي لوجود المصطلح وصحته وكذا صدق البيانات المدرجة، وتمثل هذه البيانات في مصدر المعلومات وذكر الهيئات المصادقة عليها.
- باب الفهرسة (Indexation): يحدد شروط استخراج المعطيات المتعلقة بالمصطلح والمصادقة عليها، كما تشتمل أيضا على المجال الجغرافي الذي يوظف فيه المصطلح ومختلف ميادينه وإطاره المرجعي.
- باب التسيير (Gestion): وتضم رقم الملف المصطلحي، اسم مؤلفه، تاريخ استحداث الجذاذة او تحيينه، ولا تتعلق هذه المعطيات بالمصطلح مباشرة بل تستعمل في عمليات الإحصاء والتصنيف والتسيير.
- باب الامتدادات: (extension): وهي معلومات ذات صلة مباشرة بالمصطلح، وتشمل وحدات أوسع من الوحدات المصطلحية، مثل العبارات الاصطلاحية أو الواحدات التراكيبية الناتجة عنه (الاشتقاق، المتلازمات ...الخ)
- باب الحفظ والحماية (Protection): تعمل على التحكم في حقوق الوصول إلى المصطلح والاطلاع عليه، وتتضمن الشفرات والكلمات المفتاحية.

لا يمكن الجزم بأنه توجد ثمة جذاذة مصطلحية أفضل من أخرى، فوضعها يخضع بالدرجة الأولى إلى المتعاملين معها ومع المصطلح الذي تتضمنه، فنجد فئة لا تهمها كل العناصر المتضمنة في الجذاذة، فيقتصر عملها على الجوانب اللسانية للمصطلح فقط، ونوع آخر يعود إليها فقط من أجل أغراض عملية ومهنية كالمترجمين

مثلا، بينهما يعتمد المصطلحيون على جذاذات معقدة تدرس المصطلح من جميع جوانبه دراسة معمقة تقدم معلومات وبيانات مستفيضة عن ذلك المصطلح.

3.4.جذاذة ترجمية/توثيقية (fiche de traduction/ documentaire):

يفرض سياق الترجمة في الجزائر على المترجم أن يكون متعدد المجالات والوظائف، فيتعامل مع نصوص تنتمي إلى مجالات شتى وتخصصات مختلفة، فنجده يترجم في مجال القانون والطب وحتى المالية والاقتصاد، وتعرف ممارسة الترجمة في الوقت الراهن تعددا في ظروف العمل وسياقاتها، مما اقتضى ضرورة التكيف والتأقلم مع هذه التغيرات. ومنه كان لزاما على أن يكون المترجم متعدد الكفاءات وأن يتوفر على وسائل ومهارات تمكنه من أن يكون كذلك. كما يتعين على المترجم أن يكتسب طرقا وأن يوفر وسائل من شأنها مساعدته على القيام بعمله على أكمل وجه في جميع مراحله بطريقة تجعله يتأقلم مع أي وضعية تواجهه.

تتعدد طرق العمل المتبعة في البحث المصطلحي لدى المترجم، وتختلف عن تلك المتبعة لدى المصطلحي المتخصص، وذلك حسب الأهداف المتوخاة من البحث وحاجيات الترجمة فيما يتعلق بالجوانب المصطلحية، وكذلك الظروف التي يشتغل فيها، فعمل المترجم المصطلحي موجه بالدرجة الأولى نحو الترجمة.

وتشكل الجذاذة الترجمية /الوثائقية وسيلة تلخيص المعطيات وتنظيمها، وتخضع لمعايير تحرير وإنجاز كالشكل الخارجي وطبيعة المعلومات المتضمنة وانتظام البيانات. ولا تقتصر على جرد المصطلحات ومكافئاتها فحسب، بل تتعدى ذلك البحث في المفاهيم والتعابير الاصطلاحية وكيفيات توظيفها إلى البحث عن مختلف السياقات

التي يرد فيها المصطلح باختلاف لغات العمل، ومعرفة طريقة تداوله لدى أصحاب التخصص في اللغتين المترجم منها وإليها.

وتضم طريقة البحث الذي يقوم به المترجم مسارين أساسيين: مسار من أجل الفهم، ويتم في اللغة المترجم منها، حيث يقوم المترجم بجمع المعلومات التي تساعده في عمليه فهم النص الأصلي حسب السياقات التي ورد فيها، وكيفية تداول المصطلحات المتضمنة فيه، قصد التوصل إلى مقصدية النص وغايته. أما المسار الثاني، فهو مسار النقل، ويعمل فيه المترجم على إيجاد الوسائل التعبيرية التي تعبر عن نفس الحقائق الموجودة في النص الأصلي، ولكن في اللغة المترجم إليها مع مراعاة سياقاتها ومتلقيها.

وتصنف هذه المعلومات التي يبحث عنها المترجم في المصادر الوثائقية ويقوم بجردها في البطاقة إلى صنفين، فنجد فيها:

1- معلومات مصطلحية (Informations terminologiques):

وتشغل الحيز الأكبر من المعلومات الأكثر بحثا، ويهدف هذا النوع من البحث إلى إيجاد معاني المصطلحات والمفاهيم في النص الأصلي ومختلف معانيها في لغة الانطلاق وفي الثقافة المصدر قصد إيجاد الترجمة الصحيحة والمكافئة لها.

2- معلومات خارج مصطلحية: (Informations hors-terminologiques)

فقد يحتاج المترجم إلى البحث عن معلومات لا تخص مصطلحا أو مفهوما ينتمي إلى تخصص معين، بل تخص صيغا تعبر عن إجراءات وطرائق (procédé)متخصصة تنتمي إلى مجال من مجالات التعبير الخاصة، أو تستعمل

داخل مجموعة اجتماعية أو لغوية معينة يصعب فهمها (المختصرات، العبارات الجاهزة، التعابير الاصطلاحية، إجراءات عملية... الخ) (Gile, 1994 : 78)

إن الغاية المنشودة من الدراسة هو وضع نموذج لجذاذة ترجمية توثيقية تهدف إلى إعانة المترجم، محترفا كان أم متعلما؛ فالمحترف تمكنه من إيجاد المصطلحات او المفاهيم والمعاني التي يكتسيها هذا المصطلح حسب السياقات التي يرد فيها، أما المتعلم، فتجعله يكتسب وسيلة تسمح له بتطوير كفاءته اللغوية ولا سيما المصطلحية واكتساب المعارف الموضوعاتية المتخصصة وكيفية تطويرها في اللغتين المترجم منها وإليها، واستغلالها بما يخدم عملية الترجمة (معرفة النظام المفاهيمي، طرق التفكير والعقلنة والتحليل، الرصيد المصطلحي، طرق التعبير في المجال المعين "Phraséologie"، ويمكن تلخيص هذه المعارف التي على المترجم تنميتها، إضافة إلى معارف أخرى ذكرناها سابقا، في:

- اكتساب طريقة بحث توثيقي ومصطلحي والعمل على تطويرها
- معرفة طرق استخراج المعلومة الضرورية واللازمة وكيفية معالجتها وتحليلها خدمة لمقتضيات الترجمة.
- تحديد المعايير المعتمدة في تقييم صحة المصادر الوثائقية التي يتم البحث فيها ومدى موثوقيتها.
- معرفة كيفية حفظ هذه المعلومات المحصلة وطرق تخزينها لاستعمالات اخرى لاحقة.

وننطلق في إعدادنا لهذه الجذاذة الترجمية/التوثيقية من مبدأ بأن العمل على تطوير الكفاءة المصطلحية لدى المترجم، ينمي لديه القدرة على توفير الوسائل القمينة بتحرير

جذاذات خاصة به وشخصية تحترم المعايير والمقاييس المعتمدة في هذا الإطار. وتؤدي هذه الجذاذة غاية مزدوجة، فهي تضمن الفهم الجيد والاستيعاب التام للمفهوم محل البحث، وتعمل كذلك على الاستعمال الجيد والصحيح للمصطلحات التي تعبر عن هذا المفهوم؛ فهي تتضمن كل المعطيات الدقيقة الخاصة بمفهوم معين إضافة إلى البنية المصطلحية التي تعبر عنه.

إن العمل على هذا النحو لا يجعل المترجم متخصصا بمجال بعينه، بل يعمل على تكوين متخصص في الترجمة، بمعنى عمله الترجمة مهما كانت التخصصات والمواضيع التي يشتغل فيها. ومن هذا المنطلق، يتعين على هذا المترجم أن يكتسب القدرة على التأقلم بصفة سريعة وفورية مع شتى ميادين المعرفة، ويتكيف حسب مقتضيات كل ميدان، وذلك بتسخير الوسائل الملائمة ضمن طرق ومناهج كفيلة بتحقيق ذلك.

وتحتوي هذه الجذاذة الترجمية التوثيقية على بيانات متعددة ومختلفة، تنتظم في مجموعات محددة من المعطيات أو البيانات التي تقدم معلومات ذات طبيعة محددة تخص كل مصطلح بعينه، ونتلخص هذه البيانات فيما يلي: (**Boutin-Quesnel et Coll 1985.27)**

1- **البيانات اللسانية: (données linguistiques)**: ويقصد بها المحتوى اللساني للجذاذة، ويضم المصطلح محل البحث وطبيعته. كما يمكن إضافة بعض المعطيات المتعلقة بكيفيات توظيف المصطلح في وطريقة عمله ، بمعنى استعمال المصطلح وتداوله في الخطابات المتخصصة، فهذه البيانات تقدم المصطلح ضمن عنصر أساسي من عناصر التداول وهو "السياق" الذي منه يمكن للمترجم معرفة كل الإيحاءات الممكنة لهذا المصطلح.

2- **البيانات المفاهيمية (données conceptuelles):** وتتمثل في المعطيات التي تخص المعاني والمفاهيم التي يوحي إليها المصطلح إضافة إلى الميدان الذي يستعمل فيه، ومنه يتسنى للمترجم موضعة المصطلح ضمن الشبكة المفاهيمية الخاصة بذلك الميدان، وهي التعريف، الذي يعد الخاصية المميزة للمصطلح عن بقية المصطلحات داخل النظام المفاهيمي للمجال.

3- **الرسوم والبيانات التوضيحية(Illustrations):** وتضم مجموع الرسوم والأشكال والمخططات البيانية التي تقدم شروحا أوفر عن المفهوم ومختلف إيحاءاته.

وتتكون الجذاذة المقترحة من فصلين أساسيين، فصل في اللغة المترجم منها والآخر في اللغة المترجم إليها، ويضم كل فصل أقسام معينة، كل له دور في عملية البحث، وكل فصل يكمل القسم الذي قبله ويمهد لما يليه، ويضم العناصر التالية:

1- **تحديد التوليفة اللغوية للعمل:** ونعني بذلك لغات العمل، اللغة المترجم منها وإليها. وهذه مسألة ذات أهمية قصوى من حيث تحديد وجهة البحث وخطواته، فلابد ألا ننسى بأن البحث الذي يقوم به المترجم هو بحث موجه نحو الترجمة، فالترجمة ليست نقل كلمات وجمل وعبارات، بل نقل كل ما تنطوي عليه هذه البنى اللسانية من عادات وتقاليد تؤثر حتما في فهم النصوص وتأويلها ومن ثمة ترجمتها. فالكلمات معلومات واللغة أفكار، والمترجم اليوم يتعامل مع لغة الحضارة، وهي لغة تفرعت وتشعبت وتعمقت وأصبحت الإحاطة بها إحاطة كاملة من المستحيلات. **(السعدي 1429 هـ: 47)**

إن تحديد لغات العمل يتحدد به نمط البحث وطبيعة المصادر التي يوجه إليها. إضافة إلى معرفة متلقي النص الأصلي وكذا متلقي الترجمة، حتى يعرف المترجم طبيعة الوسائل الواجب تسخيرها لتأدية عملية الترجمة على الوجه الصحيح والمطلوب.

2. **تحديد المصطلح/المفهوم/التعبير الاصطلاحي:** وفي هذه المرحلة يقوم المترجم بعملية استخراج المصطلح/المصطلحات أو المفهوم أو التعابير الاصطلاحية وجردها، ويمكن ترتيبها حسب درجة غموضها بالنسبة للمترجم وحسب الوقت المخصص لكل واحد منها. ويخضع وضع هذه البطاقة إلى مبدأ وحدة المعلومة، فكل جذاذة تتضمن مصطلحا واحدا. ويتمثل استخراج المصطلحات في تحديد الوحدات اللغوية التي تنطوي على مفاهيم تنتمي إلى مجال التخصص، ويعد تواتر الوحدة اللغوية في النص المتخصص من بين معايير التمييز بين الوحدة المصطلحية واللغوية.

3. **تقديم تعريف/ تعريفات للمصطلح: (**Définition**):** ويقوم التعريف بوضع تصنيف للمفهوم مقارنة مع المفاهيم الأخرى، ويمكن تقديم التعريف التالي:

> *« La définition décrit la notion et permet de la délimiter par rapport aux autres notions »* **(Recommandations relatives à la terminologie, 2014, : 41)**

انطلاقا من التعريف يمكن تحديد مدى التلاؤم الموجود بين التسمية والمفهوم، كما يقتضي الأمر ألا يقدم المترجم تعريفا من وضعه، بل من الأفضل أن يبحث عن تعريف موجود وموضوع من طرف أصحاب التخصص والدارسين في مجال النص، بالاعتماد على مصادر موثوقة كالمعاجم والكتب الأكاديمية والمجلات العلمية أو حتى الاتصال بالمتخصصين. ويجب أن يخضع التعريف أو التعاريف المقدمة إلى مبادئ معينة كالاقتضاب، بحيث لا يتضمن التعريف إلا العلامات المميزة للمفهوم عن بقية المفاهيم الأخرى الموجودة في المجال، وأن يحدد مكانة ذلك المصطلح ضمن النظام المفاهيمي للتخصص وذكر خصوصيات الميدان ومجالات التطبيق. **(CST 2014 : 42,43)**.

4. تحديد الميدان الذي يستعمل فيه المصطلح والميادين الفرعية:(Domaine/sous-domaine)

حسب المنظمة الدولية للتقييس ISO فإن تعريف الميدان:

« Partie du savoir dont les limites sont définies selon un point de vue particulier » **(Gaudin 2003 : 49)**

أو بتعريف أبسط، هو قطاع من قطاعات النشاط التي ينتمي إليها مصطلح معين، فهو المجال العلمي أو التقني أو التخصص أو ما يسمى أيضا حقلا مصطلحيا أو مجال النشاط. فالميدان هو الحيز الذي يعيش فيه المصطلح ومنه يكتسب معناه ودلالته، فهو بالنسبة للمصطلح كالسياق بالنسبة للمفردة، فالمصطلح يوحي إلى دلالة واحدة داخل الميدان الواحد التي تختلف عن دلالته في ميدان آخر.

يكتسي تحديد المجال الذي ينتمي إليه المصطلح بدقة أهمية بالغة في تحديد طبيعة مصادر المعلومة التي يعتمد عليها المترجم في بحثه، ومكان تواجدها، وأن يقتصر البحث فقط على المجال المراد بعينه، وبالتالي التوصل بدون أي تردد أو تضييع للوقت إلى المعلومة المنشودة وتحقيق الأهداف المبتغاة في أقصر الآجال.

ويتفرع الميدان بدوره إلى ميادين فرعية، والتي تعد فروعا عن الميدان الأصلي وتشترك معه في النظام المفاهيمي.

5. ذكر السياق/السياقات المباشرة للمصطلح:

فقبل تحديد السياقات المباشرة للمصطلح، على المترجم معرفة السياق العام الذي ورد فيه المصطلح، نعني بذلك كل الظروف التي أنشئ فيها النص أو الوثيقة التي تتضمن المصطلح. ويقصد به السياق غير اللغوي الذي يعني كل ما يحيل إلى خارج النص أو ما حوله من مؤثرات بيئية (تاريخية أو سياسية أو اجتماعية أو نفسية ...الخ) التي من الممكن أن تنعكس على النص فيصطبغ ببعض ألوانها، فهو مرجع يتم الاعتماد عليه في سبيل الولوج إلى أغوار النص وإضاءة جوانبة الداخلية.(أوغليسي 2000 :117)

بينما السياق المباشر فهو السياق اللغوي المحيط بالمصطلح محل البحث، بمعنى البيئة المباشرة التي ورد فيها، أو العبارة أو الجزء من النص الذي استعمل فيه المصطلح أو التعبير الاصطلاحي أو المفهوم.

« Le Contexte est l'environnement immédiat du terme étudié, c'est-à-dire la phrase ou une partie de la phrase où il figure »
(Boutin-Quesnel 1979 : 54)

وانطلاقا من تحديد السياق المباشر، يتمكن المترجم من التأكد من دقة الميدان الذي حدده سلفا وكذلك المعنى المراد من المصطلح داخل الميدان الذي يوظف فيه. ويجب أن تتضمن العبارات التي يورد فيه المصطلح المفهوم محل البحث، وعلى المترجم ألا يحدث أي تغيير أو تعديل في العبارات عند نقلها على الجذاذة. كما يأخذ بعين الاعتبار عند اختياره للسياقات المباشرة تلك التي تقدم معلومات إضافية عن المصطلح وتشرح مفهومه وتجعله أكثر وضوحا.

ويعد النص المراد ترجمته أول مصدر للبحث عن السياقات التي ورد فيها المصطلح وعن المعلومة التي تساهم في شرحه وتفسيره، حيث يعمل المترجم على استخراج كل المضامين وتحليلها قصد فهمها فهما صحيحا، ومن ثمة ترجمتها بالطريقة المثلى. إلا أنه يحتاج في أحيان كثيرة، ولا سيما عند اشتغاله على نصوص متخصصة، إلى مصادر معلومة خارجية عن النص، وهي معارف ضرورية لتحقيق مستوى الفهم المطلوب للنص الأصلي من أجل الإبقاء على نفس المستوى في مرحلة إعادة الصياغة في اللغة المترجم إليها.

وتتمثل المصادر التي يعتمد عليها المترجم في الوثائق، ورقية كانت أم رقمية، والتسجيلات الصوتية، والتسجيلات السمعية البصرية والوثائق المتعددة الوسائط

...الخ. وتشكل الوثائق الورقية والرقمية الحيز الأكبر من مصادر المعلومة التي يعتمد عليها المترجم.

6. المسار المتبع:

1.6. المرحلة الأولى: لفظية: (Sémasiologique): وهذا المسار ضروري في العملية الترجمية ولا سيما في مرحلة الفهم والتأويل. فيقوم المترجم خلاله بإيجاد مختلف المعاني التي يوحي إليها المصطلح وشرحه إضافة إلى مختلف الاستعمالات التي يرد فيها من أجل رفع اللبس والغموض وسوء الفهم.

ويهتم هذا المسار بالوحدة المصطلحية وطريقة عملها ضمن نظام لغوي معين يختص به مجتمع معين أو ثقافة ما أو رؤية خاصة للحقيقة والواقع.

المرحلة الثانية: (المقارنة)

ويتم خلالها مقارنة التخصصين في كلا اللغتين، حيث يعمل المترجم على تحديد مدى مكافأة كلا التخصصين في اللغتين ومقارنتهما معا، ويتعلق الأمر في هذه المرحلة بالبحث عما إذا توفر في اللغة المترجم إليها مفهوم أو مصطلح او تعبير اصطلاحي يمكن أن يقابل نظيره في اللغة المترجم منها.

7. **المفهوم أو المصطلح أو التعبير الاصطلاحي المقترح:** المرحلة المفهومية (من المعنى إلى المبنى) **(Phase onomasiologique)**

- جرد مختلف والتعاريف والمفاهيم التي تم التوصل إليها في اللغة المترجم إليها.
- ذكر السياقات التي وردت فيها هذه المصطلحات المرشحة ومقارنتها بالسياقات التي ورد في المصطلح الأصلي
- وضع مجموعة من المصطلحات المرشحة (terme candidat) التي يتم من ضمنها اختيار المكافئ.

- ذكر المصادر التي ورد فيها المفهوم أو المصطلح او التعبير الاصطلاحي موضوع البحث
- تبيان، إن وجدت، المكافئات الخاطئة وذكر المصادر التي وردت فيها.

ويمكن أن تنتظم كل العناصر المكونة لهذه الجذاذة على النحو التالي:

جـــذاذة ترجـــميـــة توثيقية

1. **التوليفة اللغوية:**

المترجم منها: ..... المترجم إليها: .....

2. **المصطلح/المفهوم/التعبير الاصطلاحي المقترح للترجمة في اللغة المترجم منها:**

"....."

3. **تعريف/تعريفات المصطلح:**

- **تعريف 1:** .....
- **تعريف 2:**.....
- **تعريف 3:**.....

(يمكن إضافة تعاريف أخرى إن وجدت)

4. **المجـــــــال الذي يستعمل فيه المصطلح/المفهوم/التعبير الاصطلاحي:**

.....

المجـــــــــــال الفرعي:

.....

5. **ذكر السياقات:**

- **السياق العام للنص:**

.....

.....

.....

- **السياقات اللغوية التي ورد فيها المصطلح/المفهوم/التعبير الاصطلاحي (أمثلة)**

- **العبارة الأولى:** .....
- **العبارة الثانية:** .....
- **العبارة الثالثة:** .....

(يمكن إضافة عبارات أخرى إن وجدت)

- يبين بالنسبة لكل عبارة مذكورة المصدر الذي وردت فيه: المؤلف/الكتاب، المجلة/الوثيقة، العنوان، الكاتب/مصدر الوثيقة.

- العبارة الأولى: .....
- العبارة الثانية: .....
- العبارة الثالثة: .....

6. **المســــــــار المتبع:**

المرحلة الأولى: (المرحلة اللفظية) من المبنى إلى المعنى: (Phase sémasiologique)

وتتمثل في فك شفرة النص الأصلي عن طريق تحديد مختلف المفاهيم والمصطلحات والتعابير الاصطلاحية والبحث عن شرح كل مصطلح ومعناه في التخصص المحدد أعلاه.

المرحلة الثانية:

مقارنة التخصصين بين اللغتين حيث نقوم بمحاولة مكافأة كلا التخصصين في اللغتين ومقارنتهما معا، ويتعلق الأمر في هذا المرحلة بالبحث عما إذا توفر في اللغة المترجم إليها مفهوم أو مصطلح او تعبير اصطلاحي يمكن أن يقابل المفهوم أو المصطلح او التعبير الاصطلاحي في اللغة المترجم منها.

7. **المفهوم أو المصطلح أو التعبير الاصطلاحي المقترح:** المرحلة المفهومية (من المعنى إلى المبنى) **(Phase onomasiologique)**

- تقديم المكافئ المطلوب والملائم للسياق الذي ورد فيه المصطلح في النص الأصلي.
- ذكر المصادر التي ورد فيها المفهوم أو المصطلح او التعبير الاصطلاحي موضوع البحث
- تبيان، إن وجدت، المكافئات الخاطئة وذكر المصادر التي وردت فيها.

مقارنة بين الجذاذة المصطلحية مزدوجة اللغة والجذاذة الوثائقية/الترجمية

تعد الترجمة عملية تهدف إلى تسهيل عملية التواصل بين متكلمين من لغات مختلفة، شأنها شأن المصطلحية التي تعد أداة تواصل بين متكلمين متخصصين في ميدان واحد سواء كانت في لغة واحدة أو بين لغات شتى. إن للمصطلحية علاقة وطيدة بالترجمة، فإذا ما أردنا تلمس أوجه التداخل أو الاتصال بين المصطلحية والترجمة فسنتوقف أولا على اشتراك الأعمال المصطلحية والترجمية في خاصية القدم، فهما نشاطان قديمان قدم الثقافة الإنسانية، إلا أن التنظير لمبادئهما وتأسيس أركان علميتهما باعتبار كل منهما علما قائما بذاته لم يتبلور إلا أواسط القرن العشرين. كما يوجد ثمة تشابك بين الحقلين في الوظيفة والموضوع والأدوات الإجرائية، إذ يهدفان معا إلى وضع وحدات لغوية، يستخدمان أداة إجرائية واحدة وهي اللغة (سواء لغة واحدة أو عدة لغات).

كما أنه يوجد ثمة تقارب في المسارات المتبعة في عمل كل من المصطلحي والمترجم؛ فيمكن للمصطلحي أن يقوم بدور المترجم خاصة في الدول المستهلكة للنتاجات المعرفية والحضارية الحديثة، نتيجة تعامله في أغلب الحالات مع اللغات الأجنبية

الحاملة للثقافة الوافدة. ويمكن أن يؤدي المترجم دور المصطلحي حين تضطره القيود الزمنية إلى وضع المصطلح الجديد (اليعبودي: 2004).

والواقع أن المصطلحية هي بمثابة خزان للمواد التي تحتاجها الترجمة خصوصا إذا نُظر إلى المصطلح في بعده التواصلي.

وتوجد علاقة وطيدة بين الترجمة والمصطلح من الجانب التعليمي أو الديداكتيكي، حيث أن تعليمية المصطلح تفي بحاجات درس الترجمة وذلك من خلال وضع القواميس والمعاجم، ومن خلال المصطلح في علاقته بنشاط التوثيق والبحث في المراجع وكذلك من خلال المصطلح في تفاعله داخل السياق.

إلا أنه تبقى ثمة اختلافات في الطرق الإجرائية التي يتبعها كل واحد منهما، ولعل أبرز مثال على هذا الاختلاف هو عملهما على الجذاذة وطبيعة كل واحدة منهما؛ حتى وإن كانت كلتا الجذاذتين تشتغلان على المصطلح، إلا أنهما تختلفان في عناصر متعددة، سواء من حيث المنشأ أو الطريقة المتبعة في صناعتها والغاية التي توضع لأجلها هذه الجذاذات.

فالجذاذة المصطلحية تنشأ في إطار مشاريع تقودها هيئات ومؤسسات تعنى بالمصطلح ونشره وتوحيده، بينما الجذاذة الترجمية التوثيقية غالبا ما تكون شخصية وفردية، يضعها المترجم وفق حاجاته الاصطلاحية وتضم العناصر التي يراها مهمة من أجل الاستجابة لتلك الحاجيات.

تكون الجذاذة المصطلحية نتاج بحث موضوعاتي (Thématique) منتظم ومعمق يدرس الوحدة المصطلحية من جميع جوانبها اللسانية والتراكيبية والدلالية من أجل وضع المنظومة المصطلحية والمفهومية لتخصص كامل، بينما الجذاذة

الترجمية/التوثيقية فهي تعتمد في وضعها على البحث المصطلحي المخصص (ponctuelle) ويكون استجابة لحاجة مصطلحية فورية تقتصر على المصطلحات الموجودة في النص المراد ترجمته فقط دون التعمق في الميدان الذي ينتمي إليه النص.

تهدف الجذاذة المصطلحية إلى تحقيق الغايات المنشودة من أي عملي مصطلحي وهي وصف المفهوم، ونشر استعماله ومن ثمة توحيده (description, transmission, normalisation)، بينما الجذاذة الترجمية التوثيقية فهي تستجيب لضرورة طرحها مصطلح ما تعذر على المترجم فهمه وبالتالي إيجاد مكافئ له وتكون موجهة للترجمة فقط.

تعمل الجذاذة المصطلحية على وضع مصطلح جديد ومستحدث (néologisme) للتعبير عما يستجد من مفاهيم وحقائق علمية، بينما الجذاذة الترجمية التوثيقية فتهدف إلى البحث عن مكافئ لمصطلح موضوع سلفا ومعتمد في ميدان من ميادين التخصص، أو إن تعذر ذلك، تقوم باقتراح مفهوم أو تعبير يكون المكافئ الأقرب أو حتى اقتراح مصطلح جديد، ولكن يبقى تداول هذا المصطلح محدودا، بل يكون استعماله شخصيا أحيانا، ولا يتم تعميم نشره وتداوله.

تخضع الجذاذة المصطلحية قبل نشرها وتعميمها إلى مراقبة هيئات تعمل على التحقق من صحتها، ودقة المعلومات المتضمنة فيها، ومدى مطابقتها للمعايير التي تفرضها كل هيئة من الهيئات حتى تتم المصادقة عليها واعتمادها، بينما لا تخضع الجذاذة الترجمية إلى مراقبة هذه الهيئات ولا المصادقة على استعمالها ونشرها بين المتخصصين، ومنه

وجب التعامل بحذر مع المعلومة المتضمنة فيها وعدم اعتمادها دون التحقق من موثوقيتها.

وتبقى هذا الجذاذة الترجمية التوثيقية وسيلة، من بين الوسائل الكثيرة الأخرى، التي يسخرها المترجم من اجل تأدية مهمته على أتم وجه ولا سيما في مجالات التخصص.

وتشكل هذه الجذاذة موردا أساسيا بالنسبة للمترجم، متعلما كان أم محترفا، لاكتساب الكفاءة التقنية التي حددها جون دوليل أو الكفاءة الوظائفية (instrumentale) عند هورتادو.

الجذاذة الترجمية كأداة تعليمية:

تشكل الجذاذة الترجمية أداة مساعدة للمترجم في تعامله مع الجوانب التقنية والمتخصصة في النصوص التي يشتغل عليها، ففيها يسجل المترجم المتعلم كل المعطيات والبيانات التي تبدو له ضرورية لأداء مهمته على أكمل وجه، حيث تمكنه من وضع ملفات تسمح له بتسيير كل الموارد المصطلحية والتقنية المتخصصة والتي تكون موجهة للاستهلاك الشخصي وغير موجهة للنشر، فمن الخصوصيات الأساسية لهذه الجذاذة أنها جذاذة مخصصة (ad hoc) تسجل فيها مضامين مخصصة.

وتعمل هذه الجذاذة على تمكين المترجم المتعلم من اكتساب مهارات وكفاءات على مستويات متعددة، يمكن حصرها فيما يلي:

1- المستوى المعرفي:

- وضع نموذج منهجي للبحث عن المعلومة المتخصصة وتخزينها بغرض استغلالها.
- التمييز بين المعلومات المتخصصة والمصطلحية والمعلومات العامة خارج التخصص (distinction entre terminologie/lexicologie)

- معرفة المضامين والسياقات المتنوعة التي ترد فيها المعلومة المتخصصة ولاسيما المصطلحية
- تحديد الميدان او الميادين الفرعية التي ترد فيها المفاهيم المتخصصة بمختلف معانيها، والخواص المميزة لكل مفهوم وكيفية تفاعله مع الشبكة المفاهيمية للميدان الذي ورد فيه.
- تحديد السياق غير اللغوي، بمعنى كل العناصر غير اللغوية للنص والمؤثرات المحيطة به.
- اكتساب الوسائل التعبيرية الصحيحة في مختلف التخصصات وكيفية استخدامها (Phraséologie) في كل لغات العمل.

2- المستوى التحليلي:

- تحديد كل المضامين التي ترد فيها المعلومة المتخصصة وتحليلها.
- تحليل التخصصات والمقارنة بينها بغية تحديد الفوارق الدلالية بينهما في لغات العمل، وكيفية عمل كل مفهوم ضمن الشبكة المفاهيمية لذلك التخصص وفي كل لغة.

3- المستوى التطبيقي (العملي)

- تحديد مكان المعلومة والتأكد من صحتها
- التحقق من النتائج المتوصل إليها وتأكيد صحتها وموثوقيتها، بمعنى التأكد من ان المفهوم المقترح هو المكافئ المستعمل بصفة طبيعية في نص يحرره أصحاب التخصص في اللغة المترجم إليها.
- تلقين المترجم المتعلم كفاءة توثيقية تشكل مكسبا سابقا لأي بحث مصطلحي.

- تنشئ لدى المترجم المتعلم حسا تجاه القيمة التداولية للمصطلح أو المفهوم، حيث ينبغي على المترجم أثناء تعامله مع مختلف المفاهيم المتخصصة أن يقتنص المضمون الإيحائي ضمن الحركية الخطابية التي نشأ فيها المفهوم، ومستويات استعماله وتلقيه، فالغرض من هذه الجذاذة ليست معرفة المكافئ المباشر للمفهوم، بل تمكين المترجم المتعلم من تحديد كل الظروف التي يتم تداول هذا المفهوم ضمنها، وحتى المستويات الخطابية التي يوظف فيها والغاية التي يرجى تحقيقها لدى المتلقي.

تظهر الأهمية القصوى لهذه الجذاذة في تعامل المترجم مع نصوص تنتمي إلى تخصصات مختلفة، ولا سيما تلك التي تعج بالمصطلحات والتعابير المفاهيم المتخصصة التي لا يمكن فهم معانيها خارج السياق الذي وردت فيه، بالمترجم مطالب بأن يكون ضليعا باللغة بصفة عامة والمتخصصة بصفة خاصة.

مثال تطبيقي عن الجذاذة المقترحة:

1. التعريف بالمدونة:

انكب عملنا في هذا الفصل على نص قانوني، وبالتحديد في المجال القضائي، يتمثل في عريضة مودعة بمحكمة مقاطعة كيبك (كندا) بالتحديد لدى محكمة الاستئناف، يلتمس صاحبها من خلالها:

« Requête pour permission d'appeler d'un jugement interlocutoire »

ويندرج هذا النص ضمن الخطابات القانونية، والتي تعد فعلا لغويا وقانونيا في الآن نفسه، فهو يوظف الوسائل التعبيرية لتحقيق غاية محددة وهي "Requête". وبدقة أكبر، يمثل هذا النص خطابا قضائيا يوظف في الهيئات القضائية كالمحاكم والمجالس، ويتجلى في القرارات والأحكام الصادرة عنها.

ونجد أن هذا النوع من الخطابات يتسم بقواعد ومواضعات يحددها الإطار العام للتخصص، فترد ضمن قوالب موضوعة سلفا ومحل اجماع لدى المتخصصين.

إن ممارسة هذا النوع من النشاط يستدعي من المترجم الإلمام بخصوصية هذا النوع من الخطابات ولا سيما اللغة الموظفة في مجال القضاء، ويلتزم بالتقيد الصارم بالمصطلحات والمفاهيم الواردة فيها وطبيعة النظام القانوني الذي أنشئت ضمنه وتوظف فيه.

إن الفعل القانوني فعل ذو صلة وثيقة بالحقيقة والواقع، فهو فعل اجتماعي قبل أن يكون فعلا قانونيا، فهو يتمخض عن مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد

مجموعة معينة لينظمها ويضبط طبيعة العلاقات الناشئة ضمنها، ليصبح فعلا ملزما واجب التنفيذ، يقتضي العقاب في حال المخالفة.

ومنه نستنتج بأنه لا يمكن للمترجم أن يتعامل مع هذا النوع من الخطابات بما تتضمنه من مصطلحات ومفاهيم وتعابير اصطلاحية في معزل عن مختلف السياقات التي نشأت ضمنها ويتم تداولها فيها.

إن التعامل مع هذا النوع من النصوص يقتضي توفر حد كاف من المهارات والكفاءات لدى المترجم، يمكنه من معرفة العوامل المتدخلة فعليا في انتاج أي نص، إضافة إلى إلمامه بمختلف المعارف اللغوية والثقافية والمتخصصة والموضوعاتية.

فمعرفة العوامل الخارجية التي تدخل في عملية الترجمة وتحيط بها مسألة جوهرية في تحديد غاية النص ومعناه، ففي هذه المواضع، لا تتوقف الغاية من الترجمة على النقل فحسب بل إلى ملاءمة الترجمة للنص الأصلي تحقيق الغاية المنشودة منه.

فالخطوة الأساسية التي يتعين على المترجم القيام بها هي تحديد ماهية المفهوم المعبر عنه عن طريق المصطلح الأصلي في النص الأصلي، ومن ثمة يبحث عن الطرق التي يتم التعبير بها عن هذا المفهوم في اللغة المترجم إليها. إذا فالسؤال الذي يفترض ان يطرحه المترجم على نفسه عندما يعتريه هذا النوع من العقبات: ما هو المعنى أو المفهوم الموظف في اللغة المترجم إليها والذي يكافئ بصفة صحيحة ودقيقة المفهوم المعبر عنه في اللغة المترجم منها وفي سياق النص الأصلي؟ فربما لا نتحدث في هذه الحالة عن مسألة "التكافؤ"، بل يتعلق بقضية "الملاءمة"، بمعنى مدى ملاءمة المصطلح المقترح في الترجمة للمفهوم الوارد في اللغة المترجم منها وفي السياق الدقيق للنص الأصلي(Hermans et al., 1999 :38)

ولعل من الوسائل التي تمكن المترجم، متعلما كان أم محترفا، من اكتساب عملية منهجية تمكنه من معرفة كل هذه السياقات والعناصر الخارجية المحيطة بالنص وكذلك دواعي الترجمة وغاياتها نجد الجذاذة الترجمية، والتي حاولنا من خلالها أن نضع منهجية لعملية البحث وتوثيقها بغية استغلالها سواء حاليا ام لترجمات لاحقة.

وسنعرض فيما يلي، حالة عملية لتوظيف الجذاذة الترجمية في البحث عن مفهوم ينتمي إلى مجال التخصص.

جـــذاذة ترجـــميـــــــــة

1. اللغـــــــــــــات:

المترجم منها: فرنسي **المترجم إليها:** عربـــــي

Langues de travail :

Langue source : Français **Langue cible :** Arabe

2.المصطلح/المفهوم/التعبير الاصطلاحي المقترح للترجمة في اللغة المترجم منها:

Le terme ou concept objet de la traduction :

"**Requête pour Permission d'appeler d'un jugement interlocutoire**"

3.تعريف/ تعريفات للمصطلح:

4.المجـــــــــــــال الذي يستعمل فيه المصطلح/المفهوم/التعبير الاصطلاحي:

قانون الإجراءات المدنية في مقاطعة مونتريال (كندا)

Domaine : Code de procédure civile à la province du Québec, district de Montréal (Canada)

المجـــــــــــــال الفرعي:

الإجراءات القضائية المتعلقة بالقرارات والأحكام القضائية الصادرة عن الهيئات القضائية الابتدائية

Sous-domaine :

Procédures judiciaires relatives aux arrêts et jugements rendus par les instances judiciaires de premières instances

5.ذكر السياقات:

السياق العام للنص:

إن الميزة الأساسية لجهاز القضاء أنه لا يباشر نشاطه من تلقاء نفسه، بل يكون ذلك استجابة لحالة تعرض عليه من طرف طالبي تلك النشاطات القضائية، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين.

والشرط الأساسي لرفع أي دعوى أو تقديم التماسات أمام الهيئات القضائية هو أن تكون بشكل مكتوب ولا تقبل مشافهة، ومنه وجب تحرير طلب يرفع إلى الهيئات القضائية ويسمى "**Requête**" والتي تعد مرحلة مهمة في مراحل تقديم الدعوى، والتي تعتبر الأساس الذي تسير عليه إجراءات السير في الدعوى وإصدار الحكم فيها.

وتشكل "**Requête**" وثيقة يحررها المدعي أو وكيله أو محاميه قاصدا عرض وقائع قضيته وتحديد التماساته من المحكمة؛ فهي الوسيلة القانونية التي تمكن الشخص من المطالبة أمام الجهات القضائية المختصة.

السياقات المختلفة التي ورد فيها المصطلح/المفهوم/التعبير الاصطلاحي

العبارة الأولى:

Au Québec, les articles 29 et 511 C.p.c. régissent l'appel des jugements interlocutoires et requièrent (sauf exception) une permission préalable (dont les formalités sont précisées à l'article 494 C.p.c.). Ce sont ces dispositions qui doivent régir l'appel des jugements interlocutoires prononcés dans le cadre d'une instance.

العبارة الثانية:

Le juge à la cour supérieure du district de Montréal a rendu un jugement interlocutoire dans le dossier portent le numéro 500-05-0650 31

مصدر العبارة الأولى:

Vanessa O'Connell-Chrétien, L'appel d'un jugement interlocutoire en matière de divorce, comité de recherche et de législation du jeune barreau de Montréal, le 24/07/2012
http://www.blogueducrl.com/2012/07/lappel-dun-jugement-interlocutoire-en.html

مصدر العبارة الثانية:

Jugement rendu par la cour d'appel de la province du Québec, District de Montréal le 27/09/2001 n°500-05-065031-013.

6. المســــــــار المتبع:

1.6. المرحلة الأولى: (المرحلة اللفظية): من المبنى إلى المعنى:

Etape 1 : Phase sémasiologique

Les phrases citées ci-dessus comprennent des concepts juridiques propres aux procédures judiciaires au Canada (procédures civiles).
Ces deux phrases nécessitent d'être analysées avant leur traduction :
Le concept dont s'agit peut-être découpé en deux segments :
Segment 1 : Requête pour permission d'appeler
Segment 2 : un jugement interlocutoire

1- Qu'est-ce qu'une requête ?

C'est un acte écrit directement adressé à une juridiction pour faire valoir un droit et qui a pour effet de la saisir. Elle expose les prétentions dirigées contre l'adversaire, les points du litige, les arguments et les pièces produites. (http://droit-finances.commentcamarche.com/faq/4313-requete.définition)
Formule appropriée qu'on dépose auprès d'un tribunal pour introduire une instance.

2- Qu'est-ce qu'une Permission d'appeler :

- Le verbe « appeler » vient du mot « appel » qui signifie une voie de recours, l'appel doit tendre à une réformation d'un jugement de première instance.

- C'est une demande présentée à un organisme ou à un tribunal judiciaire ou administratif supérieur pour qu'il examine une décision.
- Aux termes de l'article 29 du code de procédure civile (Canada), la cour d'appel est le tribunal général d'appel chargé d'entendre les pourvois portés contre les jugement des autres juridictions qui peuvent faire l'objet d'un appel à moins d'une disposition confiant l'appel à une autre juridiction (article 30 du C.p.c)

- Il existe deux types d'appel : l'appel de plein droit et l'appel sur permission. Dans le premier cas, le jugement est porté en appel par le dépôt d'une *Déclaration d'appel*. Pour l'appel sur permission, en plus de la *Déclaration d'appel*, une *Requête pour permission d'appeler* doit être présentée à un juge de la Cour d'appel qui rendra une décision sur cette requête.

  Synthèse : Une permission d'appel signifie un appel nécessitant l'autorisation préalable d'un juge de la cour à la suite de la présentation d'une requête pour permission d'appeler. Une permission d'appeler doit être accordée par un juge de la Cour d'appel pour porter en appel certains jugements (art. 30 et 31 *C.p.c.*). La *Requête pour permission d'appeler* est jointe à la *Déclaration d'appel* (art. 357 *C.p.c.*).

  <u>Segment 2 :</u> un jugement interlocutoire

  1- Qu'est-ce qu'un jugement ?

  Toute décision rendue par une juridiction du premier degré qui ordonne de payer, de faire ou de ne pas faire ou qui prend une mesure d'instruction ou d'exécution.

  2- Interlocutoire :

  Valide pour la période précisée jusqu'au jugement ou ordonnance définitif (ve).

  Synthèses : un jugement interlocutoire est un jugement provisoire qui ne règle pas définitivement l'affaire ou la demande entendue par le tribunal.

On pourrait soutenir que le qualificatif « **interlocutoire** » fait référence au stade de la procédure où est rendue la décision du tribunal relative à ces mesures, tandis que le qualificatif « provisoire » implique plutôt que ces mesures ne valent que pendant l'instance et qu'elles feront l'objet d'un réexamen dans le cadre du **jugement** final.

Qu'est-ce qu'une « Requête pour Permission d'appeler d'un jugement interlocutoire »

C'est un acte écrit adressé à une instance judiciaire supérieure pour une réformation d'un jugement provisoire validé par une juridiction de première instance faisant objet d'une autorisation préalable du juge de la cour d'appel.

Analyse en contexte :

Cette procédure est de la compétence de la cour d'appel qui est chargée d'entendre les pourvois portés contre les jugements des autres juridictions pouvant faire l'objet d'un appel à moins qu'il y ait une disposition confiant l'appel à une autre juridiction.

Toutefois, ne peuvent faire l'objet d'un appel que sur permission: (article 30 du C.p.c)

1- les jugements où la valeur de l'objet du litige en appel est inférieure à 60 000 $;
2- les jugements rendus suivant la procédure non contentieuse qui ne font pas l'objet d'un appel de plein droit;
3- les jugements qui rejettent une demande en justice en raison de son caractère abusif;
4- les jugements qui rejettent une demande d'intervention volontaire ou forcée d'un tiers;
5- les jugements de la Cour supérieure rendus sur un pourvoi en contrôle judiciaire portant sur l'évocation d'une affaire pendante devant une juridiction ou la révision d'une décision prise par une personne ou un organisme ou d'un jugement rendu par une

juridiction assujetti à ce pouvoir de contrôle ou sur un pourvoi enjoignant à une personne d'accomplir un acte;

6- les jugements rendus sur les frais de justice octroyés pour sanctionner des manquements importants;

7- les jugements qui confirment ou annulent une saisie avant jugement;

8- les jugements rendus en matière d'exécution

La permission d'appeler est accordée par un juge de la cour d'appel lorsque celui-ci considère que la question en jeu en est une qui doit être soumise à la cour, notamment quand il s'agit d'une question de principe, d'une question nouvelle ou d'une question de droit faisant l'objet d'une jurisprudence contradictoire.

Il peut également faire l'objet d'un appel sur permission d'un juge de la cour d'appel, si ce dernier estime que ce jugement décide en partie du litige ou cause un préjudice irrémédiable à une partie.

تهدف هذه المرحلة، التي تندرج ضمن عملية الفهم، إلى معرفة المعاني الحقيقية للملفوظ المراد ترجمته في لغته الأصلية، فيعمل المترجم على تحديد قصديته وغاياته الدلالية من خلال تحديد أبعاد الوضعية التواصلية ومكوناتها، وما هي الشروط التي يمكن ان تجعل منها عملية ناجعة تقدم للمتلقي المعطيات التي تساعده على معرفة القصد من الخطاب.

لقد أنتج الباث (المرسل) رسالة محددة وموجهة، تتضمن عناصر دلالية يجيد المتلقي لها فك رموزها وتحليل معانيها، فهو يعترف بقصد التواصل وهدفه، ولا سيما أن مرسل الخطاب يشكل هيئة تمارس سلطة على المتلقي الذي يخضع لكل القواعد والضوابط التي تصدرها هذه الهيئات. فالقرارات الصادرة عنها تضبطها قواعد وضعها المشرع (قانون الإجراءات المدنية الكندي)، وهي من المفروض أن تكون معروفة لدى المتلقي، وسارية على كل المتقاضين، ومنه وجب أن تتسم بالوضوح وتتضمن

عناصر دلالية يفهمها هذا المتلقي الذي لا يعذر بجهله لها، ويعترف بمقصديتها وأهدافها، ويتجلى كل ذلك من خلال الالتزام بتنفيذها والاستجابة لمقتضياتها، والوقوع تحت طائلة العقوبات في حال مخالفتها.

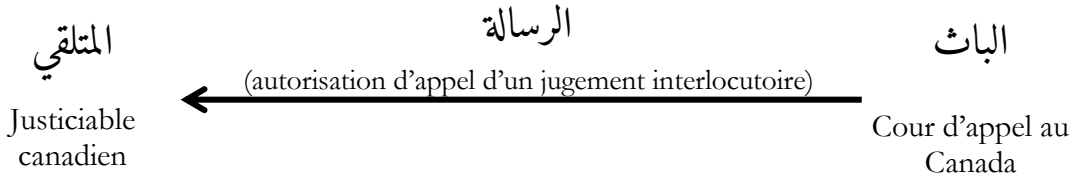

ويختلف الحال عند الانتقال بهذه المعطيات والعناصر الدلالية إلى لغة أخرى، فلا يصبح لهذه القرارات الغاية نفسها مثلما كانت عليها في منشئها الأصلي، فهي لا تصبح ملزمة في الترجمة بحكم اختلاف المنظومة القانونية للبلد المستقبل، بل توجه لأغراض وغايات تختلف عما كانت عليه في أصلها. ولعل أول اختلاف يكون على مستوى مكونات العملية التواصلية، ففي هذه المرحلة، يشكل المترجم وسيطا بين هيئات قضائية أجنبية وأخرى جزائرية. وعليه وجب على المترجم معرفة الاختلافات الموجودة بين النظام القانوني للغة المترجم منها ونظيره في اللغة المترجم إليها.

2.6. المرحلة الثانية: المقارنة بين النظامين القانونيين:

تكتسي مسألة تحديد السياقات المختلفة التي انتجت ضمنها هذه النصوص أهمية قصوى في فهم موضوع النص وتحديد غايته، فاهتمام المترجم يمتد من النص إلى ما يحيط به من ظروف وأحوال يمكنها أن تؤثر في العلاقة التي تنشأ بين النص والمتلقي. فهذا النوع من النصوص يتصل بمواقف معينة تتفاعل فيه مجموعة من العوامل والمعارف لتشكل السياقات التي ورد فيها النص. ومنه يتعين على المترجم اكتشاف هذه

السياقات وتحديد الزمن والمكان ومكونات التواصل وكيفية تأثيرها على النص ومتلقيه، وكذلك تحديد الاختلافات الموجودة بين الظروف التي أنتج فيها النص الأصلي والسياقات التي سترد فيها الترجمة.

يتجاذب موقف المترجم في هذه المرحلة قطبان أساسيان، قطب يحكمه النمط المؤسساتي للإجراء (caractère institutionnel de la procédure)، حيث على المترجم انتاج ترجمة تحقق نفس الأثر القانوني، مع ضرورة المحافظة على موازاة دقيقة بين صيغتين لنص واحد. وقطب يقتضي أن تعمل الترجمة على إلغاء الأصل وذلك عن طريق الالتزام بالتمثلاث الثقافية والاجتماعية لمتلقي الترجمة عن طريق تكييف للوقائع المتضمنة في النص الأصلي. إن مقارنة بسيطة بين النظامين القضائيين الكندي والجزائري تجعلنا نكتشف بأنه يوجد تباين كبير في توزيع الهيئات القضائية والنظام القضائي المتبع في كلا البلدين. ومرد ذلك هو الاختلاف في الأنظمة السياسية المتبعة في كل بلد من البلدين، فالنظام السياسي في كندا نظام مكون من حكومة فدرالية وحكومات إقليمية خاصة بمقاطعة معينة، وكل من الحكومتين، فدرالية كانت أم إقليمية، مسؤولة عن الجهاز القضائي؛ فالمقاطعات والأقاليم تسير شؤون العدالة والقضاء على أقاليمها مما اوجد محاكم إقليمية مدنية وجزائية ومحاكم إجراءات مدنية (voir le système de justice du Canada, Ministère de la justice du Canada, 2015, p 21-22)

ويتكون النظام القضائي في كندا كما يلي:

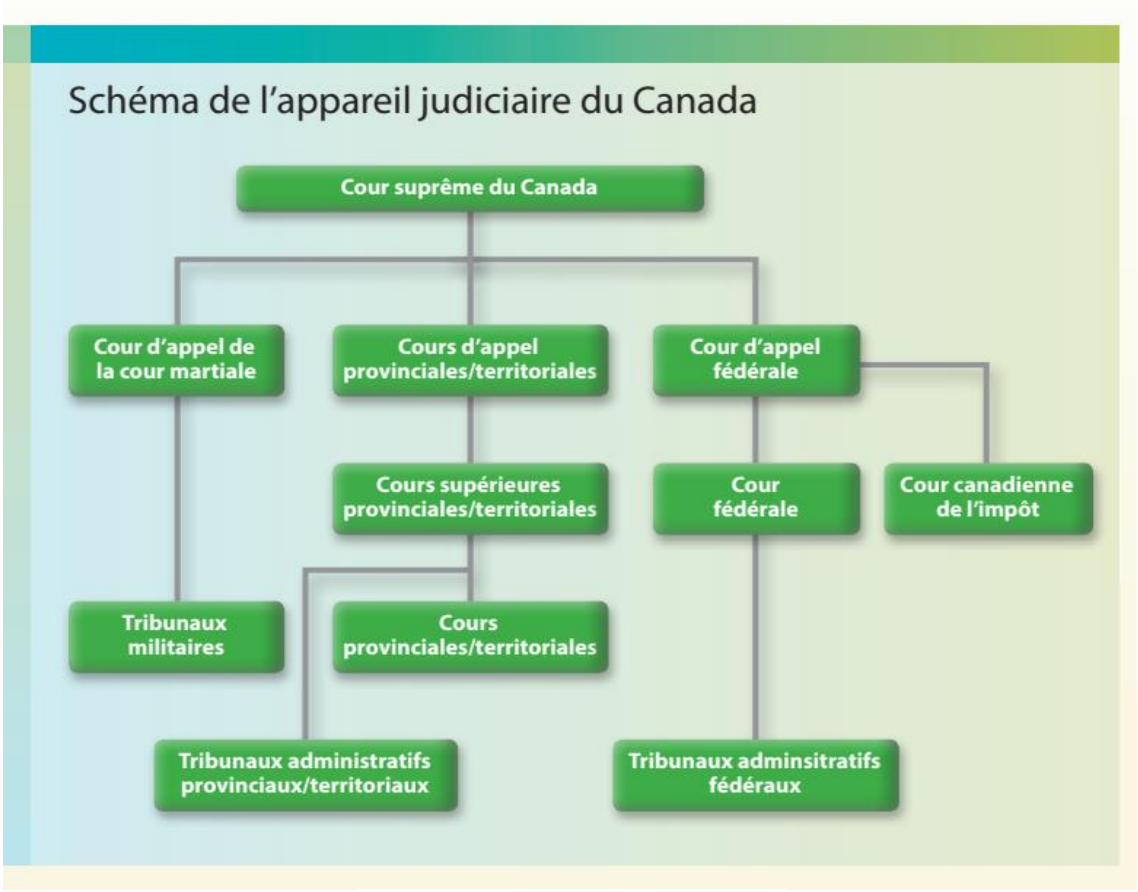

المجالس الإقليمية/المقاطعة

(cours provinciales et territoriales)

←

التنظيم القضائي بكندا

المقاطعة

(cours supérieures provinciales et territoriales)

←

محكمة الاستئناف الإقليمية/المقاطعة

(cours d'appel)

وتشكل محكمة الاستئناف الإقليمية أو المقاطعة الدرجة الثانية من التقاضي.

Les cours supérieures comprennent deux niveaux : un niveau de première instance et un niveau d'appel : **(voir le système de justice du Canada, Ministère de la justice du Canada, 2015, p 22)**

- Les cours de première instance entendent les affaires civiles et pénales. Elles peuvent porter le nom de Cour suprême, de Cour du Banc de la Reine ou de Cour supérieure de justice;

- Les tribunaux d'appel ou Cours d'appel entendent les appels des décisions rendues en matière civile ou pénale par les cours supérieures de première instance mentionnées ci-dessus.

أما في الجزائر، فينقسم النظام القضائي إلى: قضاء عادي وقضاء إداري، يشمل النظام القضائي العادي المحكمة العليا والمجالس القضائية والمحاكم. (https://www.mjustice.dz/ar)

وتشكل المحاكم قضاء الدرجة الأولى بينما المجالس القضائية فهي قضاء الدرجة الثانية (الاستئناف).

المحاكم	المجالس القضائية	المحكمة العليا
(محاكم الدرجة الأولى) ←	(محاكم الاستئناف) ←	(محكمة نقض)

وطبقا للمادة 34 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يختص المجلس القضائي بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم في الدرجة الأولى وفي جميع المواد حتى ولو كان وصفها خاطئا.

وتبعا لذلك تعد المجالس القضائية، كقاعدة عامة، الجهة القضائية في نظام القضاء العادي ذات الدرجة الثانية، وهي تجسيد لمبدأ التقاضي على درجتين (القانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية)

يتبين لنا من خلال المقارنة بأن ثمة نقطة مشتركة بين النظامين، وهو التقاضي على درجتين، وفي كل نظام هيئة تختص بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم درجة اولى سواء في النظام الكندي أم الجزائري.

وطبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية الجزائريين، تكون الأحكام الصادرة في جميع المواد قابلة للاستئناف، عندما تفصل في موضوع النزاع أو في دفع شكلي، أو في دفع بعدم القبول، أو أي دفع عارض آخر ينهي

الخصومة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. والأحكام القابلة للاستئناف في القانون الجزائري هي: الأحكام المدنية (الدعاوى المدنية القضاء العادي)، الأحكام التمهيدية يجوز استئنافها قبل الحكم القطعي (المادة 106 ق ا م). الأحكام الإدارية والأوامر الادارية الاستعجالية، الأحكام الجزائية، استئناف المتهم لأوامر قاضي التحقيق، استئناف وكيل الجمهورية لأوامر قاضي التحقيق، استئناف النائب العام لأوامر قاضي التحقيق.

عند المقارنة بين مسألة الاستئناف في النظامين الكندي والجزائري تبين أن الاستئناف هو حق مكفول لكل المتقاضين، إلا أنه في النظام الكندي ليست كل الأحكام التي تصدر عن قضاء الدرجة الأولى قابلة للاستئناف، حيث يوجد نوعان من الاستئناف: استئناف بقوة القانون وآخر خاضع لترخيص.

"Dans le premier cas, le jugement est porté en appel par le dépôt d'une *Déclaration d'appel*. Pour l'appel sur permission, en plus de la *Déclaration d'appel*, une *Requête pour permission d'appeler* doit être présentée à un juge de la Cour d'appel qui rendra une décision sur cette requête". **Le système de justice du Canada, Ministère de la justice du Canada, 2015, p 24**

ولا تنص القوانين الجزائرية على وجود ترخيص مسبق من أجل الاستئناف أمام قضاء الدرجة الثانية، بل يجب فقط احترام آجال الاستئناف المحددة قانونا والخاصة بكل نوع من الأحكام، وعن طريق تقديم عريضة أمام المجالس القضائية التابعة لنفس اختصاص محاكم الدرجة الأولى.

ففي النظامين، فإن إيداع أي دعوى، حتى دعاوى الاستئناف، لابد أن تكون بإيداع عريضة.

7. المفهوم أو المصطلح أو التعبير الاصطلاحي المقترح: المرحلة المفهومية (من المعنى إلى المبنى) **(Phase onomasiologique)**

عند الرجوع إلى القانون الجزائري، نجد بأن الحكم القضائي هو النهاية التي تختتم بها أي خصومة قضائية، إلا أنه توجد ثمة بعض الأحكام التي تتعلق بسير الدعوى ويكون الغرض منها اتخاذ إجراءات معينة ولا تحسم النزاع بصفة قطعية، وهي أحكام سابقة على الفصل في موضوع الدعوى، وهي أحكام متعلقة بتحقيق الدعوى.

والملاحظ أن هذا المفهوم في القانون الجزائري يطابقه مفهوم تم التوصل إليه عند بحثنا في الجزء 06 من الجذاذة في المرحلة الأولى (المرحلة اللفظية: sémasiologique) وهو:

« Un jugement interlocutoire est un jugement provisoire qui ne règle pas définitivement l'affaire ou la demande entendue par le tribunal. On pourrait soutenir que le qualificatif « **interlocutoire** » fait référence au stade de la procédure où est rendue la décision du tribunal relative à ces mesures, tandis que le qualificatif « provisoire » implique plutôt que ces mesures ne valent que pendant l'instance et qu'elles feront l'objet d'un réexamen dans le cadre du **jugement** final »

فقد يتبن لنا من خلال مقارنة التعريفين بأن هناك تكافؤ على مستوى المفهوم وملاءمة على مستوى السياق الذي ورد فيه المصطلح في النص الأصلي.

والسياق الذي توصلنا إليه في اللغة العربية (القانون الجزائر) هو مفهوم وتعريف لمصطلح قانوني يكافئ المصطلح المذكور وهو: الحكم التمهيدي.

ومنه يمكن تقديم المقابل لكل المفهوم وهو:

عريضة طلب ترخيص من أجل استئناف حكم تمهيدي.

لقد حقق هذا المفهوم المقابل مبدأ أساسيا من مبادئ التداول، وهو مبدأ النوعية، الذي يعد عنصرا هاما من عناصر دعم مقبولية الخطابات، فالمتلقي يسلم بصدق هذا المفهوم وصحته لأنه يتضمن وسائل تعبيرية معروفة لديه وتعبر عن حقائق مألوفة وتتلاءم مع مرجعيته في مجال التخصص. كما عمل هذا المفهوم على تقديم القدر الكافي من الإبلاغ والإخبار دون إسهاب في الشرح أو نقص في المعنى، فقد تحققت مقتضيات الإبلاغية والإخبارية المتضمنة في المفهوم الأصلي.

فهذا التعبير الاصطلاحي تتوفر فيه شروط المقبولية والمقامية، فهو يتلاءم مع سياق اللغة المستقبلة الموظفة في مجال القانون، ويعبر بصفة دقيقة عن المعنى المراد في المفهوم الأصلي لكن بوسائل تعبيرية معروفة لدى متلقي الترجمة.

الفصل انخامس

لغة الاختصاص واللغة القانونية

لا مناص لنا في الوقت الراهن عن الترجمة في عالم يعد أكثر من ثلاثة آلاف لغة، فالتجارة الدولية والعلاقات الدبلوماسية والبرامج التعليمية، ناهيك عن نشاطات أخرى، كالبرمجيات وكتيبات الاستعمال والتشغيل، تعتمد كلها على عمل المترجم، الذي يسعى إلى نقل أفكار ومعلومات من لغة إلى أخرى. إنها مهمة جد معقدة بالنظر إلى طبيعتها ومقتضياتها.

وما زاد الأمر صعوبة وأثقل الحمل على عاتق المترجم، هو ما شهده العالم من تزايد كبير لوتيرة المعلومات المتدفقة الناتجة عن الانفجار العلمي والتقني، زيادة على ظهور طرق الاتصال وتطورها وانتشارها، مما يطرح عمليا مسألة السيطرة على هذا السيل من المعلومات وما نجم عنه من مفاهيم ومصطلحات وحقائق مستجدة.

ويمكن أن نميز بين صنفين أساسيين من الترجمة؛ الترجمة الأدبية والترجمة المتخصصة أو التقنية؛ فالأولى تعنى بترجمة الأعمال الأدبية كالروايات والدواوين الشعرية والأجناس الأدبية المختلفة، وتتطلب كفاية أسلوبية ومخيالا خصبا ومعارف ثقافية واسعة ومتنوعة في اللغتين المترجم منها وإليها، إضافة إلى ملكة تعبيرية وحس أدبي، يعملان على إحداث نفس الأثر والأحاسيس التي أراد كاتب النص الأصلي تحقيقها لدى قارئه. ويعد هذا النوع من الترجمة انتاجا ابداعيا جديدا، حيث يتم إعادة إنتاج عمل أدبي في اللغة المترجم اليها انطلاقا من مضامين معبر عنها في اللغة المترجم منها.

أما الصنف الثاني؛ فهو الترجمة المتخصصة أو ما يصطلح عليها كذلك بالترجمة التقنية، وسميت في بداية ظهورها بالترجمة غير الأدبية؛ فهي تتعلق بترجمة نصوص موجهة إلى جمهور محدد، وفق وضعيات معينة، وتعالج مواضيع خاصة مثل الوثائق

الرسمية ومحاضر الاجتماعات والوثائق التي تصدرها مختلف الهيئات الإدارية والقانونية والمالية.

ومما لا شك فيه، توجد ثمة أوجه تشابه وتقارب بين الترجمة التقنية والترجمة العامة أو الأدبية، في حين، تبقى بعض المميزات والخصائص التي لا تختص بها إلا الترجمة التقنية. وفي هذا الجزء، وقبل الحديث عن الترجمة التقنية وتعريفاتها ومختلف تصنيفاتها، لا بد لنا من تحديد مفهوم دقيق ومحدد لما يصطلح على تسميته "**لغة الاختصاص**" وذلك عن طريق تحديد موقعها بالنسبة للأنواع الأخرى من الأنظمة، وما يميزها عنها من خصائص وسمات، ثم تحديد مكانتها ودورها في الترجمة التقنية، بالنظر إلى الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بها وتلجأ إلى استعمالها.

1. **نشأة لغة الاختصاص:**

لا يعد مفهوم "لغة الاختصاص" مفهوما ظهر إلى الوجود من العدم، بل هو نتاج تراكمات فكرية وتخمينات قديمة تعود إلى سنوات مضت، كان هدفها وضع أسس نظرية ومفاهيم دقيقة يمكن من خلالها تحديد الإطار الفكري الذي تشتغل فيه، وتتطور ضمنه مبادئها النظرية. وكانت أولى بدايات لغات الاختصاص في القرن السابع عشر، حيث ظهر مصطلح "تكنولوجيا" في عام 1615، والذي كان يعني "معاهدة تتعلق بالفنون"، ثم تطور ليكتسب مفهوما جديدا في أواسط نفس القرن ليصبح توظيفه للدلالة على مجموعة مفاهيم تتعلق بفن من الفنون (Rey, 1979 : 04) ومنه نشأ الحديث عن لغات الفنون التي كانت تعني الخطاب المتخصص والكلمات

الضرورية لإنتاج هذا الخطاب. وتميزت هذه الفترة بسيطرة المركزية الأوربية، فقد تركزت كل دراسات العلم والمعرفة في القارة الأوروبية.

إلا أنه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت معظم الانتاجات العلمية تكتب باللغة الإنجليزية، فكانت جميع المحررات العلمية تصدر باللغة الإنجليزية وتنشر في جميع أنحاء العالم. ولم يبق العالم الأوربي مكتوف الأيدي أمام هذه الحالة، فقد أنشأت فرنسا منظمة لغات التخصص محاولة منها لإنشاء فروع للغات التخصص بنسخة فرنسية. وقد ظهرت أقدم عبارة للدلالة على لغة الاختصاص في اللغة الفرنسية وهي عبارة "Français scientifique et technique" سنة 1952. وحرك تنامي استعمال اللغة الإنجليزية في الأوساط العلمية، الأوساط السياسية الفرنسية التي دعت آنذاك للاهتمام أكثر باللغة الفرنسية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية وتأثيرها الجيوسياسي خاصة على مستوى الدول النامية بما فيها المستعمرات الفرنسية القديمة، فتعددت البعثات العلمية والتقنية الفرنسية إلى مختلف أصقاع العالم، إضافة إلى تشجيع تنظيم مختلف المؤتمرات العلمية التي تنتمي إلى مجالات مختلفة من أجل إعطاء دفع للبحوث والمؤلفات والمنشورات العلمية باللغة الفرنسية. **(Eurin Balmet et Henao, 1992, p 54)**.

وفي خضم هذا السياق السياسي اللغوي، ظهر في فرنسا ما يسمى "اللغة الفرنسية الأساسية" (**Français Fondamentale**)، ومنه بدأ المتخصصون في استخراج معجم علمي ضروري لمواصلة الدراسات العلمية في فرنسا، ونتج عنه ما سمي المعجم العام ذات التوجه العلمي، الذي يتضمن كل الكلمات التي تنتمي إلى اللغة العامة ولكنها توظف للتعبير العلمي والتقني، فأنتجت معاجم قامت بجمع مختلف المصطلحات الموظفة في مختلف ميادين التخصص فنجد مثلا (Vocabulaire d'initiation aux études

dictionnaires) كما أطلق مشروع (agronomiques ; Vocabulaire d'initiation à la géologie contextuels) ليربط بين هذه المفاهيم وتوظيفها في الخطابات المتخصصة. وبعد ذلك ظهر مصطلح "**français de spécialité**" الذي استعمل للتعبير عن مجموع الطرائق الموجهة لتكوين دارسي اللغة الفرنسية لأغراض مهنية وأكاديمية، حيث ركزت هذه الطرائق على كيفية توظيف هذا النوع من اللغة في مجالات المعرفة (لغة الطب، لغة القانون... الخ) أو في النشاطات المهنية كالسياحة والأعمال والصيرفة. وحاول المختصون من خلال استحداث هذا المفهوم الجديد تجاوز الحواجز التي وضعها مفهوم "**français spécifique et technique**" الذي اقتصر على المعجم فقط والخروج إلى دراسة الصيغ النحوية والأساليب والعبارات التي تدخل ضمن استعمال هذا الحيز من اللغة الفرنسية. **(Mourlhon-Dallies, 2008, 30)**

وفي نهاية السبعينات، ظهرت دراسات اهتمت بالخطاب المتخصص وخصوصيات الخطاب العلمي، حيث عملت على وصف كيفية انتظام هذه الخطابات والآليات النصية التي تحكم انتاجها وكذا تحديد مختلف أنواعها. ومع ظهور المقاربات التواصلية في الثمانينات، تغير مفهوم الخطاب العلمي ليدل على مجموع الخطابات الصادرة عن المتخصصين في أحد الحقول المعرفية، والتي تعالج مواضيع متخصصة باختلاف متلقيها ومستوياتهم، وأكدت دانييل كاندال (**Candel Danielle**) ذلك عندما حاولت تقديم تعريف جديد لها:

> *« Tous discours produits par des spécialistes sur leur sujet de spécialité […] qu'ils s'adressent à des spécialistes du même domaine ou d'un domaine voisin, à des spécialistes de leur niveau ou à des apprenants, ou encore à des non spécialistes »*
> **(Candel, , 1994)**

ثم ظهر في أواخر الثمانينات مصطلح "français sur objectifs spécifiques" (لغة الأغراض الخاصة) (Portine 1990 : 63). والذي كان محاكاة للعبارة الإنجليزية " English for special purposes"، فعلى خلاف المفاهيم السابقة ركز هذا المفهوم على الجوانب البيداغوجية لتعليم هذه اللغات وتعلمها، فجعلت من المتعلم محورا لتطوير مناهجها وطرائق تدريسها. وأخرج هذا المفهوم الجديد لغة الاختصاص من حقل الدراسات اللسانية واللغوية، فهو يتوجه إلى أشخاص غير متخصصين في اللغة بل في مجالات مهنية متعددة، فالهدف منه هو تعلم لغة معينة في أجل محدد ولتحقيق أغراض مهنية فورية وخاصة ومنه تسمية الأغراض الخاصة.

إن هذه التغييرات الكبيرة في تسمية هذا المجال، دلالة على حركيته، فلايزال هذا المجال يشق طريقه نحو إيجاد هوية له تميزه عن باقي التخصصات، والذي نتج عنه ذلك الاضطراب النظري في تقديم تعريف شامل وموحد له.

كما يشهد التاريخ بأن علماء العرب قديما استطاعوا التعبير عن المنجزات العلمية التي حققوها هم أو حققتها الأمم الأخرى؛ كالإغريق والرومان والفرس، بلغة عربية صحيحة ومنسجمة تخلو من أي عائق يحول بينها وبين الاستعمال الحسن لوسائل التعبير التي تتيحها اللغة العربية في الوصف العلمي في مختلف الميادين العلمية كالطب والهندسة والكيمياء. وسيجد المتتبع لكتب التراث الكثير من الباحثين من أشار إلى لغات التخصص، ولكن ليس بالمفهوم الحديث، بل عبروا عنها ضمنيا خاصة عند معالجتهم لمسألة الاصطلاح، فنجد الجاحظ يقول: "... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم استقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له اسم" (الجاحظ، 1998: 139)

وقبل الجاحظ، نجد مؤلف "مفاتيح العلوم للخوارزمي" الذي جعل كتابه "جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء ومن المواضعات والاصطلاحات" (الخوارزمي، 1989: 13).

فحديث الجاحظ على مسألة الاصطلاح وقبله الخوارزمي عن العلوم والصناعات والتواصل بين أصحاب تلك الصناعات، هو تعبير ضمني عن وجود لغات موجهة للتعبير عن مختلف الفنون والعلوم السائدة آنذاك. استطاعت اللغة العربية عبر القرون المتتالية أن تحافظ على بقائها، فامتصت اللغات الخاصة والمفاهيم الإغريقية وأوجدت لها مقابلات عربية أحيانا ومعربة أحيانا أخرى. ومادامت اللغة العربية قد استطاعت فعل ذلك مع أعقد المفاهيم واللغات المنطقية والرياضية في تلك الآونة، فهذا خير دليل على قدرتها التعبيرية للدلالة على أدق التصورات التجريدية وأعقد المفاهيم النظرية.

فقد كانت العربية في القرن الثاني عشر لغة اليهود الفلسفية والعلمية، ومثل ذلك كتاب "دلائل الحائرين" الذي كتبه بالعربية موسى بن ميمون في العصور الوسطى، وفي نفس الحقبة، كان اليهود قد استعربوا استعرابا إلى درجة أنهم احتاجوا إلى الاستعانة بالعربية في دراسة لغتهم المقدسة دراسة علمية. (سارتون، 1961: 162)

إن تاريخ اللغة العربية يؤكد استعمالها وتعريبها للعلوم لقرون عديدة، وامتدت اللغة العربية العلمية من تخوم الصين إلى سواحل الأطلسي وبلاد الأندلس وجزر المتوسط، ومن أقاصي طشقند إلى منابع النيل في أواسط إفريقيا، وقال جورج سارطون في كتابه: "لقد كان العرب أعظم المعلمين في العالم وقد زادوا على العلوم

التي أخذوها ولم يكتفوا بذلك بل أوصلوها إلى درجة جديرة بالاعتبار من حيث النمو والارتقاء" (سارتون، 1961: 164)

2. **تعريفـــها**

تعرف اللغة في البحث اللغوي بأنها "**أداة للتواصل ونسق من العلامات اللفظية الخاصة بأشخاص ينتمون إلى عشيرة واحدة**" (علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، 2005 : 43) فهي نسق من الرموز والإشارات الذي يشكل أهم وسائل التواصل بين الناس، حيث ترتبط بشكل كبير بالعلوم ويرتبط تطورها بتطور المجتمع وتقدمه الحضاري. فاللغة تصوغ مفاهيم وتطور ألفاظا للتعبير عن أفكار جديدة "**ذلك لأن العلم واللغة فيض من نتاج العقل الإنساني وتدبيره**". (الخطابي، 1964 : 28)

فمفردة "نسق" في التعريف السابق تعني النظام، ومنه نستنتج بأن اللغة لا تختزل في قائمة من المفردات، بل تمتد لتشمل مجموعة من العلاقات والروابط التي تجمع هذه المفردات ضمن احترام المواضعات الخاصة بهذه اللغة والتي تتحكم فيها مثل القواعد والنحو والأساليب.

كما تعد اللغة مجموعة متنوعة من الأنظمة الفرعية والأنساق التي يستعملها المتكلم وفق حاجاته التعبيرية، وحسب مواصفات العملية التواصلية ومقتضياتها، كما أنه لكل لغة مجموع وحدات وقواعد مشتركة بين جميع مستعمليها. (Durieux, 1996) وتعرف هذه الوحدات والقواعد المشتركة التي يمتلكها مستعملو اللغة الواحدة باللغة العامة (langue commune).

في حين أنه يوجد نظام فرعي يتقاطع مع نظام اللغة العامة ويتميز بخصائص تجعله يختلف عن سابقه مثل نوع الموضوع المعالج ونوع المتكلم والمتلقي والوضعية التواصلية ونوعها وغاية المرسل والمتلقي ... الخ ويدعى هذا النظام "لغة الاختصاص"

وعرف البحث في قضايا هذه الأنظمة الفرعية نشوء عدة نماذج تحليلية حاولت تحديد طبيعة هذه اللغات وضبط مكوناتها، وذلك من حيث التساؤل عن موقعها مقارنة باللغة العامة، وهل تخضع هذه الأنظمة الفرعية لضوابط النظام والنسق الذي تخضع له اللغة بصفة عامة وكل مستعمليها (Hagège, 1987 : 52)، ونتج عن هذا الطرح مقاربتا؛ اما المقاربة الأولى، تنادي بفرعية لغة الاختصاص؛ وقد حددت هذه المقاربة الحدود الفاصلة بين لغة الاختصاص واللغة العامة، حيث لم تعتبر لغة الاختصاص من اللغات الطبيعية، بل رأتها نظاما يختلف كل الاختلاف عنها، وتتعدد بتعدد فروع المعرفة البشرية التي تلجأ إلى استعمالها وتوظيفها وتنشأ عن حاجة للتواصل بين أفراد التخصص الواحد؛ ومن رواد هذا التيار هوفمان الذي اعتبر أن اللغة المتخصصة هي نظام ذات صنف لساني يختلف عن اللغة العامة وتتكون من قواعد ووحدات معينة مؤكدا ذلك:

> *« By LSP we understand a complete set of linguistic phenomena occurring within a definite sphere of communication »* **(Hoffmann 1979:16)**

ونفهم من خلال هذا التصور، أن لغة الاختصاص هي لغة حصرية تقتصر فقط على المتخصصين الذين يستطيعون فهمها بحكم أنهم يتحكمون في رموزها، بيد أن الأمر مختلف، فنجد لغات تخصص يمكن أن تفهم من غير المتخصصين مثل النصوص التبسيطية (texte de vulgarisation)

وهذا ما استندت إليه المقاربة الثانية التي اعتبرت لغة الاختصاص لغة طبيعية، حيث أسست افتراضها على أن نسق اللغة المتخصصة ما هو إلا امتداد لنسق اللغة الطبيعية، فالاختلاف بينهما يكمن فقط في المستوى المعجمي وأحيانا في بعض الأساليب التعبيرية، فلا يمكن الحديث عن لغة الاختصاص كلغة قائمة بذاتها بل معاجم متخصصة فقط، وعزز كوكوريك هذا الموقف (Kocourek, 1991) بقوله يمكن اعتبار اللغة العامة مكونة من مجموعات ، الرابط الذي يجمع كل هذه المجموعات هو اللغة المشتركة وقد تكون إحدى هذه المجموعات لغة تخصص.

فهذا المعجم الخاص لا يمكن أن يوظف منفصلا عن الأساليب والقواعد التي تخضع لها اللغة الطبيعية، وإنما ترد ضمن نسيج لغوي ينتمي إلى اللغة الطبيعية والعامة ويخضع لمواضعاتها وقواعد الكتابة فيها. فلا يمكن اعتبار وجود لغات تخصص قائمة بذاتها تنأى بنفسها عن اللغة العامة وتستغني عنها أو عن التخصصات الأخرى؛ ويعود هذا إلى طبيعة النشاطات البشرية التي لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وتحديد الحدود الفاصلة بينها، فهذا التداخل يجعل من لغة الاختصاص نظاما لا ينحصر في المصطلحية فحسب؛ بل يتوسع ليشمل وسائل تعبيرية غير لغوية وكذا توظيف الموارد التعبيرية العادية التي تتيحها اللغة الطبيعية.

ولكن هذا التصور أغفل وظيفة أساسية من الوظائف المنوطة بهذه اللغة وهي تحقيق التواصل، ناهيك عن أن هذه اللغات يمكن أن تستعمل وسائل تعبيرية أخرى غير لغوية وغير مصطلحية.

ويحيل معنى "الاختصاص" إلى مجموع المجالات والتخصصات التي تنقسم إليها المعرفة البشرية، حيث يمكن لكل مجال أو مجموعة بشرية أو مهنية أن توظف لغة

خاصة بها، وذلك باستعمال معجم خاص، ويكون هذا المعجم ناقلا للمعارف المتخصصة بين أعضاء تلك المجموعة فقط وغير مفهوم لدى غير المتخصص أو من لا يملك معلومات تمكنه من الولوج إلى ذلك المجال؛ ويعلق بيير لورا **(Pierre Lerat)** بقوله:

> *« La langue spécialisée est d'abord une langue en situation d'emploi professionnel, une langue en spécialité, c'est la langue elle-même mais au service d'une fonction majeure : la transmission de connaissances »* **(Lerat, 1995 : 21).**

بمعنى أن لغة الاختصاص هي لغة تستعمل للاتصال المهني بين محترفي المجال الواحد قصد الاستجابة لحاجياتهم داخل الحقل المعرفي الواحد، كما تعد امتدادا للغة الطبيعية لكنها تعنى بوظيفة واحدة وهي نقل المعلومات المتخصصة والمعرفة داخل الحقل المعرفي الواحد. حيث تنشأ عن شعور المختصين في مجال بعينه بالحاجة للتواصل فيما بينهم بطريقة مقتضبة وواضحة فهي حسب جون لوك ديكان (Jean Luck Descamps) لغة تمارسها مجموعة ما لتستجيب لاحتياجاتها الخاصة في مجال التواصل الداخلي (دوريو، 2007 : 38)

وتعددت التعاريف المقدمة من طرف الباحثين للغة الاختصاص، فحاول كل واحد منهم تقديم تعريف بالاستناد إلى مستوى من مستوياتها؛ فيمكن أن يحيل هذا التعريف إلى طبيعة مضمون النص، فأي ملفوظ ورد في محيط تقني أو صناعي يمكن أن يشكل لغة متخصصة مهما كانت طبيعة النص أو خصوصياته؛ فرغم الدراسات الكثيرة المنجزة في مجال لغة الاختصاص التي قام بها المشتغلون على هذه اللغة من لسانيين ومصطلحيين ومترجمين، إلا أنه يستعصي وضع تعريف محدد لها، فلم يستقر المختصون على تسمية واحدة فمنهم من اصطلح على تسميتها "لغة الاختصاص"

والبعض الآخر سماها "اللغة المتخصصة"، بينما راح آخرون وأطلقوا عليها تسمية "لغة الغايات الخاصة" أو "اللغة التقنية" كذلك. وعرفها رولو من وجهة نظر الوظيفة المنوطة بها (Rouleau Maurice) بقوله:

> *« Une langue de spécialité naît du besoin que ressentent les spécialistes de communiquer entre eux de façon concise et sans ambiguïté »* **(Rouleau 1995 : 29)**

فمفهومها بالنسبة لبعض الدارسين أنها لغة تداولية بالدرجة الأولى، تشكل ناقلا للمعلومات التقنية والمتخصصة؛ بينما يرى البعض الآخر أنها مجموعة من الظواهر اللسانية التي تحدث في حيز ما من العملية التواصلية، وتخص مجموعة لغوية معينة تستعمل لتحقيق التواصل بين أفرادها من الخبراء والمتخصصين، وتختص بموضوع يتعلق بحقل معرفي بعينه بغرض تحقيق غايات محددة وفي ظروف خاصة وتنشأ تلبية لتلك الغايات، وتتمثل هذه الغايات في نقل المعارف المتخصصة، وقد عرفتها ماريا كابري بقولها:

> *« Par langue de spécialité, nous entendons un ensemble complet de phénomènes linguistiques qui se produisent dans une sphère précise de communication et sont limités par des sujets, des intentions et des conditions spécifiques »* **(Cabré 1998 : 115)**

فهي وسيلة لتبليغ المفاهيم العلمية والمهنية، تستعمل للتعبير عن الحقائق والمخترعات والإجراءات الميدانية لدراسة الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية أو الانسانية وعناصر كل منها، تتحول فيها الكلمات إلى رموز لغوية متخصصة تربط بين المفهوم والمرجع سواء كان مجردا ذهنيا أو ماديا ملموسا، وهي تسعى إلى إزالة اللبس وتدويل الرمز وتعميمه **(بن مومن، 2002: 254)**

وعزز روبرت غاليسون (Robert Galisson) ودانييل كوست (Daniel Cost) هذا التعريف بقولهما:

«Expression générique pour désigner les langues utilisées dans des situations de communication (orales ou écrites) qui impliquent la transmission d'une information relevant d'un champ d'expérience particulier » **(Galisson & Coste, 1976 ،511)**

فقد اعتبراها استعمالا خاصا للغة العامة ومفرداتها، لكن للتعبير عن حقائق تحدث في حيز معين من المعرفة الإنسانية. فهي تحيل إلى مجموعة من المصطلحات المستعملة في وضعية معينة تندرج ضمن ميدان معين لتحقيق التواصل بين المختصين. ويبدو لنا من خلال هذا التعريف بأن لغة الاختصاص ليست إلا استعمالا خاصا للغة العامة، حيث توظف مفردات اللغة العامة وقواعدها وصيغها الأسلوبية من أجل نقل معلومات متخصصة، تنتمي إلى مجال ما بين أفراد ينتمون إلى حيز معرفي خاص، وضمن وضعية تواصلية خاصة وإلى متلقين من نوع خاص، فيمكن اعتبارها إذا، نظاما لغويا فرعيا كما يؤكده جون دوبوا (Dubois Jean):

« On appelle langue de spécialité un sous-système linguistique tel qu'il rassemble les spécificités linguistiques d'un domaine particulier » **(Dubois 2001 : 40)**

وتبقى لغة الاختصاص على اتصال وثيق باللغة العامة، فقد تلجأ إلى تحويل بعض الألفاظ العامة إلى مصطلحات وأحيانا أخرى تلجأ إلى اقتراض مصطلحات وتحويلها إلى ألفاظ عامة إثراء للرصيد التداولي اليومي.

وقد وضعت كريستين دوريو **(Durieux, 1996)** مخططا حاولت فيه موضعة لغة الاختصاص مقارنة مع اللغة العادية والطبيعة العلاقة الموجودة بينهما.

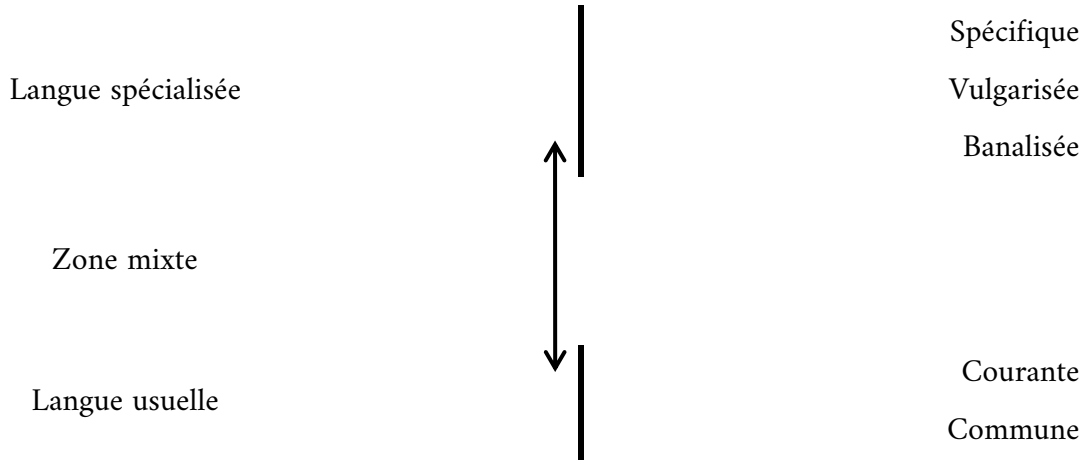

مخطط موضعة لغات الاختصاص

يتبين من خلال المخطط وجود درجات في لغة الاختصاص، حيث توجد سلمية **(Scalarité)** في درجة تخصص أي نص، والتي تكون في أعلى مستوياتها بين خبراء ينتمون إلى مجال معين، ومبسطة في علاقة المتخصصين بغيرهم من خارج التخصص (مثل الطبيب يقدم شروحات للمريض)، وانطلاقا من هذه الفكرة وضع الباحثون صنفين أساسيين للغات الاختصاص؛ لغة علمية عامة ولغة علمية خاصة، أما النوع الأول فهي لغة يفترض أن تكون معروفة لدى فئة واسعة من المنتمين إلى قطاع معرفي أو مهني معين، ويعد هذا المستوى وسطا بين اللغة العامة اليومية (Langue usuelle) واللغة العلمية المتخصصة، أما النوع الثاني فهو تلك اللغة التي تنفرد بمصطلحات لا توجد في غيرها من اللغات، وإن وجدت في تخصص آخر فتكون بمفهوم مختلف، فالمصطلحات هي التي تجعل العلوم تتميز عن بعضها البعض. إضافة إلى تبيان طبيعة العلاقة الموجودة بين لغة الاختصاص واللغة العامة، فنجد تواصلا مستمرا بين هاذين النسقين؛ فثمة مفردات تهاجر من مجال اللغة العامة وتكتسب شحنة مصطلحية تدخل ضمن الوسائل التعبيرية لتخصص معين (Souris مثلا) بينما نجد مصطلحات كانت ضمن التخصصات العالية وفقدت قيمتها المصطلحية بفعل

التداول، أو ما يسمى بالألفة، ونزلت إلى مستوى اللغة التبسيطية ومنه إلى اللغة العامة (مثلا H1N1).

ففي واقع الأمر، لا يمكن اعتبار لغة الاختصاص لغة قائمة بذاتها ومستقلة عن اللغة العامة، فهي تعتمد عليها وتنتمي إليها؛ فلغة الاختصاص نسق يجمع بين عناصر لغوية عامة ومشتركة بين جميع مستعمليها ومفاهيم ومصطلحات تقنية وعلمية، فماهي إلا استعمال للغة الطبيعية، التي تشكل القاعدة المنطقية لها وفيها يتم الاتفاق بين المتخصصين على مفاهيم المصطلحات ومدلولاتها، بغرض نقل معلومات متخصصة.

ولكن رغم كل هذا الاختلاف بين المختصين والدارسين في إعطاء تعريف واحد وموحد لهذا المفهوم، يوجد اجماع على أن لغات الاختصاص أوجدت لتحقيق وظيفة تواصلية بين أفراد ينتمون إلى تخصص معين وحاملة للمعلومات والمعارف المتخصصة وناقلة لها.

وكحصيلة لكل التعريفات السابقة، يمكننا أن نقول بأن لغة الاختصاص هي نظام فرعي لغوي مقنن ومشفر يستعمل لأغراض معينة وفي سياقات مناسبة، حيث تستعمل من أجل إيصال ونقل معلومات ذات طبيعة متخصصة في أي مستوى كانت؛ فتكون في أعلى مستويات التخصص إذا ما استعملت بين خبراء جد متخصصين أو لتعليم غير المتخصصين بالطريقة الأنجع والأدق والأكثر وضوحا إذا ما كانت في أدنى مستوياتها..(Cabré 1998 :120)

ومن بين أهم الباحثين الذين اهتموا بظاهرة لغات الاختصاص، عالم اللغة روستيلاف كوكوريك Rostislav Kocourek في كتابه " La langue française de la technique

et de la science" الذي اقترح التعريف التالي لها والذي يعد من أكثر التعاريف إلماما بمفهوم هذه الظاهرة اللغوية:

> *« La langue de spécialité est une variété de langue, à dominante cognitive, dont les textes, cumulatifs, d'émotivité, de subjectivité et de métaphoricité contrôlées, et délimités de manière externe, ont pour but de signifier et de communiquer, au sein d'une collectivité restreinte, le contenu thématique, raisonné et circonstancié»* **(Kocourek : 1992)**

فقد اعتبرها فرعا من فروع اللغة التي يغلب عليها الطابع المعرفي، وأن نصوصها تهدف إلى تبليغ وإيصال المضامين الموضوعاتية داخل مجموعة لغوية محدودة. فهذا التعريف يتطرق إلى الجانب الوظيفي للغات الاختصاص، الذي ينص على أن الوظيفة الطاغية هي الوظيفة المرجعية؛ ويسعى هذا الفرع من اللغة إلى إيصال المعلومات المتخصصة المستعملة لأغراض خاصة وفي سياقات حقيقية باستعمال أكثر السبل إيجازا ودقة ووضوحا. وقد حاول كل تعريف للغة الاختصاص الإحاطة بمفهومها انطلاقا من خاصية تميزها.

3. خصائص لغة الاختصاص:

للخروج من مسألة تضارب التعاريف، والاضطراب المفاهيمي، ووضع حد للنقاش القائم بين مختلف التوجهات والمقاربات التي اهتمت بلغات الاختصاص وحاولت التأسيس لها نظريا، اقترحت جملة من المقاييس والمعايير التي تشكل أساسا يستند إليه لضبط لغات الاختصاص وجعلها تعبيرا علميا يتميز عن التعبير في اللغة العامة، واقترحت عدة تصنيفات لخصائص لغة الاختصاص، ومنه التصنيف الذي اقترحته تيريزا كابري .(Cabré 1998 : 123) والذي تضمن أقساما ثلاث:

1.3. الخصائص التداولية:

التداولية هي فرع اللسانيات الذي يدرس العلاقة القائمة بين الملفوظات والسياق غير اللساني الذي توظف فيه، وهي كل ما يتعلق باستعمال هذه اللغات وتوظيفها فعليا، فهي جزء لا يتجزأ من اللغة العامة التي توظف في وضعيات تواصلية محددة، ولا يقتصر هذا الاستعمال إلا على جزء من المجموعة اللغوية، فعدد مستعملي هذا النوع من اللغة محدود لأنه يقتصر على المتخصصين فقط لتحقيق التواصل فيما بينهم، كما أن هذه اللغات وسيلة تواصل بين جميع المتخصصين مهما اختلفت لغاتهم حيث ترى ماريا تيريزا كابري أن المتخصص قادر على فهم نص يتعلق بمجال تخصصه كتب بلغة غير لغته. (Cabré 1998 : 124).

ومن تجليات هذه الخاصية في لغة الاختصاص في عملية تواصلية يكون أحد طرفيها ليس من أهل الاختصاص، فيتم تكييف مستوى صعوبة اللغة وتعقيدها حسب مستوى المعارف المتوفرة لدى هذا المتلقي سواء على المستوى المعجمي أو النصي.

2.3. الخصائص الوظيفية:

ونعني بها الخصائص التي تجعل من لغات التخصص وسيلة لتأدية وظيفة معينة، فالوظيفة الأساسية التي تضطلع بها لغات الاختصاص هي نقل المعلومة العلمية المتخصصة وتبليغها للمتلقي، باستعمال منظومة مفاهيمية ومصطلحية هي السمة المميزة لها وغرضها الاقتصاد اللغوي، ناهيك عن اضطلاعها بوظيفة تعليمية تعلمية، فالهدف من توظيفها في تدريس طلبة أي تخصص هو تدريبهم على التعبير الصحيح في تحرير النص العلمي المتعلق بتخصصاتهم وفهمهم له. كما تساهم في تنمية

قدرة استيعاب الطلبة للمعرفة استيعابا جيدا، لأن الإلمام بأي تخصص يقتضي تكوينا لغويا موازيا لدراسة هذا التخصص والتعمق فيه. وتوظف لغات الاختصاص في وضعيات محددة، سواء كانت شفوية أم كتابية، فأي عملية تواصلية في مجال هذا النوع من اللغات تؤدي مجموعة من الوظائف، ولعل هذه الخصوصية هي التي تجعل من هذا النوع من اللغات معقد وصعب، فتتعدد الوظائف التي تؤديها في الوقت نفسه، حيث يمكن لملفوظ واحد أن ينقل في آن واحد رسائل متعددة، الرسالة الحرفية وتتمثل في الوظيفة المرجعية (fonction référentielle)، وكذا طبيعة الإيحاءات ومدى استجابة المتلقي لها (fonction émotive) إضافة إلى الأثر المنشود والمراد تحقيقه لدى المتلقي من خلال الوظيفة الإفهامية (fonction conative).

3.3. الخصائص اللغوية:

وتعني الخصائص المتعلقة بكل الجوانب اللغوية والتعبيرية التي تظهر في النصوص المتخصصة وتجعلها تختلف عن أنواع أخرى من النصوص؛ وهي:

- **الدقـــة: (Precision):** وذلك للتعبير عن المفاهيم ومختلف الظواهر بصفة واضحة ينتفي معها الغموض واللبس والإبهام حيث أن لغة الاختصاص لا تقبل الترادف ولا الاشتراك اللفظي (Synonymie) ولا الدلالة المتعددة (Polysémie)، فيعبر بالمصطلح الواحد عن المفهوم الواحد في الحقل المعرفي الواحد وكذلك تفادي كل عبارة حاملة لشحنات عاطفية انفعالية كالتعجب والمدخ والذم... الخ. ولبلوغ هذا المطلب وضع المنظرون والدارسون مقياسي الدلالة الأحادية (Monosémie) وحذف المعين الذاتي (Circonstanciel égocentrique). **(Schlanger et Stagers, 1991 : 86)**

- **مقياس الدلالة الأحادية**: ويقضي بعدم تخصيص المفهوم العلمي الواحد بأكثر من مصطلح، يعني مفهوم واحد يساوي مصطلحا واحدا ووحيدا، وقد عرفت المنظمة العالمية للتقييس والتوحيد المعياري (ISO) هذا المقياس على النحو التالي: "**الدلالة الأحادية هي العلاقة بين تسمية ومفهوم، لا تعكس فيها التسمية إلا مفهوما واحدا**" (معجم مفردات علم المصطلح، 1984: 212) فمبدأ الوحدة المصطلحية يستلزم الوحدة المفهومية.

- **مقياس حذف المعين الذاتي:** ويقصد بالمعينات الذاتية كل الكلمات التي ترتبط دلالتها بالذات المتكلمة ولا تفصح عن أشياء ثابتة ولا تشير إلى ذوات أو موضوعات محددة وإنما تختلف مدلولاتها من لحظة خطابية لأخرى ومن سياق لغوي لآخر ومن النماذج التي تتجلى فيها هذه التعيينات نذكر أسماء الإشارة والضمائر والظروف المكانية والزمانية (شاهين، 1986: 89). فغالبا ما يتم تحرير هذا النوع من النصوص في صيغة المبني للمجهول أو الصيغ غير الشخصية (impersonnelles Formules) واستعمال الأفعال في الحاضر الذي ليست له قيمة زمنية.

- **الوضـوح: (Clarté)**: ويعني الوضوح الذي لا يحتمل اللبس بالابتعاد عن الترادف المفردات الغريبة والغامضة وتجنب استعمال الصور البلاغية والألوان البديعية من تشبيه واستعارة وكناية وغيرها من الأساليب التي تؤدي إلى تعدد التأويلات وكثرة التفاسير. فالتعبير في لغة الاختصاص لا يتطلب إلا القليل من الكلمات الدالة دلالة واضحة ودقيقة، فالغرض الأساسي للغة العلم هو تفسير ظاهرة أو شرح طريقة ولا يمكن تحقيق ذلك بلغة غير صريحة وواضحة أو بكلمات مبهمة غير محددة المعنى فعلى الباحث تبليغ رسالته إلى المتلقي بطريقة خالية من التعقيد، ومن

مظاهر تحقق هذه الخاصية في العلوم هو المصطلحات المستحدثة (néologisme)، حيث يتم استحداث مصطلحات جديدة بغرض التعبير عن مستجدات علمية جديدة نتج عنها مفاهيم ووقائع جديدة.

- **الموضوعية: (Objectivité)**: تتمثل هذه الخاصية في ضرورة ارتباط عبارات لغة الاختصاص بالموضوع العلمي الموصوف، ويتجسد هذا الارتباط في غياب كل الألفاظ أو الأساليب التي تحيل على ذات الواصف أو منشئ الخطاب، مثل المتكلم، إضافة إلى انفعالاته ومعتقداته، حيث تختفي شخصية المؤلف في النص العلمي بشكل تام من أجل الحفاظ على النتائج المحصل عليها. فالموضوعية هي من مظاهر السعي نحو استقلالية لغة العلم وإيجاد تطابق مطلق بين المعرفة والواقع فينبغي التقيد بعرض المعطيات وتوظيف المناهج واستخلاص النتائج. فلغة الاختصاص تولي الأهمية القصوى للمعلومة على حساب منشئها أو محررها وبعيدا عن كل مظاهر الانطباع وإبداء الرأي. ولكن هذا لا يعني بأن المعرفة مستقلة عن مجموع الأوضاع الثقافية والأحكام العقدية التي تسيطر على تمثل المتخصص لظواهر العالم، فهذا قد يصدق في بعض التخصصات لكنه لا يصلح في تخصصات أخرى مثل العلوم الإنسانية (علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، 2005: 54)

- **الإيجـــاز (Concision)**: وهو الاختصار في الجهد والتقليص من المدة والوقت، ويراد به تبليغ المضامين المعرفية والعلمية بأقل ما يمكن من العبارات والألفاظ حتى تستطيع الذاكرة أن تعيها بيسر، وتعد هذه الخاصية من أوضح خصائص لغة الاختصاص وأقربها إلى التحقيق (علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، 2005: 54) ، وتتجلى هذه الخاصية في استعمال عدة أساليب منها توظيف الصيغ المصدرية (nominalisation) حيث يطغى استعمال الأسماء والجمل الاسمية بدل الأفعال المصرفة،

وكذا أسلوب التكثيف؛ ويتم ذلك عن طريق استعمال بنى مركبة، فتوضع بنية واحدة للتعبير عن مفهوم معين، فمثلا مصطلح (Hypercholestérolémie) فهو بنية مكثفة تختزل عدة مفاهيم للدلالة على مفهوم واحد وهو ارتفاع نسبة الدهون في الدم. كما تتجلى أيضا هذه الخاصية في التعريفات القصيرة والمباشرة وكذا الأساليب التي يعبر بها عن الفكرة العلمية بتجنب الحشو والاطناب والتكرار. وتحقق خاصية الإيجاز مبدأ أساسيا في لغة الاختصاص وهو الاقتصاد اللغوي، وذلك حتى تكون المفاهيم أكثر دقة ووضوحا وتؤدي الوظيفة التواصلية المنوطة بها.

- **البســـاطة**: ويقصد بها كتابة المضامين والمحتويات العلمية في جمل قصيرة ذات أسلوب تصريحي وبنية سليمة وموجزة تخلو من كل مظاهر التعقيد كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار وغيرها من الأساليب حتى تستطيع الذاكرة أن تعيه بيسر، فهي نقيض اللغة الأدبية، وتختلف عنها من ناحية الأسلوب، ولا تهدف إلى إضفاء طابع جمالي.
- **الكتـــابة المعيـــار: (Ecriture standard)** وتعني وجود وحدة في نمط الكتابة في لغة الاختصاص، فنجد بعض الخطابات التي ترد في قوالب معينة وتكون محل اشتراك بين مستعمليها وإجماعهم (علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، 2005: 55) ، فمثلا كتابة بعض الوثائق التقنية تخضع لمعايير شكلية ومواضعات كتابة متفق عليها بين محرري هذه الوثائق ومستعمليها.
- **تنـــــــوع العلامات:** لقد صنفت لغات الاختصاص من ناحية طبيعة العلامات المعتمدة في التعبير عن المفاهيم إلى ثلاثة أصناف: **(Kocourek, 1991 : 14)**

- لغة تهيمن فيها العلامات غير اللسانية، وهي علامات لا تنتمي إلى النسق اللغوي الطبيعي، علامات غير خطية مثل النماذج والمجسمات والرسوم والخرائط والمخططات (وسائل تعبيرية غير لغوية).
- لغة تكتفي باقتراض العلامات اللسانية المتوفرة في اللغة الطبيعية بعد ان تفرغها من معانيها وتشحنها بمفاهيم جديدة (مفردة **Souris** مثلا)
- لغة تمزج بين العلامات اللغوية وغير اللغوية

وأخيرا، يفترض في أي نص علمي أن يكون بناء منتظما ومنسجما من الأقوال الخالية من التناقضات مهما كانت تفاصيل الحقائق وتعريفاتها، فالمعرفة العلمية هي معرفة مرتبة ومنتظمة في أساسها. **(الأيوبي، 1998 : 154)**

واقترح متخصصو الترجمة مثل يان ماسون وسنيل هورنبي تصنيفا أكثر تفصيلا، حيث صنفا النصوص المتخصصة حسب الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه إلى نصوص تقنية وإدارية وسياسية ودينية وصحفية وقانونية وتجارية. **(Mason 1982 : 18)**.

ويشكل القانون أحد الحقول المعرفية التي تطرح بكثرة في سوق الترجمة في الجزائر، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة، كازدواجية اللغة التي تصدر فيها مختلف الوثائق القانونية، إضافة إلى التركيبة التشريعية والتنظيمية التي تفرض أن تكون مختلف الوثائق الرسمية ولاسيما القانونية منها، إما مكتوبة باللغة العربية أو مترجمة إليها، ويحتاج المتخصص في هذا المجال إلى وسائل تعبيرية خاصة تعبر بها عن معانيها ودلالاتها للوصول إلى تحقيق غاياتها.

4. اللغة القانونية:

1.4. ماهية اللغة القانونية

يعد القانون ظاهرة اجتماعية متصلة بالفرد والمجتمع، ونعني بالقانون الذي نتناول لغته بالقانون الوضعي؛ الذي يمثل مجموع القواعد التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع الواحد وعلاقة الفرد بالدولة. (دودين، 2009 : 127) وفي هذا الاطار تنسج علاقة بين علم القانون واللغة؛ فعلم القانون هو مجموع المعارف المتعلقة بالقانون؛ أما اللغة فهي وسيلة نقل تلك المعارف. فلغة القانون هي تلك المستخدمة في تحرير الوثائق وسن القوانين والدساتير والتشريعات والأحكام، وكل ما تتضمنه الخطابات القانونية من لغة يستعملها رجال القانون قد تستعصي على غير أهلها.

ويعبر عنها جيرارد كورنو (Gérard Cornu) بأنها استعمال خاص للغة العامة أو بالأحرى اللغة الوطنية (Cornu, 1990 :22) *« Un usage particulier de la langue nationale »*

2.4. أنواع لغة القانون

يعبر مصطلح "لغة قانون" عن مختلف أنواع اللغات المستعملة في هذا التخصص وتنقسم إلى (دودين، 2009: 129)

- **اللغة الأكاديمية:** وهي لغة المجلات البحثية الأكاديمية القانونية، والكتب المنهجية الخاصة بتدريس القانون.
- **لغة القضاء:** وهي لغة الأحكام التي تصدرها المحاكم، والكتب التي تتناول القضايا والتقارير القانونية.
- **لغة الاتفاقيات:** تشمل العقود والاتفاقيات والمعاهدات، حيث يكون الهدف بهذه اللغة تحديد مجموعة من الالتزامات أو المحضورات.

- **لغة التشريع**: وهي لغة الوثائق القانونية مثل القوانين التي تصدر عن المجالس التشريعية ولوائح الدستور، وتتميز لغة التشريع بميزة الأسلوب المنفرد، حيث يمكن تمييزها عن بقية الأصناف، فأسلوبها لا يمكن أن يقلد أو أن يختلط مع أساليب الأحكام القضائية أو العقود.

> *« Le style d'une loi est inimitable et ne peut être confondu avec celui d'un jugement ou d'un acte ».* **(Gémar, 1979 : 20)**

وأضاف جون كلود جيمار أصنافا أخرى من اللغة القانونية، فحدد نمطا يخص اللغة الموظفة في الوثائق الإدارية، والتي تضم مجموع النصوص الموجهة لعامة الناس كالقوانين الداخلية للمؤسسات باختلاف أنواعها وطبيعتها وكذا لغة الأعمال التجارية التي تشمل مختلف العقود والتعاملات التجارية.

وانطلاقا من هذه التصنيفات، يمكن أن نقول بأن لغة القانون ليست لغة واحدة، بل تختلف باختلاف مستعمليها وكذا المصادر التي تنتجها، فقد تصدر عن مستويات متعددة، فتكون خطابا صادرا عن مشرع أو عن قاض، وفي حالات أخرى عن إدارة أو محام؛ فينفرد كل واحد منهم بأسلوب وصيغ ورموز معينة، وبالتالي يتعدد مستوى الخطاب. ويوجه هذا النوع من الخطابات إلى متلق؛ فإما أن يكون هذا المتلق من أهل الدراية بالمادة القانونية، أو يكون غير مطلع عليها أو ذات اطلاع قليل. ومنه يمكن تصنيف اللغة القانونية في مستويين اثنين، مستوى المخاطِب (مرسل الخطاب) ومستوى المخاطَب (متلق الخطاب). فإذا كان المخاطِب رجل قانون مثلا والمخاطَب قانونيا كذلك، فالكلام في هذه الحالة يتم بين أفراد ينتمون إلى نفس المجال المعرفي وكذا المهني، فعندها يكون الخطاب خاصا وفي أعلى مستويات

التخصص، أما إذا كان المخاطَب من عامة الناس ولا ينتمي إلى مجال المخاطِب، يكون الخطاب أقل تخصصا وتقنية من سابقه.

ويبقى مستوى ثالث وهو مستوى يتقاسمه جميع أفراد المجموعة التي تخضع للقانون، وهو مستوى المبادئ القانونية العامة والقواعد المنظمة لشؤون الناس كالدساتير مثلا.

3.4. خصائص لغة القانون

تتميز لغة القانون عن بقية اللغات المتخصصة بما يلي:(دودين، 2009: 133- 134)

- **الدقة والوضوح:** أهم ميزة يجب أن تحققها لغة القانون الدقة والوضوح، حيث يتعين على من يصيغ الوثيقة القانونية استعمال أسلوب واضح، بعيد عن الغموض لتفادي التفسيرات الكثيرة والتأويلات المتباينة، حتى لا يكتنفها الغموض وتجر مستعمليها إلى أهوال التقاضي والمحاكم؛ لذا فعلى محرر الوثائق القانونية أن يكون ذا حس لغوي دقيق عند انتقاء الكلمة التي يستعملها في النص، ويتجلى ذلك عن طريق تجنب الألفاظ المثيرة للبس وتوظيف الأساليب الواضحة والمباشرة التي لا يشوبها أي غموض.
- **لغة مباشرة:** تتسم اللغة القانونية بأنها لغة مباشرة، تبتعد كل البعد عن المحسنات البديعية والأساليب البلاغية والألوان الجمالية، حيث تؤدي هذه البنى الإنشائية إلى اضعاف النص بل هدم كيانه.
- **الإحاطة بكل جوانب المعنى:** يقتضي تحرير الوثائق القانونية الإلمام بجميع جوانب المعنى لأهميته البالغة في تقرير صيرورة القضايا القانونية ومآلاتها.

- **إتباع التقاليد القانونية المتوارثة:** تعتبر اللغة القانونية من أكثر اللغات تأثرا بالتقاليد المتوارثة والأعراف السائدة في كتابتها، حتى يبدو في كثير من الأحيان أن هذه التقاليد تكون بمثابة رداء ضيق مقيدا للحركة لا يستطيع رجال القانون خلعه أو استبداله، كاستخدام انماط شكلية مميزة وقوالب لغوية جاهزة في كتابة اللغة القانونية واستخدام بعض الكلمات المهجورة والقديمة تصل أحيانا إلى توظيف كلمات من اللغة اللاتينية.
- **الميل إلى الحشو والإطناب:** يميل التحرير في المجال القانوني إلى الحشو والإطناب، فالتعبير القانوني مليء بعبارات يمكن تفاديها في اللغة العامة حيث تشكل تكرار لا جدوى من ورائه بينما يشكل جزءا لا يتجزأ من التحرير القانوني.
- **التحفظ على أنماط الوثائق القانونية:** ويقصد بذلك مواضعات تحرير الوثائق القانونية، ولا سيما في الجوانب الشكلية منها، حيث تخضع الوثائق القانونية إلى أشكال موضوعة سلفا يتعين على محررها احترامها والتقيد بها، فعلى سبيل المثال تخضع الأحكام القضائية إلى قالب محدد سلفا ومعتمد ومتفق عليه ينبغي احترامه ولا يجوز تغييره.
- **الابداع اللغوي:** ويتمثل هذا في مواكبة المستجدات وتماشي اللغة القانونية مع الزمن الذي صدرت فيه حيث يمكنها أن تساير التطورات وتعبر عنها.
- **التداخل بين اللغات:** فهي مزيج من اللغات، حيث تستعير عددا من المصطلحات من لغات أخرى، اللاتينية مثلا، وأحيانا حتى العامية الخاصة بمجموعة عرقية معينة.

- **لغة آمرة:** فهذه اللغة هي مصدر قاعدة أساسية من قواعد القانون، وهي الأمر. فعن طريق هذه اللغة يتم تحديد الواجبات وفرض الالتزامات ومنع القيام بالمخالفات.

4.4. مكونات لغة القانون:

1.4.4. المفاهيم القانونية:

يتكون القانون من مجموعة من المفاهيم التي تشكل النسيج القانوني؛ فالمفهوم هو حجر الأساس في إنشاء القاعدة القانونية، حيث بوجوده يضمن أي نظام قانوني وظيفته الموضوع لأجلها. ويتبع كل نظام قانوني في وضع القاعدة القانونية نمطا خاصا به يبنى على فلسفة تخضع إلى عوامل الزمن والمكان وكذا الإرادة الاجتماعية. فمجموع التفاعلات التي تحدث ضمن مجتمع معين تضع الحدود والمعالم الأساسية التي تتحرك ضمنها الآليات المنتجة للمفاهيم داخل أي نظام قانوني وتعكس هذه الآليات حركية المجتمع وتعبر عن حالته. فعلى خلاف الميادين الأخرى، نفهم بأن مسألة الإنتاج المفاهيمي والمصطلحي في القانون تتم ضمن سيرورة فكرية تعمل على ربط النظام القانوني لمجتمع معين مع واقعه الاجتماعي المعيش وذلك بوضع مصطلحات يمكنها أن تشمل جميع مناحي هذا الواقع الاجتماعي وتتلاءم مع خصوصياته، وإلا فلن يكون لأي مصطلح مغزى من وجوده. فالقانون حسب ساندوفوار **(Sandevoir 1991 :132)** يستعمل مجموعة من المفاهيم والتصورات والأفكار المجردة التي تنتج انطلاقا من التجربة الاجتماعية أو انطلاقا من مضمون فكري معين.

ويتميز النظام المفاهيمي في القانون بوحدة المرجع (Monoréférentialité dénominative) والتي تعمل على تجنب أي تشابه مع مصطلحات أخرى وبغية إلغاء أي

لبس يمكن أن يشوبها. وتحقق هذه الخاصية ضمانا قانونيا ينأ بالقاعدة القانونية عن أي تأويل خاطئ الذي ينتج عنه تفاوت بين القاعدة القانونية والمجتمع أو بدقة أكثر بين الظاهرة الاجتماعية والقاعدة القانونية التي تضبطها. وقد كتب إيان مكاي (Ejan Mackay) فيما يخص عدم دقة المفهوم في القانون بقوله:

> *« Ce problème se pose de façon aigue dans les recherches qui visent à mettre au point des représentations formelles du droit ou du raisonnement juridique »* **(Mackay, 1979 : 36.)**

وحتى يتحقق شرط أحادية المرجع وجب أن يكون المصطلح أو المفهوم القانوني بسيطا وواضحا، فلا يصبح المصطلح سهل التداول إلا إذا كان مضمونه دقيقا، فدقة المفاهيم تضمن دقة القاعدة القانونية والتي تحقق بدورها درقة النظام القانوني برمته وصرامته. ومنه وجب تحديد ماهية المصطلح القانوني ومميزاته.

من المعلوم أن المصطلحات مفاتيح العلوم يتم تداولها بين ذوي الاختصاص الواحد. فالقانون شأنه شأن التخصصات الأخرى يتضمن مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي تشكل النسيج القانوني، وهذه المفاهيم ضرورية في انتاج القواعد القانونية، فالمصطلح هو العصب والأساس الذي يقوم عليه علم القانون، ويعرفه كمال السباعي:

> **"ذلك اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يدل على مفهوم مجرد أو محسوس داخل مجال العلوم القانونية وهو المسؤول عن تحديد موضوع محل الدراسة".** (السباعي، 2008: 02)

ويخضع إنتاجه إلى مسارات معينة تتحكم فيها عوامل عديدة كالزمان والمكان والإرادة الاجتماعية، فإنتاج المصطلحات القانونية مرتبط ارتباطا وثيقا مع الواقع

الاجتماعي فهي ناشئة عن تفاعلات المجتمع الذي تنتج فيه وتوظف ضمنه، تتحدث عنه وتعكس روحه. فالقانون يستعمل مجموعة محددة من المفاهيم وأفكارا تنتج انطلاقا من التجربة الاجتماعية أو داخل مضمون فكري معين.

> *« Le droit va utiliser certain nombre de concepts, c'est-à-dire, d'idées abstraites, soit à partir de l'expérience soit à partir de contenu mental en soi. L'esprit puise dans la réalité de la vie sociale des éléments ou des caractères avec lesquels il façonnera une représentation générale. Cette représentation va alors constituer un genre qui traduira le réel et permettra de l'expliquer et de l'interpréter »* **(Sandervoir, 1991 :132)**

وتضيف فلورانس تيرال (**Terral, 2004, p 877**) بشأن المصطلح القانوني قائلة:

> *« Lorsque l'on parle de terminologie juridique, on fait référence à la terminologie appliquée au droit ».*

وانطلاقا من التعريفين نستخلص أن المصطلح القانوني هو مجموعة من الكلمات التي اتفق على استعمالها رجال القانون، ووظيفته الأساسية في النص القانوني هي تحقيق التماسك الشكلي والموضوعي بما يحقق نقل المفاهيم وتركيب النصوص القانونية، كما أنه يساهم في فهم لغة القانون وحسن استعمالها ويساعد على تجاوز العوائق اللغوية والثقافية والحضارية.

ذكرت فلورانس تيرال (Florence Terral) ما يميز المصطلح القانوني عن غيره أنه: **Terral, 2004, p 877)**

- **مصطلح تقني:** لأنه يعبر عن مفهوم تقني خاص مستمد من ميدان اختصاص معين، وهو مصطلح ناقل لمعرفة تقنية قانونية.
- **يرتبط بالعلوم الاجتماعية:** لأن المصطلح القانوني لا ينتمي إلى العلوم الدقيقة كونه يحمل شحنات ثقافية واجتماعية.

كما تترتب عن هذه الخصائص بعض الصعوبات في التعامل مع المصطلح القانوني، فظاهرة تعددية المصطلح القانوني تقف عائقا في تحديد الخط الفاصل بين ما ينتمي إلى لغة القانون وما ينتمي إلى اللغة العامة، فمثلا مصطلحي "الخطأ" و"الغلط" في اللغة العامة مفردتين يمكن اعتبارهما مترادفتين في حين أن توظيفهما في مجال القانون يعطي لكل مصطلح دلالة تختلف عن دلالة المصطلح الآخر، ولكل منهما السياق الدقيق الذي يوظف فيه، وقد يسبب هذا عقبة أمام إدراك معنى المصطلح المراد توظيفه. زيادة على ذلك، فإن كل مصطلح قانوني يعكس ثقافة قانونية معينة تحمل شحنة ثقافية تنعكس على النص القانوني حتى وإن كان نصا تقنيا.

2.4.4. الأسلوب القانوني:

إن أي تواصل، كتابي كان أم شفهي، يعبر به أي شخص عن أفكاره عن طريق استعمال الكلام، كما يقتضي أي تواصل، وجود مرسل ومتلق يشتركان في الاهتمام بالموضوع محل هذا التواصل. وتستعمل ضمن أي تواصل وسائل لغوية تضمن تحقيق الغاية منه، فيقوم المرسل بتخير المفردات والبنى التراكيبية الملائمة لتلك الوضعية التواصلية. وكبقية العمليات التواصلية اللغوية، فإن التواصل في مجال القانون يهدف إلى نقل رسالة مشفرة من مرسل إلى متلق وفق طريقة وشكل معينين في التعبير، وهذه الطريقة نعني بها الأسلوب. وتتعدد الأساليب الموظفة في المجال القانوني بتعدد فروعه، فالأسلوب الموظف من طرف المشرع مثلا، الذي يعد منشئا للقاعدة القانونية، ينتقي فيه الأساليب الملائمة التي تعكس منصب ومكان مرسل الخطاب وكذا المهام المنوطة به، فالمشرع يستعمل أسلوبا متأدبا يتميز بالعلو والتعالي مقصيا أي أساليب عامية أو تنتمي إلى سجلات لغوية مدنية تسيء إلى مكانته. إضافة إلى

استعماله خطابا يتميز بالحياد الذي يعد شرطا ضروريا لضمان العدالة في سن القوانين. ويتوفر محرر هذا النوع من النصوص (المشرع) على حيز جد محدود وضيق من المفردات والمصطلحات والبنى التراكيبية حتى يحقق غايته المنشودة وهي النجاعة التعبيرية ومفهومية القاعدة القانونية. **(Didier, 1984 : 06)**

فينبغي على المشرع أن يحترم صرامة معينة من ناحية الأسلوب، فالنص القانوني نص حامل لمحتوى قانوني يقتضي لغة جد دقيقة ووثيقة الصلة بالمهام الأساسية للقانون. فالأسلوب القانوني أسلوب يخاطب العقل وهو وسيلة لضمان المساواة والعدل بين المتقاضين، فالأسلوب يشكل أحد أوجه الحياد الذي تتميز به القاعدة القانونية.

ولعل القضية المركزية في الأسلوب القانوني هي معرفة انتقاء المصطلحات وطريقة انتظام العبارات والتراكيب في النص، والتي تشكل العلامة المميزة للنص القانوني عن بقية النصوص، فتطغى على هذا الأسلوب مصطلحات قانونية وكذا تراكيب خاصة بمجال القانون فقط.

ان الأسلوب القانوني أسلوب ذو صلة بالحقيقة والواقع، فالفعل القانوني الذي يعبر عنه هذا الأسلوب هو فعل اجتماعي حقيقي وواقعي. إن الأسلوب القانوني عنصر مهم في اللغة القانونية ولا تقوم له قائمة دونها، فهي تمده بالوسائل التعبيرية الضرورية للدلالة على مختلف الأفعال التي تهدف إلى تحقيقها القاعدة القانونية، وتتجلى هذه الوسائل في الواقع في نشاطات او حركات أو ما يسمى أفعالا إنجازية تنتج عن القاعدة القانونية كما يعبر عن ذلك سوريو ولورا بقولهما:

> *« Le langage du droit est un langage, et la parole juridique n'est pas séparable des actes juridiques »* (**Sourioux 1975 : 50**).

5. الخطاب القانوني:

تصاغ النصوص القانونية في لغة خاصة تنطوي على خطاب يسمى "**الخطاب القانوني**" والذي يعد خطابا يستخدم لتحقيق هدف تواصلي خاص بين المتخصصين وهم رجال القانون، ويعد هذا الخطاب الوسيلة التي يعبر بها القانون على النظم والقواعد التي يسنها، فهو كل خطاب يساهم في خلق القانون أو تحقيقه (Pélage 2007 : 25) فهذا الخطاب، الذي يمكن أن يكون مكتوبا أم شفهيا، يعبر عن مفاهيم قانونية ترتبط بهيئات قانونية تسن القوانين أو إجراءات معينة (تطبق هذه القوانين) أو يعبر عن ثقافة قانونية بعينها ترتبط بالأنظمة القانونية ومصادرها وطرق عملها في مجتمع ما، فالخطاب القانوني خطاب يعيش في تطور مستمر ويتأثر بالعالم المحيط به ويؤثر فيه. فهو يعكس بصفة جيدة خصوصية كل شعب من الشعوب، وبواسطته يحدث ذلك التفاعل بين القانون والمجتمع ضمن إطار تواصلي ثنائي الطرف، فمن المجتمع يستمد القانون مصادره وبالقانون يتم تنظيم المجتمع وضبطه عن طريق مجموع القواعد المفروضة.

وانطلاقا من هذه العلاقة المتبادلة، يمكن القول بأن أي فعل قانوني هو فعل تواصلي اجتماعي، ينتج عنه مستويان من مستويات الخطاب، خطاب قانوني مؤسساتي ومتخصص وخطاب عام موجه للنشر والتعميم. (Habermas 1997 : 68)

ويعرف كورنو .(Cornu 2005 : 36) الخطاب القانوني على أنه مجموعة متتابعة من الدلائل اللسانية يتم من خلاله التعبير عن رسالة يراد إبلاغها إلى المتلقي، وهو خطاب مبهم وغير مفهوم؛ ويعزى هذا الغموض إلى طبيعة القانون في حد ذاته

الذي يستعمل تعابير لا معنى لها في اللغة العامة إلا المعنى الذي حدده الخطاب القانوني.

فهو اللغة القانونية في خدمة القانون، بمعنى النزول باللغة من المستوى المعجمي إلى المستوى التداولي، فالخطاب القانوني هو فعل لغوي وفعل قانوني في الوقت ذاته، ويتجلى جانبه اللغوي في الوسائل التي تتيحها اللغة من أجل تبليغ محتواه، بينما يتجلى جانبه القانوني في الغاية التي ينشدها. ويؤكد ذلك وروبولوسكي بقوله:

> *« Le discours juridique, c'est le discours dans lequel on formule le droit ou dans lequel on parle du droit »*
> **(Wroblewski, 1988 : 13)**

1.5.تصنيفات الخطاب القانوني:

إن تعدد القانون وفروعه ومصادره ووظائفه داخل الحيز القانوني الواحد يجعل خطابه يتعدد ويتفرع إلى أنواع، فعند ملاحظتنا للنظام القانوني الجزائري مثلا، نجد تنوعا في الخطاب القانوني الموظف، فهناك نصوص تتخذ النظام القانوني الفرنسي مصدرا لها خاصة فيما يتعلق بشطره المدني، ونصوص يعود أصلها إلى التشريع الإسلامي، ما انعكس على اللغة الموظفة في كل نوع منها. واقتضى هذا التنوع وضع تنميط لهذه الأنواع وتصنيفها تصنيفا نظريا يحدد طبيعة كل واحد منها وخصوصياته ومن ثمة يسهل التعامل مع هذه الأنواع من الخطابات. وقد حاولت عدة دراسات تحديد هذه الأنماط حتى يتسنى لمستعملي هذه الخطابات معرفة اللغة المستخدمة في كل نمط وتحديد مصدر التشريع لها وبالتالي يمكنهم التوصل إلى معرفة الثقافة القانونية المتعلقة بها وكذا تحديد السياق العام الذي تتم فيه عملية التواصل القانوني.

1.1.5. تصنيف كورنو (Cornu)

قدم كورنو نمطية للخطاب القانوني مستندا في وضعها على دراسته للقانون الفرنسي، فاشتغل على دراسة الخطاب الموظف في التشريع وتحرير الأحكام القضائية وكذا تحرير العقود القانونية التي تندرج ضمن الخطاب التعاقدي (Cornu, 2005 :29)

2.1.5. تصنيف جيمار (Gémar):

كما وضع جيمار تصنيفا خاصا للخطاب القانوني(Gémar, 1995 :115)، وضمنه ستة فروع؛ وهي:

- **الخطاب التشريعي (Discours législatif):**

وهو الخطاب الذي يتجسد على لسان المشرع، يتغيا من ورائه ضبط ظاهرة معينة وتقنينها، ويعتبره الكثيرون أنه الخطاب القانوني بامتياز، وينتج عنه عدة أشكال من النصوص القانونية، ويتميز أسلوبه بالوقار والهيبة، ويتيح للمشرع كما يعبر عنه جيمار

> *« Le législateur s'exprime néanmoins avec dignité ; la loi dispose, prévoit ou décrète »* **(Gémar, 1995 : 117)**

- **الخطاب القضائي: (Discours juridictionnel)**

يوظف لدى هيئات العدالة والقضاء، ونجده في الأحكام والقرارات التي يصدرها القضاة والمحاكم وكل الهيئات التابعة لها، ويتأثر هذا النوع بالتقسيم القضائي والنظام القضائي الخاص بكل دولة.

- **الخطاب الإدراي (Discours administratif):**

ويتضمن المراسلات والوثائق التي تحررها وتصدرها الهيئات الإدارية، وتتعدد أشكال هذا الخطاب حسب الهيئة المصدرة للوثيقة المتضمنة له (الأمر يختلف عن التعليمة والتعليمة تختلف عن المنشور)

- **خطاب الأعمال: (Discours des affaires)**

وهو الخطاب المستعمل في مجموع الوثائق التي تنظم المعاملات التجارية ومختلف النشاطات التي تكون بين الأفراد والمؤسسات.

- **خطاب القانون الخاص:**

ويتمثل في الخطاب المتضمن في الوثائق التي تنتمي إلى القانون المنظم للأفراد وعلاقاتهم مثل العقود الرسمية، فهذا النوع من الخطاب معقد ويتمتع بطابع تقني يتعذر على القارئ العادي فهم محتواه إضافة إلى أنها تخضع لقواعد كتابة ومواضعات معينة وترد ضمن قوالب موضوعة سلفا ناهيك عن استعمالها للتعابير القديمة.

- **خطاب العلوم القانونية:**

ويتجلى في الكتابات التي تعتمد عليها العلوم القانونية كمادة علمية، وهي تضم مختلف الكتب القانونية والدراسات النقدية والمنهجية والوصفية التي يكون موضوع بحثها القانون بمختلف أنواعه وتصنيفاته وفروعه.

3.1.5. تصنيف وروبولسكي (Wroblewski Jerzy)

كما اقترح جيرزي وروبولوسكي نمطية أخرى للخطاب القانوني، معتمدا فيها على الطابع التداولي لهذا النوع من النصوص وكذا الهدف التواصلي المبتغى منه، فهو يرى بأن

> **"أنواع الخطاب تصنف بناء على الأشخاص الذين يستخدمونه من أجل صياغة القواعد القانونية (التشريع)، ولتطبيقها (القضاء)، ولإنشاء النظم القانونية (العلمية) وكذا للحديث عن القانون"** (Wroblewski, 1988 : 18)

وانطلاقا من هذه السياقات المختلفة الذي يوظف فيها الخطاب القانون، وضع أربع أنماط له:

- **خطاب التشريع:** وينتج عن نشاط المشرع والمتمثل في سن القوانين وصياغة النصوص ذات الطبيعة الملزمة التي تهدف إلى تنظيم شؤون الأفراد وعلاقاتهم.
- **الخطاب القانوني القضائي:** وهو مجموع الخطابات التي توظف في صياغة القرارات التي تصدرها الهيئات المخولة في تطبيقها للقوانين.
- **الخطاب القانوني العلمي:** وهو الخطاب المتخصص الموظف في القانون العام باعتباره علما من العلوم، ويستخدم كذلك للأغراض التعليمية (التكوين الأكاديمي مثلا)
- **الخطاب القانوني المشترك:** ويتميز بتنوعه واشراك الأنماط الثلاث المذكورة، فمثلا الخطاب الموظف خلال المرافعات يتسم بتنوع أنماط الخطاب وتداخلها.

ويشكل الخطاب القانوني انعكاسا لفلسفة القانون المتبناة من طرف اي مجتمع كان.

6.النص القانوني:

يمثل النص القانوني الجانب المادي والملموس للخطاب القانوني والذي يتجلى عن طريقه القانون، فهو عبارة عن تسلسل جمل وعبارات يضمن وحدتها الدلالية موضوع النص القانوني في حد ذاته.

1.6.تعريفه:

هو نظام من العلامات القانونية المنسجمة فيما بينها، المرسلة من طرف المشرع المرسل لهذا النظام القانوني المطبق من قبل القاضي المكلف بحمايته من جهة، وتنفيذه من جهة أخرى ويستقبله المخاطبون به وهم المواطنون، الذين يخضعون لمقتضياته النصية ومواده التشريعية التي لا يعذر الجاهل بها. (بلعابد، 2006 : 90) فالنص القانوني بصفته وحدة لغوية، يصاغ على هيئة جمل تحمل حكما قانونيا ملزما. ويجمع

الدارسون على إجبارية أن يستوفي النص القانوني شروطا تقيمه (Pelage, 2007 : 25) وهي أن يكون موضوعه يندرج ضمن القوانين الوضعية وأن يتم تحريره من طرف متخصص في القانون وثالثا أن يتوجه إلى متلق (مستقبل) يتعامل مع الرسالة القانونية كرجل قانون مثلا ويمكن أن يقتضي آثارا قانونية تكون في الرسالة

2.6 أنواع النصوص القانونية

تصنف النصوص القانونية حسب كلود بوكي (Claude Boquet) إلى ثلاثة أنواع وهي:

1.2.6 نصوص معيارية (Normatifs):

وهي نصوص حاملة للقاعدة القانونية وتضم مجموع النصوص القانونية التي تنتمي إلى التقنينات مثل القانون المدني والتجاري والقرارات والدساتير والمراسيم والنصوص الأمرية، يضاف لها الشروط العامة التي تنظم العقود وكذا التعليمات التي نجدها في الأماكن العمومية والتي ينبغي اتباعها والالتزام بها. وتتميز بالأسلوب الأدائي (Performatif) عكس الأسلوب الوصفي المستعمل غالبا. فالطابع المعياري يجعل النص القانوني ينص على حقائق لم تكن موجودة من قبل. (Claude, 2008, p11)

2.2.6 **نصوص قضائية (Juridictionnels):**

وتضم كل النصوص التي تتعامل مع القاعدة والواقعة القانونية مثل الأحكام القضائية والقرارات الصادرة عن الهيئات القضائية ومصالح الشرطة، تتميز بأسلوبها الوصفي وغالبا ما تكون قرارات تصدرها المحاكم والإدارات. (Boquet 2008 : 11)

3.2.6 **نصوص فقهية (Doctrinal):**

وهي نصوص الفكر القانوني وهي مجموع الكتابات التي يصدرها الكتاب القانونيون استجابة لنصوص قانونية أو عند وصف ظاهرة قانونية، وهذا النوع من النصوص هو

نوع هجين بالنسبة لبوكيه فهو وتشتمل على الصنفين السابقين، فنجدها تنطوي في الوقت ذاته على نصوص حاملة للقاعدة القانوني والنصوص القضائية مثل التعليقات والأحكام القضائية.

وقد وضعت سوزان سارسفيك (Susan Sarsevic) تصنيفا للنصوص القانونية استنادا إلى الجوانب اللغوية، ويضم هذا التصنيف نصوصا أدائية (Performatifs) كالقوانين والعقود والاتفاقيات الملزمة وهي تندرج ضمن ما أسماه بوكيه نصوصا حاملة للقاعدة القانونية، والصنف الثاني يتضمن نصوصا تمتزج فيها الوظيفة الوصفية مع الأدائية مثل القرارات القضائية والإجراءات الإدارية والدعاوى والمرافعات والعرائض القانونية، أما الصنف الثالث فهو النصوص الوصفية الخالصة وتضم نصوص الفكر القانوني والمذاهب القانونية والمقالات العلمية والأكاديمية والموسوعات والتي سماها بوكيه النصوص المذهبية. (سارسفيك : 11)

3.6 خصائص النص القانوني:

لا يختلف النص القانوني في ظاهره عن النصوص الأخرى من ناحية المعايير المعتمدة في كتابته، في حين أن له سمة خاصة له وهي شكله وخطابه اللذان يتنوعان بتنوع فروعه؛ فنجد نصوصا تنتمي إلى القانون الخاص وأخرى إلى القانون العام، وبتنوع محرريها مثل المحامين والقضاة والموثقين. كما يتميز عن غيره من النصوص المتخصصة باستعمال كثيف للمصطلحات، ذلك لأن المصطلح يمثل عصبه الأساسي نظرا للحيز الكبير الذي يشغله في هذه النصوص، فيكون المصطلح القانوني إما لفظا عاما مأخوذا من المعجم اللغوي العام يضفى عليه تركيب الجملة أو النص طابع التقنية، أو متعارف عليه بحكم استعمالاته المتعددة أو تداوله اليومي؛ فهو يخضع

لقواعد الترجمة الموحدة. وقد يكون مستحدثا غير وارد في اللغة ويحمل مفهوما جديدا يتطلب التعريب إذا ما تعلق الامر باللغة العربية ثم التداول. فهو متداول عموما من قبل رجال القانون، ويندرج ضمن هذا النوع من النصوص كل من الوثائق القانونية والقرارات والعقود وغيرها.

ومن بين ما يميز النص القانوني عن غيره هو غياب صاحب النص، عكس ما نلاحظه في النصوص التعبيرية كالأدبية مثلا، وهو ما يجعل الكاتب يعمل على اختيار الألفاظ المناسبة التي تخدمه في ذلك، إلى جانب استعمال الأسلوب المباشر لأنه نص براغماتي ذو طابع مستقر، لا يتغير من سياق قانوني لآخر.(شويتي 2017 : 33-34) ويكتسي النص القانوني طابعا أمريا له قوة ملزمة لمتلقيه وهي خاصية لا توجد في النصوص الأخرى، حيث يتضمن الأوامر والنواهي التي يجب اتباعها والالتزام بها، كما توظف لغة تعج بالتعابير والصيغ الجاهزة وتكون أحيانا مقترضة من لغات قديمة كاللغة اللاتينية.

7. الترجمة المتخصصة والترجمة القانونية

اتسعت في السنوات الأخيرة رقعة الترجمة، فلا نكاد نجد ميدانا من ميادين المعرفة البشرية إلا شكلت فيه الترجمة مسألة جوهرية بل ضرورة ملحة، وقد أجبر هذا الاتساع المترجم بالأخذ بتلابيب هذه المجالات المختلفة والعمل على الإلمام بمختلف تفاصيلها وحيثياتها حتى يوفر المعطيات والمبادئ التي تأخذ بناصيته إلى تحقيق الغرض المنشود من الترجمة وانتاج نص يخلو من الغموض والإبهام.

1.7. تعريف الترجمة المتخصصة:

غالبا ما يصنف مفهوم "**الترجمة المتخصصة**" كمقابل لمفهوم "**الترجمة الأدبية**" أو نقيض له، ويسمى هذا الضرب من الترجمة لدى بعض الدارسين "**الترجمة التقنية**" على غرار لادميرال (**Ladmiral, 1994 :14**) الذي يصفها بقوله:

> *« On distingue traditionnellement traduction littéraire et traduction technique, on appellera traduction technique aussi bien la traduction de textes juridiques, scientifiques…etc, que proprement techniques ; la traduction d'un ouvrage de sciences humaines sera dite « traduction littéraire »*

فمن خلال هذا التعريف يساوي لادميرال بين مفهومي الترجمة التقنية والمتخصصة، ويعتبرهما تسميتان لمفهوم واحد، وتؤكد ذلك كريستين دوريو عند اعتمادها على التعريف الوارد في قاموس Le Grand Robert الذي يعرف مادة « Technique » بأنها تدل على كل ما ينتمي إلى مجال معين ومتخصص من النشاطات أو المعرفة البشرية، فوفق هذا التعريف فإن مفردة تقني هي مرادفة لمفردة متخصص.

بينما يميز دانييل غواداك بين نمطين أساسيين من الترجمة (**Gouadec, 2001 : 31**)، عامة وأخرى متخصصة، بحيث يقصد بالترجمة المتخصصة كل عملية ترجمة تتعلق بمادة تنتمي إلى نوع متخصص أو لها علاقة بمجال أو ميدان متخصص ودقيق (ترجمة تتعلق بنصوص تنتمي مواضيعها إلى مجالات متعددة كالقانون والصيرفة والإعلام الآلي) وترد هذه النصوص في وسائط خاصة وتستدعي تسخير وسائل وتطبيق إجراءات تقنية خاصة (البرمجيات، المواد المتعددة الوسائط)

فهو يقدم من خلال هذا التعريف مفهوما واسعا للترجمة المتخصصة ويدرج ضمنها حتى الترجمة الأدبية والتقنية والتجارية والمالية والطبية. وحاولت إليزابيت لافو

أوليون (Elisabeth Lavault-Olléon) تحديد ماهية الترجمة المتخصصة وذلك من خلال المجالات المعرفية التي تشتغل عليها والنصوص التي تنتمي إلى هذه المجالات والموظفة فيها.

وقد ظهر مصطلح "**الترجمة المتخصصة**" في نهاية سبعينيات القرن الماضي في الجامعات الفرنسية للدلالة على تعليم الترجمة غير الأدبية، وأوردت إليزابيت لافو أوليون قائلة:

> *« L'appellation a été créée par opposition à la traduction générale, telle qu'elle était pratiquée dans l'apprentissage des langues, sous ses formes de thème et de version, héritées de l'enseignement classique à dominante littéraire. »* **(Lavault-Olléon, 2007 : 46)**

وقبلها ميز جون دو ليل بين ترجمة النصوص الأدبية وترجمة النصوص التداولية أو البراغماتية، التي عرفها على أنها نصوص تهدف إلى نقل معلومات دون إعطاء الأهمية القصوى للجانب الجمالي، بقول:

> *« Des textes qui servent essentiellement à véhiculer une information et dont l'aspect esthétique n'est pas l'aspect dominant »* **(Delisle, 1980 : 22)**

وعليه، نستنتج بأن النصوص الأدبية تركز على الجانب الجمالي وتهدف إلى إنتاج عواطف وأحاسيس لدى المتلقي، بينما النصوص التقنية فهدفها نقل المعلومة وإيصال الرسالة من أجل تحقيق الغرض المنوط بالنص.

فالترجمة المتخصصة هي الترجمة التي تقوم على نقل نص ينتمي إلى مجال معين من مجالات المعرفة البشرية بالاعتماد على معجم متخصص، فالترجمة المتخصصة كما تعتبرها كريستين دوريو ليست مجرد البحث عن مقابلات موضوعة سلفا لمصطلحات تقنية موجودة في النص الأصلي (دوريو، 37:2007)

فبحسبها، لا ينبغي على المترجم أن يحصر عمله في البحث الاصطلاحي المحدود، بل عليه أن يجري بحثا وثائقيا أوسع يفتح له باب معرفة الموضوع المعالج وملاحظة استخدامات وتداولات هذه اللغة المتخصصة. فلا يمكن اختزال الترجمة المتخصصة في معرفة المصطلحات التقنية لمجال معين واقتناص معاني مفاهيمها وإيجاد مقابلاتها في اللغة المترجم إليها، بل على المترجم أن ينتج نصا متسقا ومنسجما يعكس بصفة دقيقة الصياغة الصحيحة التي تميز ذلك التخصص.

2.7. الترجمة القانونية:

1.2.7. مفهوم الترجمة القانونية:

لقد سبقت الترجمة القانونية ترجمة الكتاب المقدس، حيث تعود ترجمة أول نص قانوني إلى سنة 1271 قبل الميلاد، وهي معاهدة قادش التي أبرمها المصريون القدامى مع الحيثيين والتي ترجمت من اللغة الهيروغليفية (Sarsevic, 1997 : 23). وضمت هذه المعاهدة قوانين وتشريعات، كما تعد أول معاهدة سلام مكتوبة وموثقة في التاريخ وتعد الترجمة القانونية نشاطا ترجميا شأنه شأن باقي تخصصات الترجمة الأخرى كالأدبية والطبية ... الخ. فمجال عمل هذا النوع من الترجمة هو النصوص المتداولة في مجال القانون، فهي تعنى بترجمة جميع النصوص القانونية مهما كانت الفروع التي تنتمي إليها أو مجالات القانون التي وردت ضمنها (تجاري، مدني، دولي ... الخ). والنصوص القانونية كثيرة ولا يمكن حصرها بل يمكن تصنيفها حسب مجالات القانون، فهي مفهوم عام يضم كما هائلا من النصوص التي يتعامل معها المترجم والتي قد ينتج عنها آثار قانونية.

وعرف وضع تعريف دقيق للترجمة القانونية تذبذبا، كون هذا النوع من الترجمات يشتغل على نص ينتمي إلى العلوم الانسانية بكل ما تنطوي عليه من خصائص،

ولكنه يعبر عن حقائق دقيقة باستعمال مفاهيم ومصطلحات دقيقة تستعصي على غير المتخصص، وحاول كلود بوكيه (Claude Boquet) تحديد تعريف للترجمة القانونية معبرا عنه في شكل آراء شخصية وتخمينات لا تستند إلى قاعدة نظرية وكان على النحو التالي:(Bocquet 2008 : 05)

- الترجمة القانونية هي ترجمة كل النصوص التي موضوعها القانون
- الترجمة القانونية هي ضرب من ضروب الترجمة التقنية
- الترجمة القانونية هي قبل كل شيء قضية مصطلحات
- الترجمة القانونية هي عملية تقتضي دقة كبيرة تؤدي بالمترجم في غالب الأحيان إلى النقحرة.

كما عرفت ديبوراه كاو (**Déborah Cao**) الترجمة القانونية بأنها ترجمة متخصصة، فهي نشاط يستدعي توظيف لغة خاصة لتحقيق أغراض خاصة في إطار القانون. (Cao 2007, p 12) بينما عرفها السباعي على أنها "العملية التي تشمل نقل النصوص من لغة إلى أخرى، مع التقيد التام بنظام وطبيعة المصطلحات القانونية وأصول الصياغة السليمة التي تتوازن مع القوانين والتشريعات الوطنية" (السباعي 2008 :03) فلم يكتف السباعي بتقديم تعريف للترجمة القانونية فحسب، بل راح يحدد الشروط التي تتم ضمنها هذه العملية من وجوب توخي الدقة في اختيار المصطلحات الملائمة للمقام وكذا احترام مواضعات الصياغة الخاصة بهذا المجال.

وتعد الترجمة القانونية ترجمة متخصصة فهي تتم ضمن ميدان معين وتختلف عن اللغة العامة وتستدعي نقل المعلومات المتخصصة المعقدة بأسلوب دقيق وبطريقة خطابية مجردة من الحشو والإطناب والأساليب البلاغية المختلفة، ويؤكد جيمار ذلك بقوله:

« La traduction juridique est une activité technique, en ce sens qu'elle fait intervenir une langue de spécialité qui se distingue à la fois de la langue courante et des autres domaines » **(Gémar, 1998).**

ويطرح هذا النوع من الترجمة مشاكل جمة تقف عائقا في وجه المترجم، ويعزى ذلك إلى طبيعة الخطاب القانوني الذي ينقل مفاهيم قانونية تنتمي إلى تخصص معقد من جهة، وإلى تقاليد وثقافة وأعراف معينة من جهة أخرى تفرض قواعد ومعايير مقيدة وأغراض قانونية.

ولا تستعمل الترجمة القانونية تقنيات أو مقاربات غريبة عن تلك الموظفة في الترجمة العامة، إلا أنه لهذا النوع من الترجمة خصوصية تكمن في علاقتها بالقانون الذي يملي قاعدته على العملية الترجمية برمتها، فلا يمكن ترجمة نص قانوني بنفس الطريقة التي نترجم بها نصا عاما أو نصا ينتمي إلى مجال آخر، إضافة إلى أن هذا النوع من الترجمة يقتضي من المترجم امتلاك معارف متخصصة متعلقة باللغة القانونية ومصطلحاتها وأساليبها من جهة وبالأنظمة القانونية والثقافات التي تنشأ ضمنها هذه الأنظمة من جهة أخرى.

وما يزيد الأمر صعوبة أيضا هو انتماء القانون إلى العلوم الانسانية ما يعني أن الترجمة في هذا المجال ليست عملية علمية دقيقة بل هي عملية تعتمد على التأويل والفهم الذي يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ.

وتمتاز ترجمة النصوص القانونية عن نظيراتها من الترجمات باهتمامها بتخصص يتدخل في تنظيم العلاقات الإنسانية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، ويستعمل لتحقيق ذلك لغة تعد وسيلته الوحيدة التي يعبر بها عن القواعد والمعايير التي تحكم

المجتمعات إضافة إلى مسألة بنية الخطاب القانوني ومواضعات انتاجه والتي تشكل هي الأخرى عقبة أمام المترجم القانوني.

ويدعم جيمار هذه الفكرة باعتبار أن ما يميز الترجمة القانونية هو احتواء النص القانوني على القاعدة القانونية وعدم توافق الترجمة أحيانا مع الآثار القانونية المبتغاة في النص الأصلي، فيمكن أن ينتج عن أي خطأ في الترجمة القانونية عواقب وخيمة وآثار غير متوقعة، فترجمة حكم قضائي أو عقد مثلا تنتج عنه آثار قانونية محددة ينبغي تحقيقها والحفاظ عليها أثناء عملية الترجمة. **(Gémar 1995 : 145)**

2.2.7. أنواع الترجمة القانونية من حيث الهدف :(Cao Deborah 2007 : 9)

تعددت تصنيفات النصوص بتعدد الدارسين، فنجد الابداعات الأدبية والجمالية تندرج ضمن النصوص الأدبية والنصوص العلمية موضوعها الاكتشافات والابتكارات في مختلف المجالات، وظهر بعد ذلك تصنيف هانس فيرمير التي وضعت مجموعتين رئيستين الأولى تضم النصوص الفلسفية والانسانية بينما تضم المجموعة الثانية النصوص التقنية والعلمية التي أصبحت ما يعرف حالية بالنصوص المتخصصة أو نصوص الأغراض الخاصة (سارسفيك، 2011 : 06) وبناء على هذا التقسيم صنفت مختلف أنواع الترجمة؛ أدبية ومتخصصة، وضمن هذه الأخيرة تندرج الترجمة القانونية علما بأن القانون ليس بالعلم الدقيق ولكن صنفت ضمن الترجمة المتخصصة بحكم أن القانون يوظف لغة خاصة به دون غيره من المجالات.

لقد وضعت كاو (Cao) تصنيفا للترجمة القانونية معتمدة على الهدف المنشود من خلالها والغرض المبتغى منها، وقسمتها إلى ثلاثة أصناف:

- **ترجمة قانونية ذات الهدف المعياري** Legal Translation for normative purpose

وتندرج ضمن هذا الصنف ترجمة القوانين المحلية والدولية، بمعنى النصوص التي لها نفس القوة القانونية للنص الأصلي مثل المواثيق الدولية الصادرة عن الهيئات الدولية

كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويتميز هذا النوع بتطابق الهدف التواصلي للنصين المصدر والهدف.

- **ترجمة قانونية ذات هدف إخباري** Legal Translation for Informative purpose

وتشمل النصوص القانونية الصادرة عن الهيئات القضائية وكذا مجموع البحوث العلمية والأكاديمية في مجال القانون. وليس للترجمة في هذا النوع نفس القوة القانونية للنص الأصلي بل تستعمل كمرجع فقط (مثال ترجمة الأحكام الأجنبية في الجزائر)

- **ترجمة قانونية ذات الهدف القانوني العام أو الهدف القضائي**

Legal Translation for General Legal or Judicial Purpose

وهذ النوع من الترجمات يستعمل للوصف لتحقيق وظيفة إخبارية في الأساس، وتشمل المرافعات وبيانات الادعاء والعقود والاتفاقيات والنصوص العادية والمراسلات التجارية والشهادات وإفادات الشهود.

تقتضي الترجمة في المجال القانوني كفاءة عالية على أصعدة متعددة، أولها المستوى اللغوي، حيث تشكل اللغة القانونية تحديا بحكم طبيعتها وخصوصيتها، فهي وثيقة الصلة بالنظام القانوني المنشئ للنصوص التي تستعمل هذه اللغة، وكذلك نمط النصوص وطبيعتها، ففروع القانون عديدة وكل فرع يتميز بخصوصيات تعبيرية خاصة به.

تناولنا في بحثنا قضية نحسبها في صميم المسائل المتعلقة بالترجمة، وهي البعد التداولي في العملية الترجمية، فاستعانة الترجمة بالمقاربة التداولية كان حاجة وضرورة بالنظر إلى ما نهلته من مبادئ ووسائل إجرائية جعلت من المترجم عنصرا فاعلا في العملية الترجمية وحررته من هيمنة البنى اللسانية والعناصر اللغوية متجاوزا ذلك إلى عناصر أخرى تحيط بالنص وساهمت في إنشائه.

كما قمنا في البحث بعرض الخلفيات الفكرية الكامنة وراء التحولات النظرية في الدراسات الترجمية مبرزين أهم المفاهيم الأساسية للمقاربة التداولية التي استفادت منها الدراسات الترجمية.

وبشكل عام يمكن أن نوجز نتائج البحث في العناصر التالية:

المقاربة التداولية زودت الترجمة بمبادئ وآليات يستخدمها المترجم في قراءة النص الأصلي وفهمه في السياق الذي ورد فيه، ومن ثمة نقله نقلا لا يتعارض مع مقتضيات الخطاب في اللغة المترجم إليها، إضافة إلى توفير مجموعة من الاستراتيجيات الترجمية التي تسمح للمترجم بإيجاد حلول للمعضلات اللغوية والدلالية التي تعتريه في تعامله مع الملفوظات.

أجمعت كل التيارات الترجمية على وجوب امتلاك المترجم لمجموعة من الكفاءات والملكات التي تأخذ بناصيته إلى الوصول إلى درجة مقبولة من الحرفية والاتقان، ولا سيما الكفاءة التداولية التي تجعله يحدد السياق الذي يرد فيه الملفوظ لما لذلك من أهمية في تحقيق الفهم وبلوغ الهدف المنشود من العملية التواصلية.

تقتضي الترجمة في المجالات المتخصصة ولا سيما القانونية كفاءة عالية على مستويات عديدة، تتعدى المستوى اللغوي، حيث تشكل اللغة القانونية تحديا بحكم طبيعتها

وخصوصيتها، فهي وثيقة الصلة بالنظام القانوني المنشئ للنصوص التي تستعمل هذه اللغة، وكذلك نمط النصوص وطبيعتها، وما يزيد الأمر صعوبة هو انتقال المترجم بين نظامين لغويين ونظامين قانونيين مختلفين، مما يقتضي مهارة في معرفة طبيعة المعلومات الضرورية للفهم، ما يستوجب اكتساب المترجم طريقة صحيحة في البحث عن المعلومات والمعطيات التي تفيده في عملية الترجمة

أن الجذاذة الترجمية هي أحد هذه الطرق وتشكل أحد تجليات المبادئ التداولية في الترجمة لما نتبعه من خطوت ومراحل في إعدادها. كما يمكن اعتبارها أداة تعليمية ومهنية في الآن نفسه، فهي تمكن المترجم المتعلم من اكتساب مهارة وطريقة ناجعة في البحث التوثيقي والمصطلحي وفق طرق صحيحة تمكنه من تحديد المعلومة الأساسية والضرورية مع معالجتها وحفظها خدمة للترجمة، وتخزينها لاستعمالات اخرى لاحقة.

وفي الأخير لا يمكن ان نجزم بأننا احطنا بالموضوع إحاطة شاملة وكاملة، بل كان سعينا قدر الإمكان إلى تسليط الضوء على مسألة نراها مهمة وضرورية في تكوين المترجم ووسيلة معينة بالنسبة للمحترف.

فغاية الدراسة هو وضع لبنه إضافية في صرح الدراسات الترجمية علها تكون حافزا لغيرنا لمواصلة البحث والقيام بأعمال أخرى في هذا المجال.

المراجع باللغة العربية:

- إبرير، بشير. (2008). تعليمية النصوص. ط1. عالم الكتب الحديث. الجزائر.
- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر. (1998). البيان والتبيين. ط7. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- الحثروبي، محمد الصالح. (2002). المدخل إلى التدريس بالكفاءات. شركة دار الهدى. الجزائر
- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (387 هـ). (1983). ط2. مفاتيح العلوم، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الدريج، محمد. (2003). مدخل إلى علم التدريس. ط1 دار الكتاب الجامعي، العين.
- الرازي، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء. (1420 هـ 1999 م) مقاييس اللغة، الجزء الثاني، باب كفا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السباعي، أيمن كمال. (2008). المدخل لصياغة وترجمة العقود. جمعية المترجمين واللغويين المصريين.
- السيد، عبد الحميد. (2003). دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار مكتبة الحامد، عمان.
- السيوطي، جلال الدين. (1405 هـ). الإتقان في علوم القرآن. ط3. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة. مصر.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر. (2004)، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.

- الفتلاوي، سهيلة محسن كاظم. (2003). كفايات التدريس. ط1، ، دار الشروق. مصر
- المرابط، عبد الواحد. (2010). السيمياء العامة وسيمياء الأدب من أجل تصور شامل، ط1، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان، الجزائر.
- المسيري، عبد الوهاب. (2002). اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود. ط1. دار الشروق. مصر.
- الوعر، مازن. (1989). نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ط1. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. سوريا.
- أوغليسي، يوسف. (2000)، الخطاب النقدي عند عبد المالك مرتاض، بحث في المنهج وإشكاليته، إصدارات رابطة الإبداع الثقافية، الجزائر.
- برمان، أنتوان. (2010). الترجمة والحرف أو مقام البعد. ط1. ترجمة عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
- براون، دوجلاس. (1994). أسس تعلم اللغة وتعليمها. ط1. ترجمة: عبده الراجحي وعلي شعبان. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان.
- بوجادي، خليفة. (2009). في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم. ط1. بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر.
- بوفو، ماري آن وسرفاتي جورج إليا. (2012). النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية. ط1. ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

- بوقرة، نعمان. (2009). اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة. ط1. علم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن.
- تشومسكي، نعوم. (1990). اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، ط 1، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب.
- ثيوفان. (1996). اللغويات التطبيقية وتعليم وتعلم اللغات الأجنبية. تر: أحمد علي شعبان. د.ط. منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- جوهري، أحمد. (1995). درس الترجمة، نحو منهجية متماسكة لديداكتيك الترجمة، مطبعة مصعب، مكناس.
- حمداوي، جميل. (2015). التداوليات وتحليل الخطاب، ط1، مكتبة المثقف.
- حمداوي، جميل. (2015) محاضرات في لسانيات النص، ط1، شبكة الألوكة.
- خطابي، محمد. (1991). لسانيات النص، مدخل لتحليل الخطاب. ط1. المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
- خليلي، حبيب ابراهيم. (1998). مدخل للعلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- دخيل، بن عبد الله الدخيل. (2014). المهارات الاجتماعية، المفهوم والوجدان والمحددات، العبيكان للنشر، ط1. المملكة العربية السعودية.
- دي بوجراند، روبرت ألان. (1998). النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب.
- دي بوجراند روبرت ألان ودريسلر. (1992). مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة إلهام أبو غزالة وعلي خليل، ط1، مطبعة دار الكتاب، نابلس، فلسطين.

- دودين ماجد سلميان. (2009). الترجمة القانونية والمصطلحات والنماذج والصياغة القانونية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- دوريو، كريستين. (2007). أسس تدريس الترجمة التقنية، ترجمة هدى مقنص. ط1. المنظمة العربية للترجمة.
- روديجر، بوبنر، الفلسفة الألمانية الحديثة، ترجمة فؤاد كامل، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- زيدان، محمود فهمي. (1985). في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية.
- سارتون، جورج. (1961). تاريخ العلم والإنسية الجديدة، ترجمة وتقديم اسماعيل المظهر، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك.
- شاهين، عبد الصبور. (1986). العربية لغة العلوم والتقنية. ط1. دار الاعتصام.
- صحراوي، مسعود. (2005). التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط1. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- طه، عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي. ط2. الدار البيضاء.
- طه، عبد الرحمن. (2000). في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط 2، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء المغرب.
- طه، عبد الرحمان. (1998). اللسان والميزان والتكوثر العقلي. ط1. المركز الثقافي العربي.

- عبد الأمير، شمس الدين.(1984). الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق. ط1. دار اقرأ، بيروت.
- عبد الباسط، محمد حسن.(1971). أصول البحث الاجتماعي. ط1. مكتبة القاهرة. مصر.
- عكاشة، محمود. (2003). النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية)، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ط 1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.
- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. (2005). البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية- فاس المملكة المغربية.
- عناني، محمد. (2003). نظرية الترجمة الحديثة، مدخل إلى دراسات الترجمة، الجيزة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
- غيدير، ماتيو. (2015) مقدمة إلى الترجمية، تفكرات في ماضي الترجمة وحاضرها ومستقبلها، ترجمة قاسم المقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق.
- كحيل، سعيدة. (2009). تعليمية الترجمة، دراسة تحليلية تطبيقية، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- محمد مزيد، بهاء الدين. (2010). تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، ط 1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- مصدق، حسن.(2015). يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورث، النظرية النقدية التواصلية. ط1. المركز الثقافي العربي، المغرب.
- مفتاح، محمد.(1987)، دينامية النص. ط1. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

- مهيبل، عمر. (2000). البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- نايدا، أوجين. (1976). نحو علم الترجمة، ترجمة ماجد التجار، مطبوعات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية.
- نحلة، محمود أحمد. (2002). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- نورد، كريستيان. (2009). تحليل النص في الترجمة، ترجمة محي الدين علي حميدي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.
- نبوبيرت، ألبرت وغريغوري، شريف. (2008). الترجمة وعلوم النص، ترجمة أ.د محي الدين حميدي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.
- هوسرل، إدموند. (1958). تأملات ديكارتية، ترجمة تيسير شيخ الأرض، دار بيروت للطباعة والنشر.
- واعلي، محمد الطاهر. (2006). بيداغوجيا الكفاءات، الجزائر.
- يول، جورج. (2010). التداولية، ترجمة الدكتور قصي العتابي، ط1. الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الأمان، لبنان/ المغرب.

المجلات والدوريات

- الأيوبي ياسين. (1998). "أساليب الكتابة الفنية والعلمية"، مجلة المعرفة، عدد 421، سوريا.
- إبرير، بشير. (2004). "التعليمية معرفة علمية"، مجلة اللغة العربية، العدد 10.

- الخطابي، محمد العربي. (1964). "اللغة العربية والتطور". مجلة اللسان العربي، العدد 01، المكتب الدائم لنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية، الرباط، المغرب.
- السعدي، عبد الرزاق (1429 هـ)، "مقومات العالمية في اللغة العربية وتحدياتها في عصر العولمة"، في مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد 63.
- النحاس، محمد نبيل (2004). "دور الترجمة ووظائفها في تعليم وتعلم اللغات" مجلة "جامعة الملك سعود" عدد 03.
- بلعابد، عبد الحق (2006). "ترجمة النص القانوني بين كفاءات المترجم وإكراهات المصطلح"، مجلة المترجم، العدد 13.
- بن مومن، الحاج، (2002)، "توظيف المصطلح في سياق المقاربة الحديثة للمعارف"، مجلة اللسان العربي، العدد 54.
- بوقرة، نعمان، (2008)، "ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين"، مجلة المعرفة، السنة 14، عدد 54.
- حليم، رشيد، (2018)، "مقاربة لسانية اصطلاحية بين النص والخطاب"، المجلة الجزائرية للعلوم، السلسلة ب، العدد الافتتاحي، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف.
- خميس، فزاع عمير وعمر، علي محمد، (2016)، "نظريات المنهج التداولي عند علماء جامعة أكسفورد، جون أوستين وبول غرايس وجون سيرل، تحليل وصفي تطبيقي"، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، عدد 05.

- عبد الرسول، سلمان إبراهيم وخزعل خلف هلال عبير. (2016). "المباحث التداولية عند الدكتور محمود أحمد نحلة"، مجلة ديالي، العدد 70.
- شابو، مولاي إدريس، (1995). "ما هي التعليمية؟" مجلة المبرز، العدد 5.
- قاسمي، الحسني محمد المختار، (2001)، "تعليمية النحو" منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، المجلس الأعلى للغة العربية.
- قلي، عبد الله، (2002)، "التعليمية العامة"، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ببوزريعة، العدد 16.
- مدور، محمد، (2012)، "نظرية الأفعال الكلامية بين التراث العربي والمناهج الحديثة، دراسة تداولية" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، الجزائر، عدد 16.
- مقران، يوسف، (2015)، "تحيين الجذاذات المصطلحية نحو صناعة قاموس الجيب العملي"، مجلة اللغة العربية وآدابها، مجلد 3، عدد 11.
- هيثم، محمد مصطفى، (2012)، "مفهوم القدرة بين النظريتين التوليدية والتداولية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 8.

القواميس والمعاجم

- ابن منظور (1994)، لسان العرب، المجلد 11، ط3، دار صادر ،بيروت.
- الفارابي، عبد اللطيف وآخرون (1994)، معجم علوم التربية، مصطلحات البيداغوجية والديداكتيك، سلسلة علوم التربية، عدد 09 و10، مطبعة النجاح الجديدة.

- معجم مفردات علم المصطلح (1984)، إيزو، ترجمة علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، العدد 22، مكتب تنسيق التعريب، الرباط.

المحاضرات والرسائل:

- سامر، فاضل عبد الكاظم جاسم (2012)، محاضرات في منهج البحث الأدبي، موقع كلية الآداب، جامعة بابل، نظام التعليم الالكتروني.
- سعد يحي، جمع المادة العلمية وتوثيقها في البحوث الشرعية "نظام الجذاذات" شركة دراسات للاستشارات والدراسات والترجمة، www.drasah.com بتاريخ 2021/07/07 على 23سا)
- طالبي عبد القادر (2019)، محاضرات مقرر أصول البحث العلمي، مطبوعة بيداغوجية في تقنيات البحث، المركز الجامعي نور البشير-البيض معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم الأدب واللغات،.
- شويتي أمينة، مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية القانون الإداري (البلدي) أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الترجمة، قسم اللغة الانجليزية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017،

المراجع باللغة الأجنبية:

- Allaire, S. et Martianand , J.L. (1993) Guide Bibliographique Ressources par les enseignants et les formations, Institut National de recherche pédagogique, Nancy, France.
- Astolfi J.P et autre, (2008), Mots clés de la didactique de science, repères, définitions, bibliographie, De boeck, 2ème édition, Paris.

- Bahaa-Eddin, A, (2011), Literary Translation: aspects of pragmatic meaning, first published, Cambridge Scholars publishing, UK.
- Balmet, S.E et Henao, M, (1992), Pratiques du Français scientifique, UREF, Paris, Hachette, F.L.E.
- Bassnett, S, (1992). Translation studies, Routledge, London.
- Beeby-Lonsdale, A (1996), Teaching Translation from Spanish to English. Ottawa: University of Ottawa Press.
- Bell, R.T (1991), Translation and Translating, Theory and Practice, Longman, London.
- Boutin-Quesnel, R et Coll (1985). Vocabulaire systématique de la terminologie, Québec, les publications du Québec.
- Boutin-Quesnel, R et autres (1979), vocabulaire systématique de la terminologie, étude, recherche et documentation, Montréal, Office de la langue française.
- Boquet, C, (2008). La traduction juridique, fondement et méthodes, Bruxelles, De Boeck (Coll Traducto).
- Cabré, M.T. (1998), La terminologie, Méthodes et applications, Traduction Monique C. Cormier et John Humbley, Les presses de l'université d'Ottawa, Armand Colin, Paris.
- Canale, M (1983) From communicative competence to communicative language pedagogy » in Richards J.C, Schmidt R.W eds, Language and communication, London, Longman.
- Candel, D, (1994). Français scientifique et technique et dictionnaire de langue, Paris, Didier Erudition.
- Cao, D. (2007). Translating Law, Multilingual matters Ltd, USA.

- Célestin, T, Godbout. G et Vachon-L'Heureux P (1990). Une méthodologie de la recherche terminilogique, Québec, Office de la langue française.
- Chesterman, B A. (2000). Memes of translation. The spread of ideas in translation theory, Amesterdam/Philadelphia, Benjamin translation Library 22.
- Cornu, G. (1990) Linguistique Juridique, Paris, Montchrestien.
- Cornu, Gérard, Linguistique juridique, Montchrestien, 2 éd, Paris 2005.
- Delavigne, V (2003). Quand le terme entre en vulgarisation Terminologie et intelligence artificielle, Strasbourg, France.
- Delisle J, et Lee Jahuke, H, (1998). Enseignement de la traduction et traduction dans l'enseignement, Presses Universitaires d'Ottawa.
- Delisle, J, (2003). La traduction raisonnée, manuel d'initiation à la traduction professionnelle de l'anglais vers le français – Méthodes par objectifs d'apprentissage, Presses de l'Université d'Ottawa, 2ème édition.
- Develay, M. (1992). De l'apprentissage à l'enseignement, Paris, ESF.
- Dubois, J et al, (2001). Dictionnaire de linguistique, Paris, Larousse.
- Dubuc, R (1980), Manuel pratique de terminologie, linguatech, Montréal, CILF.
- Galisson, R (1976), Dictionnaire de didactique des langues, Paris, Hachette.
- Gaudin, F. (2003). Socioterminologie, une approche sociolinguistique de la terminologie, De-Boeck-Duculot, Bruxelles.

- Gémar. J.C. (1995). Traduire ou l'art d'interpréter, langues, droit et société, élément de jurilinguistique, tome 2, Presses de l'Université du Québec, Canada.
- Gile, D, (1990). La traduction, la comprendre, l'apprendre, PUF, Paris.
- Gouadec, D, (1990). Le traducteur, la traduction et l'entreprise, afnor.
- Gouadec, D, (1990). Terminologie, constitution des données, AFNOR gestion.
- Gouadec, D, (2001). Profession traducteur, Paris, La maison du dictionnaire.
- Guidère, M, (2008). Introduction à la traductologie, Penser la traduction, hier, aujourd'hui, demain, Col Traducto, De Boeck, première édition, Bruxelles.
- Grice. P, (1975). Logic and conversation, in speech acts, Ed E.P Cox and J.L. Morgan, syntax and semantics, Vol 03, New York, San Francisco.
- Hagège, C, (1987). Le Français et les siècles, Ed Odil Jacob, Paris.
- Habermas, J, (1997). Droit et Démocratie, Paris, Gallimard.
- Hellal, Y, (1986).La théorie de la traduction, O.P.U, Alger.
- Hewson, L and Martín J, (1991). Redefining Translation. The variational approach, London: Routledge..
- Hickey, L et Kussmaul, P. (1995). , Training the translator, Amesterdam, John Benjamins.

- Itamar, E Z, (2000). The position of translated literature within the literary polysystem » 1976, in Venuti Lawrance, The translation studies reader (2nd edition) New York, Routledg.
- Kiraly, D.C, (1995). Pathways to Translation. Pedagogy and Process, The Kent State. University Press.
- Kocourek R, (1991). La langue française de la technique et de la science, vers une linguistique de la langue savante, 2° édition, Wiesbaden Oscar Brandstetter, Paris.
- Ladmiral, J.R, (1994) Traduire : théorèmes pour la traduction, Paris, Gallimard.
- Lasnier, F, (2000). Réussir la formation par compétences, Montréal, Guérin.
- Lavault-Olléon E, (2007), Traduction spécialisée : pratiques, théories, formation, Peter Lang GmbH, Internationaler Verlag der Wissenchften, Frankfurt am Main, Allemagne.
- Lederer, M, (1994). La traduction aujourd'hui, le modèle interprétatif, Paris, Hachette-Livre.
- Leobardi, V, (2007). Gender and Ideology in translation: Do women and men translate differently? A contrastive analysis from Italian into English. Peter Lang, Bern Germany.
- Lerat, P, (1995). Les langues spécialisées, linguistique nouvelle, Paris, Presses Universitaires de France.
- Munday, J, (2001). Introducing to translation studies, Routledge, London.

- Neubert, A; (2000). Competence in language, in languages and in translation in B. Adab and C. Schaeffner (eds.). Developping Translation Competence. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.
- Nida, E A, (1964). Toward a science of translating, Brill Archive.
- Nord, C, (1991). Text Analysis in Translation. Theory, Method, and Didactic, Application of a Model for Translation-Oriented Text Analysis. Translated from the German by Christiane Nord and Penelope Sparrow. Amsterdam, Rodopi.
- Nord, C. (1992). Text analysis in translator training. In Teaching Translation and Interpreting 1, C. Dollerup and A. Lindegaard. (eds.).
- Nord, C, (1997). Translating as purposeful activity, functionalist approaches explained, St Jerome Publishing, Manchester UK & Kinderhook (NY) – USA.
- Nord, C, (2008). La traduction : une activité ciblée, introduction aux approches fonctionnalistes, Arras Artois Presses Université.
- Orecchéonie, C K, (1983). L'implicite, Paris Arman Colin.
- Reiss, K, (2002). La critique des traductions, ses possibilités et ses limites, (traduction : Catherine Bouquet), Artois Presses Universités, Arras.
- Pélage, J, (2007). la traduction des discours juridiques, problématique et méthode, France.
- Rey, A, (1973). La terminologie, noms et notions, 1ère éd, Presses Universitaires de France, Paris.
- Jakobson, R, (1963). Aspects linguistiques de la traduction » Essais de linguistique générale, Paris, Minuit.

- Rotry, R, (1995). L'espoir au lieu du savoir: Introduction au pragmatisme, éditions Française établie par Claudine Gowan et Jacques poulain, Paris, Editions Albin Michel.
- Sandevoir, P, (1991). Introduction au droit, Paris, Dunod.
- Sarsevic, S, (1997). New approach to legal translation, Kluver international Law, The Hague, Boston.
- Schlanger, J et Stagers, I, (1991). Les concepts scientifiques, édition Gallimard.
- Sélescovitch, D et Lederer, M, (1984). Interpréter pour traduire, Paris, Didier érudition.
- S. J.L et Lerat, P, (1975). Le langage du droit, Paris, P.U.F.
- Tatillon C, (1986). Traduire : pour une pédagogie de la traduction, Editions du GREF, Toronto.
- Toury, G. (1995). Descriptive translation studies and beyond. Amsterdam, Netherlands: John Benjamins.
- Vermeer Hans J, (1996). A Skopos theory of translation, some arguments for and against, Textcon Text, Heidelberg, Allemagne.
- Vershueren, J, (1999). Understanding pragmatics, Arnold, London. Etc.
- Wolfram W, (1992). The science of translation: problems and methods, Tubingen: Gunter Narr.

REVUES ET PERIODIQUES:

- Amparo, H A. (2008). « Compétence en traduction et formation par compétence », In TTR, Translator training, pedagogy, evaluation and technologies, volume 21, n° 01, premier semestre.

- Delisle, J. (1992). « Les manuels de Traduction : essai de classification » T.T.R, Traduction, Terminologie, Rédaction, Vol 05, n° 01.
- Durieux, C. (1996). « Pseudo-synonymes en langue de spécialité », Cahier du C.I.E.L, Univ. Caen,.
- Gémar, J.C. (1979). « La traduction juridique et son enseignement : aspects pratiques », Méta, Vol 24, N°1.
- Gémar, J.C. (1998). « Les enjeux de la traduction juridique, principes et nuances, dans traduction du texte juridique, problèmes et méthodes », équivalence 98, séminaire ASTTI, tenu à Berne le 25/09/1998.
- Gile, D. (1994). « Les outils documentaires du traducteur, in Palimpsestes, n° 08, le traducteur est ses instruments.
- Gyde, H. (1997). « Success in Translation » in Perspectives: Studies in Translatology, Vol 05, n° 02.
- Kocourek, R, (1992). « La langue française de la technique et de la science. Vers une linguistique de la langue savante » dans Méta, Vol 37, numéro 3, septembre.
- Lacroix, K, (2010). « Les traducteurs et la recherche terminologique ponctuelle au 21e siècle, L'Actualité langagière », volume 7, numéro 4.
- Lowe, P Jr. (1987): "Revising the ACTFL/ETS Scales for a New Purpose: Rating Skill in Translating," in M.G. Rose (ed.) Translation Excellence: Assessment, Achievement, Maintenance. American Translators Association Series, vol. 1. New York: SUNY Binghamton Press.
- Mason, I, (1982) « The role of translation theory in the translation class, dans Quinquérème »

- Mourlhon-Dallies. F. (2008). « Langue spécialisées ou discours spécialisés » in Enseigner une langue à des fins professionnelles.
- Orozco. M et Hurtado, A. (2002). « Measuring translation competence acquisition » In Méta, Vol 47, n° 03.
- Portine H, (1990). « Les langues de spécialité comme enjeux de représentation » in J.C. Beacco et D. Lehmann, Publics scientifiques et communication spécialisée, le français dans le monde numéro spécial.
- Recommandations relatives à la terminologie, Conférences des services de traduction des états européens, groupe de travail terminologie et documentation, 2ème édition, 2002.
- Recommandations relatives à la terminologie, Conférence des Services de Traduction des états européens, groupe de travail « Terminologie et documentation », 3ème éd. 2014
- Rouleau, M, (1995). « La langue Médicale : Une Langue de Spécialité à emprunter le temps d'une traduction, Méta, érudit, Vol 08, n° 02.
- Terral, F, (2004). « L'empreinte culturelle des termes juridiques, Méta, Vol 49, N°04.
- Wroblewski, J (1998). « Les langues juridiques : une typologie in : Droit et société, n° 08, le discours juridique : langage, signification et valeurs.

Thèses et monographies :

- Emanuel, D, (1984). Droit des langues et langues du droit au Canada, étude comparée du droit linguistique et de la jurilinguistique des provinces de l'Etat Fédéral en Common Law et en droit civil, thèse de doctorat, Paris I.

- Pressas, M. (1996). Problemas de traducció i competència traductora: bases per a una pedagogia de la traducció. Tesis Doctoral inédita. Barcelona: Universitat Autònoma de Barcelona. Facultat de Traducció i Interpretació.

مقدمة 5

الفصل الأول: التطور النظري للترجمة..... 11

1. التطور النظري للترجمة 12

1.1. مقاربات الترجمة 17

1.1.1. الأسلوبية المقارنة 17

2.1.1. اللسانيات التطبيقية 19

3.1.1. اللسانيات النظرية 20

4.1.1. اللسانية الاجتماعية 24

5.1.1. المقاربة التواصلية 25

6.1.1. المقاربة السيميائية 28

2.1. نظريات الترجمة 30

1.2.1. النظرية التأويلية 31

2.2.1. نظرية تعدد الأنظمة 34

3.2.1. نظرية أنواع النصوص 36

4.2.1. نظرية الغاية 39

5.2.1. نظرية الفعل 42

6.2.1. نظرية أنواع الترجمة 43

الفصل الثاني: التـــــــــــداولية

1. نشأة التداولية 48

1.1.التداولية عند العرب 51

2.1. التداولية عند الغرب 56

2. أهداف التداولية 60

3. أنواع التداولية 61

4. مبادئ التداولية 62

1.4. الإشاريات 62

2.4. متضمنات القول 64

3.4. الاستلزام التخاطبي 66
4.4. أفعال الكلام 69
5. تجليات المقاربة التداولية في الترجمة 72
1.5. القصـــــــدية 73
2.5. المقبـــــــولية 74
1.2.5. مبادئ المقبولية 76
3.5. المقاميـــــــة 80
6. نماذج الترجمة من منظور تداولي 82
1.6. نموذج كريستيان نورد 82
2.6. تعديلات انتوان برمان 86
3.6. استراتيجيات تشسترمان 90

الفصل الثالث: تعليمية الترجمة

1. التعليمية؛ نشأتها ومفهومها 95
1.1. التعليمية عند الغرب 95
2.1. التعليمية عند العرب 100
3.1. أهداف التعليمية 101
2. تعليمية الترجمة 102
3. الكفاءة في الترجمة 107
1.3. تعريف الكفاءة 107
2.3. الكفاءة في الترجمة 109
4. نماذج اكتساب الكفاءة في الترجمة 113
1.4. نموذج لوو 114
2.4. نموذج بيل 116
3.4. نموذج مارتين وهيوستن 117
4.4. نموذج نورد 118
5.4. نموذج كيرالي 119

6.4. نموذج بيبـــي 120
7.4. نموذج هورتادو 121
8.4. نموذج بريساس 122
9.4. نموذج جيد هانسن 125
10.4. نموذج حاتم وماسون 126
11.4. نموذج نيوبارت 127
12.4. نموذج جون دوليل 129
5. الكفاءة التداولية عند المترجم 135

الفصل الرابع: مقترح لجذاذة الترجمية

1. الكفاءات الخاصة للمترجم 140
2. اكتساب المهارة المصطلحية لدى المترجم 141
3. تعريف الجذاذة 146
4. أنواع الجذاذات 146
1.4. جذاذة بحثية 146
2.4. جذاذة مصطلحية 147
1.2.4. أنواع الجذاذات المصطلحية 149
2.2.4. مبادئ وضع الجذاذات 154
3.4. الجذاذة الترجمية التوثيقية 156
5. مثال تطبيقي عن الجذاذة المقترحة 173

الفصل الخامس: لغة الاختصاص واللغة القانونية

1. نشأة لغة الاختصاص 189
2. تعريف لغة الاختصاص 196
3. خصائص لغة الاختصاص 204
4. اللغـــــــة القانونية 215
1.4. ماهيتها 195
2.4. أنواعها 195

3.4. خصائصها **197**
4.4. مكوناتها **199**
5. الخطاب القانوني **220**
1.5. تصنيفات الخطاب القانوني **220**
6. النص القانوني **220**
1.6. تعريفه **221**
2.6. أنواع النصوص القانونية **225**
3.6. خصائص النص القانوني **226**
7. الترجمة المتخصصة والترجمة القانونية **227**
1.7. الترجمة المتخصصة **227**
2.7. الترجمة القانونية **229**
1.2.7. مفهوم الترجمة القانونية **230**
2.2.7. أنواع الترجمة القانونية **235**
خاتمة **236**
قائمة المصادر والمراجع **238**
فهرس المحتويات **255**